جامعة التحدي

كلية الآداب قسم التاريخ

شعبة الحديث المعاصر

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة (الماجستير)

بعنـــــوان

الحيـــاة السياسيـــة والإداريـــة في ليبيـــا

(1969م – 1977م

إعداد الطالب

سالم الصغير أصنان

تحت إشراف

د . يوسف سالم البرغثي

مشرف مساعد

د. عطيه مخزوم الفيتوري

العام الدراسي

2007 – 2006

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

جامعة التحدي ـ سرت

كلية الآداب والتربية　　قسم التاريخ

" الحياة السياسية والإدارية في ليبيا "
"1969 ــ 1977م"

إعداد :ــ سالم الصغير أصنان.

أعضاء لجنة المناقشة:ــ

1- د. يوسف سالم البرغثي .

2- د. عطية مخزوم الفيتوري.

3- د. رحيم كاظم الهاشمي.

4- د. صالح مصطفي المزيني.

توقيع

يعتمد

أ. رجمة ابوبنينة عبد السلام
مدير مكتب الدراسات العليا
والتدريب بكلية الآداب والتربية

يعتمد

أ. حمد أحمد الحاج
أمين اللجنة الشعبية لكلية
الآداب والتربيـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ﴾

الإهداء

إن وصل بحثي المتواضع هذا إلى درجة

القبول والتقدير والاحترام والوفاء فإني وبكل

تواضع أهديه إلى أبي

((الصفير أصنان))

كلمة شكر وتقدير

إلى الذين أسهموا وعملوا على إنجاح هذا العمل العلمي المتواضع أذكر منهم أبي بتواصله معي لإنجاح هذه الدراسة وإلى زوجتي واخوتي وأخواتي، وكل من يحمل لقب أصنان كما أخص الدكتور المشرف: يوسف البرغثي، والدكتور عطية مخزوم الفيتوري مساعد المشرف وأعضاء هيئة التدريس وموظفي كلية الآداب بجامعة التحدي والإخوة أعضاء تشكيلي صقور أبومنيار والبيان الأول وإلى كل من أسهم بتزويدي بمعلومة أو بتصحيح، أنقل إليهم شكري وتقديري واحترامي

الباحث

قائمة المحتويات

ت	الموضـــــوع	رقم الصفحة
1	الآيـــــة	أ
2	الإهـــــداء	ب
3	كلمـــة الشـــكر	ج
4	قائمـــــة المحتويات	د
5	فهـــرس الملاحـــق	هـ
6	المقدمـــــة	ح-س
7	الفصل الأول الأوضاع العامة في ليبيا قبل الثورة من 1951م-1969م	1-34
8	الحياة السياسية	2-17
9	الأوضاع الاقتصادية	18-27
10	الجوانب الاجتماعية والثقافية	28-34
11	الفصل الثاني بداية العمل الثوري منذ 1959م إلى 1969م	35-63
12	بداية العمل الثوري من 1959م إلى 1964م	36-49
13	تأسيس حركة الضباط الوحدويين الأحرار من 1964م إلى 1969م	50-63
14	الفصل الثالث: التنظيم السياسي والإداري في ليبيا من 1969م إلى 1973م	46-91
15	التنظيم السياسي	65-78
16	التنظيم الإداري	79-91
17	الفصل الرابع التطور السياسي والإداري من 1974م إلى 1977م	92-129
18	التحول نحو بناء سلطة الشعب من 1974م إلى 1976م	93-103
19	إعلان قيام سلطة الشعب 2 مارس 1977م	104-114
20	الهيكلية التنظيمية لسلطة الشعب	115-129
21	الخـــاتمـــــة	130-133
22	قائمة المصادر والمراجع	134-151
23	الملاحـــــــق	152-200

فهرس الملاحق

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	ملحق رقم (1)	155-153
3	ملحق رقم (2)	157-156
4	ملحق رقم (3)	159-158
5	ملحق رقم (4)	160
6	ملحق رقم (5)	161
7	ملحق رقم (6)	162
8	ملحق رقم (7)	164-163
9	ملحق رقم (8)	166-165
10	ملحق رقم (9)	167
11	ملحق رقم (10)	177-168
12	ملحق رقم (11)	180-178
13	ملحق رقم (12)	183-181
14	ملحق رقم (13)	186-184
15	ملحق رقم (14)	189-187
16	ملحق رقم (15)	190
17	ملحق رقم (16)	193-191
18	ملحق رقم (17)	198-194
19	ملحق رقم (18)	200-199

المقدمـــــــــة

مرت الحياة السياسية في ليبيا بتطورات غيرت من معالم التاريخ السياسي في ليبيا فبعد حكم ملكي كانت الحياة السياسية تدور في فلكه وكان الحكم فيه وراثياً محصوراً علـــى العائلة الحاكمة ، كما جاء في الدستور الليبي وسط أوضاع اقتصادية واجتماعية متواضعة ، وفي ظل تزايد قدوم الشركات الأجنبية لليبيا ووجود الاستعمار المسلح المتمثل في قاعـدتي الملاحة الأمريكية والعدم البريطانية، فقد كانتا تشكلان الاستعمار في ليبيا وتمرير سياساته فيها وفقاً للمصالح الاستعمارية السياسية والاقتصادية وتوجيه القرار السياسي الليبي وفقاً لهذه المصالح .

السياسية في ليبيا معدومة بسبب إلغاء جميـع الجمعيـات والأحـزاب والنـوادي السياسية التي تعرضت عناصرها إلى المطاردة والملاحقة البوليسية وملاحقـة مناهضـي الوجود الأجنبي وأصحاب الرأي القومي في ليبيا ، ومع تزايد الضغط في الرأي العام الليبي قام عدد من أبناء هذا الشعب بتكوين الخلايا الثورية التي قادت التغير في ليبيا، وقد عاشت سنوات تكوينها بشكل سري وسط صعوبات كبيرة كانت تحبط بأعضاء التنظيم .

وبعد قيام الثورة دخلت ليبيا مرحلة جديدة من حياتها السياسية والإدارية هي مرحلة الجمهورية والتي مرت بمراحل عديدة انتهت بإعلان قيام سلطة الشعب سنة 1977م وقـد أخذت المرحلة الجديدة للحياة السياسية والإدارية بعد هذا الإعلان أوضاعاً مغايرة تماماً لما كانت عليه في الفترة السابقة – فترة قيد الدراسة – ولقد جاء هذا الإعلان نتيجة التطـور المستمر في النظام السياسي والإداري الليبي قبل هذا الإعلان حيث أخذت اتجاها مختلف عن السابق في الجانبين السياسي والإداري بعد هذا الإعلان .

وتهدف هذه الدراسة إلي إلقاء الضوء علي تلك المرحلة من تـاريخ هـذا الـوطن والمتعلقة بكيفية الإعداد للثورة وتليها فترة الجمهورية بشكل خاص كما أردت التعرف بشكل دقيق علي خطوات الإعداد للثورة ومراحل ما بعد قيامها والكيفية التي أصبح عليها النظامين السياسي والإداري في ليبيا ، وكيف مرت ليبيا بفترة جديدة توسطت عهد الملكيـة سـابقاً وإعلان قيام سلطة الشعب في الفترة اللاحقة .

وقد اعترضت الباحث جمله من الصعوبات التي لا يخلو أي بحث منها وهـي فـي مجملها كثافة الأحداث التي مرت بها ليبيا في تلك الفترة وصـعوبة احتوائهـا فـي هـذه الدراسة.

ومن الأسباب التي جعلت الباحث يختار هذا الموضوع ما لهذه الفترة من تغيـرات جذرية في الجوانب السياسية والإدارية في ليبيا جذبته للبحث فيها وما لهذه المتغيرات من آثار على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا وكذلك محاولة منه لإبراز بدايات العمل الشعبي وكيف نادت به ثورة الفاتح وللتعرف وبشكل دقيق على مراحل تطور هذه الفترة في جانبيها السياسي والإداري وكيفية الربط بينهما وكيف قسمت ليبيا إدارياً، والتعـرف علـى كيفية توجه ليبيا سياسياً وإدارياً نحو سلطة الشعب .

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء التاريخ السياسي والإداري المعاصـر لليبيا وما تمثله هذه الفترة من تغير مستمر وصولاً إلى إعلان سلطة الشعب،.وتأتي كـذلك أهمية هذه الدراسة في إبراز الطرح الذي جاءت به ثورة الفاتح وما هو الاخـتلاف الـذي ميزها عن الثورات الأخرى في العالم بشقيها السياسي والإداري .

وقسّمت الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول بعنوان : (الأوضاع العامة في ليبيا قبل الثورة من عام 1951م- 1969م).

ويتناول هذا الفصل الحياة السياسية في ليبيا منذ عام 1951م وإعلان استقلال ليبيا واعتلاء الملك العرش وتكوين الحكومة الأولى وإعلان الدستور مع التطرق إلى التغيرات التي طرأت على الحكومات خلال العهد الملكي.

وتطرق الفصل إلى الأوضاع الاقتصادية في ليبيا وبدايات التنقيب عن النفط وبدايات الإنتاج وكيفية دخول الشركات الأجنبية لليبيا وتأثير النفط على الأوضاع العامة في ليبيا ، ويعرج الفصل على الأوضاع الاجتماعية والثقافية خلال هذه الفترة وتأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة في ليبيا، وما مدى المستوى الثقافي للمجتمع الليبي وتطوره.

الفصل الثاني بعنوان: (مرحلة قيام الثورة 1959م- 1969م) .

وتناول هذا الفصل مراحل الإعداد للثورة ونشأة معمر القذافي في مراحل طفولته وتعليمه وكيف تكوّن لديه الفكر السياسي وعملية تكوين الخلايا الثورية الأولى وقيادته للمظاهرات والظروف التي عاشها في تلك الأثناء والأسباب التي أدت إلى طرده من مدينة سبها واستقراره في مدينة مصراته والظروف التي عاشها خلال هذه الفترة وصولاً إلى التحاقه بالكلية العسكرية ببنغازي .

كما يتناول الفصل دخول الطالب معمر القذافي إلى الكلية العسكرية وتكوين حركة الضباط الوحدويين الأحرار وعملية التخطيط للقيام بالثورة و التنسيق بين أعضاء التنظيم

والصعوبات التي واجهت أعضاء التنظيم والحلول التي واجهوا بها هذه الصعوبات كما تعرض الفصل أيضاً إلي المنشورات السرية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، والأسباب التي أدت إلى تأجيل القيام بالثورة أكثر من مرة وتعرض الفصل أيضاً إلي الأيام والساعات الأخيرة قبل قيام الثورة والمخاطر التي صاحبتها .

الفصل الثالث : (التطور السياسي والإداري لليبيا 1969م-1973م)

ويعرض العنصر الأول التنظيم السياسي للثورة والبيان الأول لها مع الإشارة إلي أهم البنود التي تضمنها وبيان سقوط المؤسسات الدستورية ، وأهم مواده ، كما تناول الدستور المؤقت للثورة وأهم بنوده وكيف تشكلت الحياة السياسية والإدارية في ليبيا بموجبه ومبادئ الثورة وما تضمنته ، وكيفية تشكيل مجلس قيادة الثورة ودوره في تسيير الحياة السياسية والإدارية وكذلك بحث العنصر في أهم مواد الدستور التي خولت مجلس قيادة الثورة في تسيير الحياة السياسية والإدارية في ليبيا كما تناول الفصل أيضاً أول حكومة شكلت في فترة الجمهورية، وتكوين الاتحاد لاشتراكي وأهم مبادئه وما هي الأسباب التي أدت إلي اتخاذ هذا النهج وكيفية تنفيذ البرنامج السياسي والإداري وفقاً لهذا الطرح الجديد ، كما تعرض الفصل أيضاً إلى مفاوضات إجلاء القواعد الأجنبية ونتائج هذه المفاوضات ، وكذلك قرارات وبيانات مجلس قيادة الثورة من أجل إجلاء المستوطنين الإيطاليين عن ليبيا .

الفصل الرابع (التطور السياسي والإداري خلال الفترة 1974م-1977م) .

ويناقش هذا الفصل التوجه نحو سلطة الشعب بعد الثورة الشعبية وصولاً إلى عام 1976م كما تعرض الفصل إلى ملامح النظرية العالمية الثالثة وتعديل النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي وأهم الصعوبات التي واجهته وكيف كان التوجه السياسي والإداري في هذه الفترة كما ناقش الفصل ثورة الطلاب في السابع من إبريل 1977م وأسبابها ، وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر و الحلول التي وضعها لحل المشكل السياسي ، وتعرض الفصل أيضاً إلى إعلان سلطة الشعب وكيفية صدور الإعلان والمؤشرات التي حملها للحياتين السياسية والإدارية في الفترة القادمة وما وضع مجلس قيادة الثورة بعد هذا الإعلان ، كما ناقش الفصل الإطار التنظيمي لسلطة الشعب وأهم التقسيمات السياسية والإدارية وتطور العملية السياسية في هذه الفترة وما التقسيمات التي طرأت على الجانب الإداري وفقً لهذا التطور وكيف أصبحت السلطة التشريعية ، وما هي أدوات التنفيذ للسياسات العامة ، وكيفية التوافق بين النظامين السياسي والإداري في هذه الفترة .

وتضمنت الدراسة مجموعة من الملاحق تتضمن بعض الوثائق التي اعتمدت عليها

المنهجية المتبعة: اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات من مصادرها الأساسية وتحليلها واعتمدت على المنهج التحليلي كأساس في المنهجية المتبعة بالإضافة إلى توظيفي للمناهج التاريخية الأخرى.

الدراسات السابقة :

دراسة بعنوان : (كتاب من الجمهورية إلي الجماهيرية) لحبيب وداعة الحسناوي من منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ليبيا ،1982م ، ويحتوي الكتاب علي (175) صفحة ومن ضمنها ستة ملاحق هي عبارة عن أحاديث وإعلانات وخطب للعقيد معمر القذافي تتحدث عن المنعطفات الأساسية لتطور الحياة السياسية والإدارية في ليبيا في تلك الفترة والكتاب بمجمله له أهميه في ذكر أهم الأحداث السياسية والإدارية لتلك الفترة والتي كان لها الأثر في تغير وجهة الجانبين السياسي والإداري ولم يقسم الكتاب إلي فصول ومباحث وإنما كانت عناوين لبعض متغيرات تلك الفترة .

أما الدراسة الثانية فهي بعنوان :(أثر المتغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة 1969م- 1999م) ، وهي من إعداد عبد الحميد عبد الله عبد العزيز المقيرحي وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة قاريونس كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية بنغازي، 2000م . الدراسة بمجملها ولاسيما فيما يتعلق بالجانب السياسي هي وصفية وقد مر الباحث مروراً سريعاً على الحياة السياسية في ليبيا قيد الدراسة مكتفياً بالإشارات العامة السريعة وهذا شيء طبيعي لأن هذه الدراسة أساساً لا تفرض عليه الوقوف التفصيلي عند المنعطفات الأساسية للمتغيرات السياسية في ليبيا ، بالإضافة أن هذه الدراسة تناول جزء منها التطورات الاقتصادية وأثرها على الإسكان في ليبيا لذلك هذه الدراسة ليست معمقة في مجال تطور الحياة السياسية بالإضافة إلى أنها محددة جداً بالموضوع الداخلي وعلى الجانب الإسكاني فقط .

أما الدراسة الثالثة فهي كتاب (ليبيا تبدأ عصر الجمهوريات) للمؤلف محمد شحات ، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر 1978م. وكذلك هناك بعض الرسائل الجامعية التي تناولت جوانب من هذا الموضوع منها .

والدراسة الرابعة (طبيعة ومكونات النظام السياسي الليبي) دراسة تحليلية مقارنة (1969م- 1999م) للباحث صالح عبد النبي، بنغازي ، جامعة قاريونس، ، دار الكتب الوطنية ،2001م.

والدراسة الخامسة (النظام السياسي في ليبيا (1951م-1969م)، للباحث مالك محمد أعبيد، جامعة القاهرة وأفادنا هذا الكتاب على مكونات النظامين السياسي والإداري بشكل بسيط في فترة الجمهورية.

والدراسة السادسة أطروحة دكتوراه بعنوان (تطور الفكر السياسي والدستوري في ليبيا) للدكتور الصديق محمد الشيباني القويدي جامعة عين شمس، غير منشورة ،1997م. وقد أفادت البحث وسدت العديد من ثغراته.

أما الدراسة السابعة فهي كتاب القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم من العمل السري ،من أصدار شعبة التثقيف بملتقى رفاق القائد ، 2001م ، وكان الكتاب دي فائدة كبيرة حيث غطى معظم مراحل الاعداد للثورة وكذلك جانب من نشأة معمر القذافي.

والدراسة الثامنة فهي كتاب تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م للكاتب ن..إيروشين، أمدني الكتاب بمعلومات قيمة خلال الفترة الملكية حيث كانت معلومات شاملة وقيمة.

أما الدراسة التاسعة فبعنوان ليبيا في ثلاثين عاماً من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من 1969م_1999م وكان للكتاب قيمة كبيرة حيث شمل جميع جوانب الحياة في ليبيا .

الفصل الأول

الأوضاع العامة في ليبيا قبل الثورة من عام

(1951م - 1969م)

- الحياة السياسية
- الأوضاع الاقتصادية
- الجوانب الاجتماعية والثقافية

الحياة السياسية:

خضعت ليبيا ولعدة قرون لسيطرة أجنبية ، فمن سيطرة الأسبان مروراً بفرسان القديس يوحنا إلى السيطرة العثمانية ثم الاستعمار الإيطالي ،والإدارتين العسكريتين البريطانية والفرنسية ، وبموجب قرار منظمة الأمم المتحدة تم إعلان استقلالها في 24ديسمبر1951م، قد عرفت ليبيا النظام الاتحادي بين عامي (1951م _ 1963م) باسم المملكة الليبية المتحدة و حدد القانون الأساسي الذي صدر في شهر ديسمبر1951م الملكية الليبية بأنها دستورية وديمقراطية وتمثيلية ، وأكد الدستور الذي أقرته الجمعية الوطنية في 7 أكتوبر1951م على إنشاء الملكية ، وأضاف إلى ذلك إن سيادة المملكة الليبية المتحدة للأمة وهي بإرادة الله وبيعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي[1] ثم أولاده الذكور من بعده ، الأكبر فالأكبر فحصرت بذلك السلطة في العائلة السنوسية كأسرة مالكة لليبيا وفقاً للدستور الصادر [2] . وتحولت بموجب تعديل الدستور الصادر في 27 إبريل 1963م إلى دولة موحدة عرفت باسم المملكة الليبية[3] ، وتولت الحكم أول حكومة برئاسة محمود المنتصر، مؤلفة طبقاً لنصوص الدستور ، كما قامت حكومات إقليمية في كل ولاية أطلق عليها اسم المجلس التنفيذي، وتمّ تشكيل مجلس للنواب وآخر للشيوخ ، كما تشكل في كل ولاية مجلساً تشريعياً وكان للملك والياً يمثله في كل ولاية للإشراف على تنفيذ الدستور والقوانين.

---

[1] - هو محمد إدريس المهدي السنوسي ولد في 12 مارس 1889م ، بواحة الجغبوب وعند بلوغه السنة الخامسة أرسله والده إلى الكفرة لتلقي علومه الأولى ثم انتقل الوالد والابن إلى السودان سنة 1900 م ، وتوفي والده وعمره أربعة عشرة عاماً وعاد في هذه المدة إلى الكفرة للمزيد انظر عبد الرحمن محمود الحصن ، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك إدريس الأول المعظم ، بيروت ، دار نشر الأدب ، 1965م ، ص 7 . سليمان محي الدين سليمان فتوح ، الحركات السنوسية ؛ المهدية ودراسة مقارنة مع الإشارة لدور كل منها في مقاومة الاستعمار الأجنبي، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1995م ،ص 10 .

[2] - MARTIN, Yoland , Libya de 1912 a 1969 en le Libye nouvelle , rupture et continuite , C.N.R.S , paris , 1975 , p 33-50 .

[3] - الصديق محمد الشيباني الزيري ، تطور الفكر السياسي والدستوري في ليبيا ، القاهرة، جامعة القاهرة رسالة دكتوراه في الحقوق، 1997م ، ص 10 .

و يتضح من ذلك أن النظام السياسي في ليبيا منذ بدايته نظاماً ملكياً وراثياً صرفاً، ويعد الملك هو السلطة العليا في البلاد[1] ، وبإعلان الاستقلال سنة 1951م كان الشعب الليبي قد وصل إلي ما كان يناضل من أجلة وهي الحرية ،بدأت العملية السياسية الليبية وفق النظام الملكي في النمو علي أساس الفيدرالية ،وقد وزع الدستور في الفصل الثالث الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات ، ومع تشريع الحكومة بتطبيق الدستور وإجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ونصف بعد صدور قانون الانتخابات فقد كانت الجمعية التأسيسية قد أقرت قانون الانتخابات وأصدرته في 6 نوفمبر 1951م ، وقد استعدت الأحزاب السياسية والكتل القبلية في برقة وطرابلس وفزان لخوض الانتخابات منها جمعية عمر المختار،ورابطة الشباب الليبي البرقاوي ، والمؤتمر الوطني البرقاوي ،وحزب الكتلة الوطنية الحرة ، وحزب الجبهة الوطنية المتحدة ،والحزب المؤتمر الوطني الطرابلسي الذي كان زعماته واثقين من الفوز فيها، وقادوا الانتخابات تحت شعار إجلاء كافة ممثلي الدول الغربية عن البلاد ،وترسيخ الاستقلال ،والوفاء للملك، وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية ، وكان برأس هذا المؤتمر – الوطني الطرابلسي – " بشير السعداوي " ، واخذ ممثلو المؤتمر يدعون الأهالي لمساندتهم والوقوف معهم ، ومع إعلان المؤتمر الوطني الطرابلسي خطته الانتخابية ونشر لوائح مرشحيه دعا الشعب إلى انتخابهم، وكان آخر بنود هذه الخطة الوفاء للملك والعمل على وحدة البلاد واستقلالها الحقيقي ، وتدعيم هيبة الدولة في الخارج ، وتطوير التعليم والصحة، وجلاء الجيوش الأجنبية واتخاذ الإجراءات العاجلة من أجل ضمان حرية الانتخابات، أنه حدث خلال فترة هذه الانتخابات

[1] – J.L.Allah, libya since Independence Economic And Political Development, London, 1982 ,p12.

تزوير كبير[1] ، وقد سجلَ هذا التزوير رقماً قياسياً ، حيث نجح في الوصول إلى مقاعد المجلس من لم يحصل على عشرة أصوات،وبذلك سقط مرشحو المؤتمر الوطني الذين كانوا يلقون تأييداً شعبياً وهذا أدى إلى حدوث اضطرابات ومصادمات في مناطق واسعة من البلاد[2] ونتيجة لذلك حصل أنصار الحكومة على غالبية المقاعد أمام مرشحي المؤتمر الوطني الذين لم ينجحوا إلا في ولاية طرابلس ، ولما كانت الحكومة تخشي ردة الفعل قامت بوضع المناطق المضطربة تحت رقابة البوليس وبدأت الاعتقالات وتقرر نفي "بشير السعداوي" من البلاد إلى مصر بهدف شل حركة المؤتمر الوطني الطرابلسي .

وقد تحدث بشير السعداوي في القاهرة – حيث أبعد إلى مصر بتاريخ 21 فبراير 1952م بتعليمات من الملك ووالي طرابلس فاضل زكري – عن تزوير الانتخاب من قبل الحكومة الليبية المرتبطة ببريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا باتفاقيات عسكرية واقتصادية، ولم تكن خارج طرابلس أي انتخابات ، إذ أن الشرطة كانت تمنع الناخبين من الوصول إلىَ صناديق الاقتراع وحاول المؤتمر الوطني إقناع الملك بحقيقة التزوير إلا إن محاولاته باءت بالفشل .

وفي 25 مارس 1952م، وبحضور الملك جرت الاحتفالات بافتتاح البرلمان الليبي الذي شارك فيه خمسة وخمسين نائباً منتخباً في مجلس النواب وأربعة وعشرين عضواً في مجلس الشيوخ وبعد تقويض دور المؤتمر الوطني الطرابلسي سنة 1952م واعتقال زعمائه والأعضاء الناشطين فيه حلت جميع الأحزاب والمنظمات السياسية الأخرى.[3]

---

[1] – إ. بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1969م ، ت: عماد حاتم ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1988م ، ص– 324.

[2] – المرجع نفسه ، ص 325 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 322 – 323 .

أسهمت قوة القبائل حيث أن المجتمع الليبي مجتمع قبلي في معظمة من ناحية، وضعف منظمات المجتمع المدني من ناحية أخري، وغياب التنظيمات السياسية ، بإفساح المجال لهيمنة الملك على كل السلطات مستنداً على التحالفات القبلية ، فكان يصدر المراسيم دون مشورة الحكومة والنواب ، فأدي ذلك إلي تمادي الولاة في ممارسة تجاوزات في سلطاتهم الدستورية ، وساعد في ذلك انقسام ليبيا إلي ولايات مستقلة بحكوماتها ، فزادت الهوة بين الولاة والحكومة [1] التي لم تفلح حتى المحكمة العليا الاتحادية التي أنشئت للفصل في مثل هذه الخلافات،وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد إلا أنها لم تستطع في كثير من الأحيان حل هذه المشكلات[2] إضافة إلي غموض بعض بنود الدستور بخصوص اختصاصات رئيس الحكومة والولاة ،ومسؤولية كل منها أمام الآخر ومن المسئول منها أمام الملك ، وقد أشارت المادة (180) إلى أن الملك هو الذي يعين الوالي وهو الذي يعفيه من منصبه وذلك بناء على اقتراح رئيس الحكومة ، في حين تنص قوانين الولاية على عكس ذلك وهو أن الوالي ممثل للملك ومسئول أمامه وحده ، وهذا أدى إلى نشوب الخلافات والمشاكل والأزمات بين حاشية الملك من جهة والحكومة الاتحادية من جهة أخرى ، كما أن تدخل القوي الأجنبية في أمور الدولة أدى إلى انتشار الفساد ، وكذلك النزاع بين الديوان الملكي وبين المحكمة العليا والولاة ورئيس الحكومة [3] .

ونوضح فيما يلي نظام الحكم في العهد الملكي ، حيث نصّ الدستور الصادر سنة 1951م على قيام دولة تأخذ الشكل الاتحادي الفيدرالي اعتمد تقسيم ليبيا إلي ثلاث ولايات

---

1 – مي فاضل الربيعي، التطورات السياسية في ليبيا (1951م – 1963م)، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2000م، ص 72 ص.

2 – شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر ، القاهرة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 1997م ، ص 495 .

3 – عبد الحفيظ الميار ، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة ، القاهرة ، مطابع سهل العرب ، ط2 ، 1973م ، ص 131.

برقة ،طرابلس ،فإن مع هذه التركيبة للاتحاد الفيدرالي ، لأن عوامل الوحدة والتجانس في ليبيا أقوى من عوامل التفرقة والانفصال والفيدرالية، وكذلك نص على أن السيادة في البلاد هي من مصدر إلهي إذا وضحت المادة(40) من الدستور أن السيادة لله ، وهي بإرادته وديعة للأمة ونصت المادة 44 على أن هذه السيادة تنقل من (الوديعة الإلهية) من يد الأمة إلى الملك وتبين لنا أن نظرية سيادة الشعب ليست قائمة ، وليس الشعب مستودع السيادة ، وسيكون لهذه القضية رؤية سياسية أخرى بعد قيام ثورة الفاتح في 1969م[1] .

وزعت الاختصاصات بموجب النظام الاتحادي بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية – الولايات – وكان التشريع من اختصاص الحكومة المركزية ، وترك أمر التنفيذ إلى الحكومات المحلية مع إشراف الحكومة المركزية ، وبهذا الأسلوب أصبحت الحكومة المركزية معتمدة إلى حد كبير على نشاط الحكومات المحلية ، لتنفيذ بعض تشريعاتها مثل جباية الضرائب وقضايا الهجرة والإجراءات الخاصة بالانتخابات ومع أهمية الحكومات المحلية إلا أنها لا تتمتع بالتفوق على الحكومة المركزية ، ولا تستطيع إبطال أي قانون اتحادي للحكومة المركزية وذلك لتمتع الأخيرة بسلطات تشريعية وتنفيذية كاملة إضافة إلى تمتعها بحق الإشراف على الحكومات المحلية مما يعطيها الموقع الأعلى للسيطرة .

وفيما يتعلق بالسلطات المحلية فقد تمتعت كل ولاية بمجلس تشريعي وأخر تنفيذي خاص بها، بالنسبة للمجلس التشريعي كانت مهمة تشريع القوانين المحلية ومساءلة المجلس التنفيذي المحلي عن أعماله كما يتمتع بحجب الثقة عن المجلس التنفيذي بأغلبية ثلثي الأعضاء المكونين له وأما بالنسبة للمجلس التنفيذي فتجسدت مهمته في تنفيذ التشريعات المحلية ويتألف من رئيس وعدد من النظار ورؤساء الدوائر ويقوم الملك بتعيين

---

[1] – دستور المملكة الليبية ، الجريدة الرسمية ، طرابلس ، مطابع وزارة العدل ، 1953م ، انظر ملحق رقم (1) .

رئيس المجلس وعلى صعيد السلطات الاتحادية وكما نص الدستور على نظام ملكي وراثي برلماني، تولى الملك السلطتين التشريعية والتنفيذية يشاركه في الأولى مجلس الأمة ويمارس الثانية عن طريق مجلس الوزراء الخاضع له[1] .

وكان للملك حق اقتراح القوانين والمصادقة عليها حيث أن المصادقة على القوانين من أهم مظاهر السلطة التشريعية التي كان يتمتع بها ، إذ لا يستطيع مجلس الأمة إقرار مشروع قانون إلا بعد تصديق الملك عليه ويحق له إصدار القوانين وإصدار مراسيم لها قوة القانون في فترة غياب المجلس[2] .

ويعد الملك وفقاً للدستور الليبي الرئيس الأعلى للدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة وهو مصون وغير مسئول ويتولى سلطته بواسطة وزرائه وهم المسئولون وله الحق في تعين رئيس الوزراء وإقالته وله الحق في تعين الولاة للولايات وإعفائهم ، من مناصبهم ، وللملك الحق في إعلان الأحكام العرفية وتخفيف العقوبات والمصادقة على حكم الإعدام[3] وبهذا أقضى الدستور الليبي بأن يكون نظام الحكم في ليبيا هو النظام التمثيلي المتمثل في شخص الملك الذي يمارس صلاحياته بواسطة وزرائه حيث أن المسؤولية تقع عليهم وحدهم وفق المادتين (60 – 62) .

أما البرلمان فقد نصت المادة (93) من الدستور على أنه يتألف من مجلسين مجلس الشيوخ ومجلس النواب[4] ويتألف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً أي ثمانية أعضاء من كل ولاية ويعين الملك نصفهم والنصف الآخر من قبل المجالس التشريعية

---

[1] – فوزي أحمد تيم وعطا محمد صالح ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج 2 ، طرابلس ، المركز العالمي لأبحاث الكتاب الأخضر ، ط2 ، 1999م ، ص 326 .

[2] – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج 2 ، بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ، 2004م ، ص 10ص11 .

[3] – دستور المملكة الليبية، الجريدة الرسمية، المادة 93 ، انظر ملحق رقم (1) .

[4] – المرجع نفسه، انظر الملحق رقم (1).

للولايات ، وأما أعضاء مجلس النواب فهم منتخبون على أساس ممثل واحد لكل عشرين ألف نسمة، ويتألف مجلس النواب من خمسة وخمسين مقعداً ، خمسة وثلاثين لطرابلس وخمسة وعشرين لبرقة وخمسة للفزان ، ويتم انتخاب الأعضاء استنادا لقانون إتحادي حيث إن الانتخابات يشترك فيها الذكور[1] ومنح هذا الحق للمرأة بشرط أن تقدم بنفسها طلباً كتابياً بتقييد اسمها في جداول الانتخابات خشية أن تستخدم أصوات النساء في تزوير الانتخابات[2].

إن أبرز مهمات مجلس الأمة هو سن القوانين، وإقرار الميزانية العامة للدولة، وفرض الضرائب العامة (الاتحادية) والرقابة السياسية على السلطة التنفيذية من خلال مسألة الوزراء كل على حدة ، والوزارة كلها في بعض الأحيان . وشهدت ليبيا قبيل اكتشاف النفط ثلاثة انتخابات تشريعية عامة : الأولى في فبراير1952م أثناء تولي محمود المنتصر الحكومة والثانية خلال حكومة مصطفى بن حليم في يانير1956م ، والأخيرة بعد أربع سنوات، وشهدت مرحلة اكتشاف النفط انتخابات تشريعية عامة الأولي سنة 1964م خلال حكومة محمود المنتصر الثانية(1963م_1965م)، غير أن البرلمان حلّ بمرسوم من الملك في: 13 فبراير1965م، وذلك للتزوير الواسع الذي جرى خلال تلك الانتخابات وجرت انتخابات برلمانية جديدة في 8 مايو1965م ، وتمت فعلاً خلال حكومة حسين مازق ، وانتهت آخر دوره عادية لمجلس الأمة الليبي بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 3 مايو1969م وكان منتظراً أن تعقد الانتخابات التشريعية العامة الجديدة في العام التالي ولكن قيام الثورة حال دون ذلك .

---

[1] – فوزي احمد تيم وعطا محمد صالح ، المرجع السابق ، ص 368 .

[2] – محمد الشيباني الفويدي ، المرجع السابق ، ص 21 .

أما السلطة القضائية فقد أنيطت بالمحكمة الاتحادية العليا المكونة من رئيس المحكمة والقضاة الذين يعينهم الملك ومهمتها النظر بالخلافات التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وأية ولاية من الولايات من جهة ، والقيام بدور استشاري من جهة ثانية في المسائل الدستورية والتشريعية الهامة ، إذ يمكن للملك استشارتها .

وقد تشكلت أول محكمة اتحادية في ليبيا في 4 يناير 1954م من عشرة مستشارين أربعة من المصريين، واثنان من البلاد العربية،و ليبيّان، ومستشار أمريكي وآخر بريطاني، ونلاحظ من خلال هذه التشكيلة لأعضاء المحكمة العليا غياب الأعضاء الوطنيين وسيادة العنصر الأجنبي، وإلى جانب المحاكم العليا هناك نوعان من المحاكم هما المدنية والشرعية تدخل في اختصاص الأولى المسائل المتعلقة بالقوانين المدنية والتجارية والجزائية والقضايا التي تكون فيها الحكومة طرفاً سواءً بالنسبة للحكومة الاتحادية أم حكومات الولايات[1] ، وقد أدت المعاهدة الليبية البريطانية إلى سلب اختصاصات القضاء حيث منعت بموجبها تنفيذ تشريعات وقوانين الدولة الليبية على القوات البريطانية وسمحت لهذه القوات بالتدخل في شؤون البوليس والأمن[2] .

أصدرت الحكومة في 18 اكتوبر1958م قانوناً يقضي بتنظيم القضاء وأعادت بموجبه " المحاكم الشرعية إلى النظام في ليبيا بعد أن كانت هذه المحاكم قد ألغت بموجب قانون تنظيم القضاء الذي أصدرته حكومة بن حليم في20 سبتمبر1954م[3] أما اختصاص المحاكم الشرعية تشمل ميدانيا الجماعات الريفية والقبلية وقضايا الأحوال الشخصية والأوقاف، ويعين وزير العدل القضاة ، أما قضاة محاكم الاستئناف فيتم تعينهم من قبل الملك

---

[1] – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج2 ، ص14ص15 .

[2] – سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 2 ، 1970م ، ص 113 .

[3] – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج3 ، بيروت ، الدار للنشر والتوزيع ، 2004م، ص 22 .

بناءً على توصية وزير العدل ، ولا يحق لهم النقل ما لم يوافق مجلس القضاء في الولاية، وقضاة محاكم الاستئناف يعينون مدى الحياة ولا يجوز عزلهم ، أما القضاة الاعتياديون فأنهم يحضون بهذه الحصانة بعد خمس سنوات[1] .

وعلى الرغم من أن الدستور قد نص في مادته (145) على مبدأ استقلال القضاء إلا أن ذلك لم يحدث حيث انتهكت حرمته بموجب مرسوم صدر في 27 يوليو1967م حيث مُنحت بموجب لجنة برئاسة وزير العدل سلطة مراجعة إنشاء وترتيب سلك القضاء ومنحت اللجنة سلطة إبعاد العناصر العاملة في القضاء غير المرغوب فيهم [2].

وقررت الحكومة الليبية بناءً على توجيهات الملك الاستعانة بخبراء مصريين في المجالات كافة، ولا سيما في ميدان القضاء والتعليم اللذين تقرر أيضاً أن يسيرا وفق النظم المصرية[3] .

وفيما يتعلق بعلاقات ليبيا الخارجية نلاحظ أنها اتبعت سياسة الابتعاد من قبل الحكومة وممثليها في ذلك الوقت عن الدول العربية حيث إن مصر قد عرضت عن طريق سفارتها في طرابلس بأن تقوم بتغطية العجز في ميزانية الدولة الجديدة مقابل أن تقوم ليبيا بطرد المستشار البريطاني واستبداله بمصري لكن هذا العرض رفض وأعيدت المحاولة في 26 مايو1953م عندما أوفدت مصر إلى طرابلس حسن إبراهيم عضو مجلس قيادة الثورة وكان الهدف من ذلك قطع الطريق على الإنجليز والأمريكان لاستغلال البلاد واستعبادها[4]، ومع اهتمام جامعة الدول العربية منذ نشأتها بقضية استقلال ليبيا وما إن صدر قرار

---

[1] – مي فاضل الربيعي ، المرجع السابق ، ص 52 .

[2] – الصديق محمد الشيباني الزوبدي ، المرجع السابق ، ص 27 .

[3] – مي فاضل مجيد الربيعي ، المرجع السابق ، ص 52 ص53.

[4] – سامي حكيم ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، القاهرة ، دار المعرفة ، 1964م ، ص 9 .

الاستقلال 1949م[1] لأنها اعترضت علي النظام الاتحادي وطلبت الجامعة من مندوب الأمم والمجلس الاستشاري في ليبيا العدول عن سياسة الفيدرالية وتقسيم البلاد ، وتحمل المندوب والمجلس والسلطات الأجنبية مسؤولة تشويه قرارات الأمم المتحدة القاضية باستقلال ليبيا لا تقسيمها كما نلاحظ أنه ومع حصول ليبيا على استقلالها 1951م ، إلا أنها لم تتقدم بطلب العضوية للجامعة العربية إلا بعد مرور أكثر من سنة ، ويعود ذلك للانتقادات التي وجهها الأمين العام للجامعة العربية للنظام الإداري الذي تبنته ليبيا والاتفاقيات المؤقتة التي عقدتها مع الدول الغربية ، وبعد مفاوضات بين الجامعة العربية وليبيا وفي الجلسة الأولى لدورة الانعقاد الثامنة عشر في 28 مارس1953م قُبلت ليبيا كعضو في جامعة الدول العربية[2] .

أهم المعاهدات الليبية:

وُقّعت المعاهدة الليبية البريطانية في 29 يوليو1953م حيث وقعها محمود المنتصر عن الجانب الليبي والسفير البريطاني في ليبيا المستر البك كير كيرايد وتتضمن المعاهدة التعاون بين الطرفين في مجال الحرب والسلم وتقديم التسهيلات للقوات البريطانية من قبل الحكومة الليبية ، وقد تعهدت بريطانيا بتقديم المساعدات المالية التي كانت الحكومة الليبية في أمس الحاجة إليها.[3] ولن هذه المساعدة مشروطة أولاً بحاجة ليبيا ، وثانياً بتقديم نسخ من الميزانية وتقارير مرفقة بالحسابات ، ويعتبر ذلك تدخلاً واضحاً ورقابة على ميزانية ليبيا[4] .

---

[1] – جامعة الدول العربية ، المسألة الليبية ، تقرير مقدم من الأمين العام ، إلى مجلس جامعة الدول العربية ، الدورة الثانية عشر ، مارس 1950م ، ص 5-10 ، وللمزيد انظر تارك زكي إبراهيم أحمد ، ليبيا والغرب (1945م – 1957م) ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 1981م ، ص 44 ص 58 .

[2] – مي فاضل مجيد قريبعي ، المرجع السابق ، ص 131 .

[3] – حسن محمد جوهر ومصطفى شرف الدين ، ليبيا ، القاهرة ، دار المعارف ، 1960م ، ص 83 .

[4] – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج2 ، ص 48 .

وتم التوقيع على معاهدة تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم إعلان الاستقلال في 24 ديسمبر 1951م حيث مُنحت الولايات المتحدة بموجبها حق البقاء في قاعدة هويلاس الجوية لمدة عشرين عاما ، كما مُنحت حق السيطرة الكاملة على الأجواء والمياه وحرية الوصول والحركة للقوات الأمريكية في جميع أنحاء ليبيا مع إعفاء القوات الأمريكية من جميع الرسوم والضرائب وعدم سريان القانون الليبي على أفراد هذه القوات ، كل هذه التسهيلات للسيطرة الأمريكية مقابل مساعدة مالية تقدمها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لليبيا وقدرها مليون دولار تدفع للخزانة الليبية[1] كما عقدت اتفاقية جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي 30 يونيو1957 م تعهدت بموجبها الولايات المتحدة بتسليح الجيش الليبي وتدريب عدد من العسكريين الليبيين . وبعد إعلان استقلال ليبيا عقدت اتفاقية مؤقتة تقضي بموجبها بقاء فرنسا في فزان لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد ، مقابل سد فرنسا لعجز ميزانية الولاية[2] وتخطيط الحدود الليبية الجنوبية لصالح فرنسا التي كانت تسيطر في تلك الفترة على الأراضي التشادية[3] .

ومن خلال استقرائنا لطبيعة هذه الاتفاقيات نلاحظ أن الحكومة الليبية لم تمارس سيادتها كاملة على أراضيها وخضعت لتأثير الدول الأجنبية التي كانت صاحبة المساعدات المالية لليبيا.

---

[1] - سامي حكيم ، حقيقة ليبيا، ص 121 ص 122 .

[2] - شوقي الجمل، المرجع السابق، ص 497.

[3] - فوزي أحمد وعطا محمد صالح، المرجع السابق، ص 372.

ومع إلغاء النظام الاتحادي في 25 ابريل 1963م من قبل البرلمان، أعلنت ليبيا دولة موحدة تحت اسم المملكة الليبية، وفي نفس العام تخلصت ليبيا من المساعدات الأجنبية وسجلت لأول مرة في تاريخ استقلالها رصيداً تجارياً إيجابياً[1] .

ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية تزايدت النداءات بخروج وإجلاء القواعد الأجنبية عن ليبيا فقد عقد مجلس النواب في 16 مارس 1964م لمناقشة كيفية إصدار قرار لجلاء القوات الأجنبية ، وبعد انتهاء الجلسة توصل المجتمعون بالإجماع إلى إنهاء معاهدات الصداقة والتحالف مع الدول الأجنبية ، والدخول مع هذه الدول في مفاوضات الجلاء عن ليبيا ،و مع هذا القرار الحاسم ، فقد اجتمع الملك إدريس في طبرق يوم 19 مارس1964 م ، مع كل من رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشيوخ والنواب وزعماء القبائل ، وأبلغهم قراره باعتزاله العرش، بسبب المظاهرات التي طالبت بأجلاء القواعد عن ليبيا والهتافات المعادية للملك،وذلك اثر الخطاب الذي ألقاه الرئيس جمال عبدالناصر22 يناير1964م، وبقرار الاعتزال تم توجيه الرأي العام من المطالبة بإجلاء القواعد إلي تثبيت الملك، وشكل حسين مازق – وزير الخارجية في حكومة المنتصر_ حكومة جديدة يوم 20مارس1965م اثر استقالة المنتصر من رئاسة الوزراء، وقد تفاضي مازق نهائياً عن قرار مجلس الأمة الليبي الخاص بإلغاء المعاهدات الأجنبية واكتفي بالاستمرار في مباحثات الأجلاء[2] .

كان من المنتظر من الحكومات الملكية أن تسعى إلى تحرير البلاد من كافة القيود السياسية والاقتصادية التي تقيدها تحت ستار الحاجة إلى العون المالي والفني الأجنبيين ، ومع التحول الاقتصادي الذي طرأ في البلاد بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية إلى

---

[1] – ن . أ . بروشين ، المرجع السابق ، ص 431 .

[2] – مناضل حكيم ، حقيقة ليبيا، ص156.

أوروبا لم تتحقق السياسة المرجوة فقد كان من المفترض أن تدخل ليبيا مرحلة التحرر السياسي والاقتصادي ووضع خطط وبرامج تنموية لدفع عجلة التنمية بسرعة إلى الأمام والنهوض بقطاعي الزراعة والصناعة ، وكان من المفروض أيضاً التوسع في مجال الإنتاج الحيواني وفي استغلال الثروات المعدنية الأخرى المتوفرة في البلاد وإقامة بنية أساسية من الخدمات الضرورية لنهضة البلاد ، غير أن ما تم إنجازه لا يعادل حجم الموارد التي تم الحصول عليها من دخل النفط[1] .

ومن أجل تعتيم الرأي العام على القواعد الأجنبية أصدرت الحكومة قراراً جديداً بتصفية هذه القواعد فاشترط لتصفيتها تشكيل القوات المسلحة في ليبيا ، وقد ورد في ذلك خطاب العرش في الأول من نوفمبر1967م ، وكانت سياسة النظام الملكي بخصوص الدول الغربية-بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية-تؤكد أن ليبيا مجرد محمية أنجلو – أمريكية .

كانت السياسة الداخلية للحكومة الملكية هي إضعاف أي تأثير خارجي يضر بالسياسة الداخلية والابتعاد عن الأوضاع العربية،وقد نادت شخصيات من الحكومة بتدعيم العلاقات مع الغرب ، وفي الجانب الأخر تزايدت آراء المثقفين من الشبيبة الليبية بنقد هذه الاتجاهات رغم إغراءات الدولة من جهة ، وفرض إجراءات قمعية من جهة أخرى ، وقد اتهم في يناير 1968م 106 من الليبيين وحوكموا أمام محكمة علنية بتهمة النشاط التخريبي والإرهابي خلال السنوات السبع الأخيرة ، وكان من بين المتهمين طلاب من الجامعة الليبية وتلاميذ من مدارس طرابلس وبنغازي وأعضاء نقابة العمال ومستخدمي الشركات النفطية ، أي جميع المشاركين في فرع منظمة (حركة القوميين العرب) .

---

[1] – الصديق محمد الشيباني الكوبري ، المرجع السابق ، ص45 .

وكانت محاكمة هؤلاء كردة فعل من جانب الأوساط الحاكمة في ليبيا ضد الأعمال المناهضة للإمبريالية في البلاد ، وكان الهدف من ذلك تسديد ضربة إلى المعارضة الليبية من الشبيبة، وإثارة الخوف في نفوس الوطنيين الخارجيين من الوسط العمالي ومن البرجوازية الوسطى والصغيرة ، ويضاف إلى هذا النهج السياسي الخارجي الموجه إلى عزل ليبيا عن الأقطار العربية وتعزيز التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ومن أجل القضاء على الأوضاع المتردية في البلاد شكلت في سبتمبر 1967م الإدارة المركزية لا من الدولة (في وزارة الداخلية) وعهد إليها بالتنسيق بين جميع فصائل أمن الدولة في البلاد ، وتم تجهيزها بالأسلحة للحفاظ علي الوضع السائد، وقد أدت حرب1967م إلى تفاقم التناقضات في المجتمع الليبي ، ومع إعلان الملك بان وحدات الجيش الليبي سوف تشارك في الحرب بجانب مصر إلا انه لم يحدث، فقد كان الدافع لهذا الإعلان هو امتصاص الشعور المؤيد لمصر،و حيث إن مشاعر القومية قد جرحت لأن الحكومة الملكية لم تسمح للجيش بالمشاركة في التصدي لهجوم الكيان الصهيوني رغم الإعلان الرسمي في 5 يونيو 1967م حالة الحرب الدفاعية ضده، وبدلاً من المشاركة في الحرب استخدمت وحدات الجيش الليبي لحماية السفارتين الأمريكية والبريطانية وغيرهما من المراكز التابعة لهذين البلدين، وضاعف ذلك من استياء العسكريين الليبيين ومعارضتهم لسياسة الحكومة الملكية[1]ومع ظهور البرجوازية الصغيرة والوسطى والطبقة العاملة في ساحة الحياة السياسية بصورة حاسمة استحال الحفاظ على الملكية بما تضمنته من صلاحيات غير محدودة للملك في ميدان السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية،بالإضافة إلى امتيازات الإقطاعيين والشيوخ .

---

1 – عادل محمد محمد عثمان ، العلاقات المصرية الليبية في الفترة من 1951م – 1969م، القاهرة ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير، غير منشورة 1997م ، ص 218 .

ما كان على الملك لتجنب السخط الشعبي إلا تغيير الحكومة ، ففي سبتمبر 1968م تم تعيين "ونيس القذافي" رئيساً للوزراء بدلاً من حكومة "عبد الحميد البكوش" ، وقد استخدمت الحكومة الجديدة كافة الوسائل المتاحة لرد ثقة الشعب بالنظام[1] .

وانتشرت موجة الاستياء بصورة أكثر اتساعاً بين الضباط الشبان الذين تشرف على تدريبهم بعثات عسكرية من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان العسكريون ساخطين أيضاً من جراء توقيع المعاهدة مع إنجلترا في إبريل 1968م حول إقامة نظام مضاد للصواريخ في ليبيا والذي كان مهمته حماية المصالح الأجنبية .

وكانت الحكومة قد خصصت الأموال لإقامة النظام المضاد للصواريخ لتثبيت الأمن في تصورها، وكان موضوع تصفية القواعد العسكرية الأجنبية بالنسبة لها قد رفع من جدول الأعمال[2].

ومع تطور الأزمة السياسية نتيجة الفساد الساند تم تبديل ثلاث حكومات من شهر يونيو إلي سبتمبر1968م، مما يدل علي الأوضاع السياسية المتردية .

ومن العوامل التي زادت في تضاعف الصراع على السلطة بين تكتلات البلاط هو كبر الملك في السن، وكان لكل تكتل قوي استعمارية تدعمه ، وأبرزها تكتلان الأول: تترأسه أسرة الشلحي التي تحظى بثقة الملك وكان أعضاء هذا التكتل يؤيدون فكرة أن النظام الجمهوري هو أفضل بعد وفاة الملك، وكانت بريطانيا تدعم هذه التكتل، أما التكتل الثاني وبدعم أمريكي يمثل في الأساس البرجوازية التجارية ويتركز حول الأمير حسن الرضا ولى العهد، ومع هذه الظروف السياسية التي تمر بها ليبيا، واختلاف الاتجاهات فقد كانت في هذه

---

1 – ن.أ بروشين ، المرجع السابق ، ص 458 .

2 – المرجع نفسه ، ص 462.

الأثناء تتنامى حركة الضباط الوحدويين الأحرار في اتجاهاً مغايراً تماماً وكان مصدر إلهامهم القومي هما الضباط الأحرار المصريون وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وما قدموه لبلدانهم[1] .

وبهذا فقد كان لصراع النفوذ على السلطة أثرة في نجاح مهمة الضباط الوحدويين في تفجير ثورة الفاتح في الأول من سبتمبر1969م ، ومع هذا الحدث التاريخي دخلت ليبيا إلى مرحلة جديدة من حياتها السياسية.

يتضح لنا من ذلك أن التطور السياسي في ليبيا مر بعدة مراحل ابتداءً من الأمم المتحدة والجامعة العربية ، وقد هيمن على هذا التطور قوى عديدة مثل بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وحاولت تسخير قرارات الاستقلال لمصالحها من خلال الإجراءات التي جاءت متوافقة مع مصالحها بعد الاستقلال من خلال المعاهدات بل وحتى النظام الاتحادي والدستور الليبي، إلا أن التطورات الداخلية والخارجية كانت تسير على غير إرادة النظام الملكي ومصالح الدول الاستعمارية ، لذلك بدأ النظام يعيش أزمات منها كبر الملك وعدم الاستقرار السياسي وخاصة بعد حرب 1967م على مصر والفساد الإداري و في نهاية المطاف كانت الثورة التي أطاحت بهذا النظام في الأول من سبتمبر1969م .

---

1 ـ مصطفى أحمد بن حليم ، ليبيا البعث أمة وسقوط دولة ، المانيا ، منشورات الجمل ، 2003م ، ص 387 .

أثر الأوضاع الاقتصادية على الحياة السياسية:

عندما كان الشعب الليبي يناضل من أجل الاستقلال في أواخر الأربعينيات كانت البلاد حينئذ تعاني من الفقر والتخلف و كان هذا الوضع مصدر قلق وإزعاج للشعب الليبي وزعمائه في ذلك الوقت إلا أن هذا الوضع ساعد على تخفيف الصراع الدولي حول مستقبل البلاد فظهور ليبيا بمظهر الفقر والحاجة الماسة للمساعدات الأجنبية جعل هذه الدول تصرف النظر عنها ولو قليلاً في إعاقة استقلالها ، لأنه يترتب عليه نفقات كبيرة ومستمرة في سد العجز المالي والتجاري الذي تعاني منه .

وبعد حصول ليبيا على الاستقلال 1951م ومع هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة والعجز المالي الكبير في الميزانية ،وعدم وجود موارد لزيادة الإيرادات المحلية للميزانية ، ووجود الحكومة الاتحادية التي كانت تكلف البلاد أموالا كبيرة – بسبب انتقال مقر إدارتها بين مدن ليبيا طرابلس وبنغازي وطبرق وما يترتب على هذا الانتقال من ترحيل كافة احتياجات الإدارة معها، أدى ذلك إلى زيادة العجز الكبير في الميزانية وقد اعتمدت الحكومة لسد العجز على المعاهدات مع الدول الأجنبية بريطانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لتحسين الأوضاع الاقتصادية إلا أن هذه المعاهدات لم تأت بالنتيجة المطلوبة، ومع ازدياد اتساع نفقات كالشئون الخارجية والدفاع والأمن الوطني وبعض الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمواصلات والبريد، حيث تعد هذه الالتزامات ضخمة ومتجهة إلى التوسع كلما كان عمل الحكومة الاتحادية ثابت ومحدوداً[1] .

[1] - علي احمد عتيقه وجمال حمدان ، اثر البترول على الاقتصاد الليبي 1956م -1969م، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافية ببيروت ، دار الطباعة والنشر، 1972م ، ص 24.

كانت البلاد في العهد الملكي تنتج من الحاصلات الزراعية ما كان يكفي الاحتياجات وتصدر الفائض إلى الدول الأخرى ، وظل الحال كذلك حتى بدأ إنتاج النفط فانقلبت البلاد من مصدرة لبعض المنتجات الزراعية إلى مستوردة لأغلب المنتجات الزراعية، وعندما ازدادت حاجة البلاد إلي المنتجات الزراعية والغذائية لم يتناسب معها الإنتاج الزراعي فأصبح الاستيراد من الخارج لا مفر منه وتزايد عاماً بعد عام .

كما وجدت أن ما كان يستغل من الأرض الزراعية عام 1960م لم يكن يتجاوز 29% من مساحة الأرض الصالحة للزراعة وانخفضت نسبة مساحة الأرضي المزروعة إلي 22.6% ، كما انكمشت مساحات المراعي والغابات إلى 30.8% ، وهكذا تزايدت المساحات التي كانت تترك بدون زراعة[1] بسبب هجرة.

ورغم وجود محاولات للنهوض بالقطاع الزراعي منذ 1963م وذلك لتوفر بعض الإمكانيات المادية التي أتاحها استخراج النفط وما توفر في البلاد من طاقات ومواد طبيعية متمثلة في الظروف المناخية، والأرض الصالحة للزراعة ، والمياه الجوفية ، إلا أن هناك بعض العوامل البشرية والطبيعية التي وقفت أمام إمكانية تنمية القطاع الزراعي وتطويره وقد كان نصيب الزراعة من الدخل القومي متواضعاً مقارنة بالقطاعات الأخرى ، فقد بلغ نصيبها حوالي 3.4% عام 1967م بمعدل نمو سنوي نحو 5% بين عامي 1962م -1967م عكس القطاعات الأخرى قد ساهمت بأكثر من ذلك .

استطاع الإنتاج الزراعي توفير نصف متطلبات السوق المحلية فقد بلغت قيمة الواردات من الموارد الغذائية حوالي 19.2 مليون دينار علم 1967م أو بمعني آخر يعادل

---

[1] - عباس بدر الدين ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية ، طرابلس ، مطابع الثورة العربية ، 1983م، ص 60.

قيمة الإنتاج الزراعي المحلى لتلك السنة يشمل قطاعات الاقتصاد الليبي : الزراعة والصناعة والمواصلات والخدمات والتجارة الخارجية والتمويل .

فمن الناحية الزراعية بلغت مساحة الأرض الليبية 1.76.000 كم^2 حيث أن الاستغلال الزراعي لم يتسع إلا للنسبة تراوحت بين 5% إلى 10% من هذه الأراضي وقد بلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المستقرة 10% ، وتتواجد غالبية الأراضي المفتلحة في أربع مناطق هي ساحل طرابلس الغرب الممتد من الحدود التونسية غرباً إلي مصراته شرقاً والسهل المحادي للساحل (سهل جفارة) وحافة الهضبة المحيطة بهذا السهل وسهل المرج المتمثل في طبقة جيرية بارزة فوق سطح الأرض إلي الغرب من ساحل برقة ومرتفعات برقة والجبل الأخضر والتي تقع بين المرج ودرنه[1] .

وتعد الزراعة آنذاك هي الركن الرئيسي لاقتصاد ليبيا حيث إن 80% من السكان كانوا يهتمون هذا النشاط الاقتصادي،وتستغل الأرض بالطرق السائدة عند العرب سواء في زراعتها وذلك بما يتاح لهم من أدوات بدائية أو احتكارها لصالح مجموعه معينة كالقبيلة مثلا ومع هذه الحالة البدائية في الزراعة وضآلة رأس المال بقيت هذه الأراضي بصورتها القاسية، أي عدم الاستفادة منها بأكبر قدر ممكن وقد كانت هذه الطريقة هي أقصي حد لتفادي مواسم الجفاف المتكررة[2] .

كان أهم مصدر لغذاء الليبيين الحبوب المزروعة في الأرض البعلية.كالشعير وهو المحصول الرئيسي ، ومحصول القمح وكانت الآلات وقتئذ هي المحاريث الخشبية تجرها الإبل والحمير والخيول .

---

1 - مبارك حجير ، الاقتصاد الليبي دراسة عربية مقارنة، بنغازي ، دار مكتبة الأندلس، د – ت، ص 41.

2 – – كينلسب ، هـ ل ، تقرير عام للاقتصاد الليبي ، 1/1ج ، 32 /مجلس /143 ، الأمم المتحدة ، بعثة بمساعدة فنية لليبيا، 1951م ، ص 21 .

ويأتي الزيتون من حيث القيمة بعد الشعير من بين المحاصيل الزراعية .

وكانت تربية الحيوانات جزءاً لا يتجزأ من حياة الليبيين ، فكانوا يربون الأغنام والماعز والجمال والحمير والخيل ويعتمدون في ذلك على رعيها للعشب والكلأ .

أما الأراضي الشاسعة التي لا تصلح للرعي فكانت تزرع لإنتاج الأعلاف للمواشي ، وكان لهذه الثروة الحيوانية أهمية اقتصادية للسكان المحليين رغم أنها كانت ترعى في ظروف قاسية في مراعي نصف صحراوية[1].

كانت للصناعة أرقاماً صغيرة في قائمة الناتج المحلي حيث تدنت نسبة إنجازها عنده 11.5% فقط وقد كان الطابع الغالب على الصناعة هي الصناعات الخفيفة وكان التركيز علي بعض مواد البناء وقد كان لضيق السوق المحلية مقابل كثرة التصنيع في هذه المواد سببا في أعاقت ازدهار الصناعة ،وذلك لقلة عدد السكان وعدم توزيعهم بشكل متساوي بين المناطق وذلك للمسافات الشاسعة بينها أدى إلي انقسام السوق المحلية بين السكان الرحل وسكان الريف المستقرين وسكان المدن مع التفاوت الكبير بين القوى الشرائية ذلك أفضي إلى تحديد حجم الوحدات الصناعية وتضيق نطاق الإنتاج المحلي اقتصاديا[2] .

ومع وجود شبكة النقل والمواصلات المتواضعة التي تم بناؤها إبان الاحتلال الإيطالي حيث أصيبت بأضرار جسيمة أثناء الحرب العالمية الثانية وقد أصيبت أيضاً السكك الحديدية وأربعة موانئ بحرية ومطاران بأضرار جسيمة وكانت خدمات الهاتف والمواصلات بين المدن الرئيسية محدودة جداً وتحتاج لإصلاحات مع وجود اتصالات بين المدن داخل

---

[1] - المرجع نفسه ، ص 22 .

[2] - مبارك حجير ، المرجع السابق ، ص 18 .

الولاية، إلا أن الاتصالات السلكية واللاسلكية كانت ضعيفة بين الولايات مما ساعد في تردي الاقتصاد والنهوض به[1] .

وقد ساعد على تردي الاقتصاد ضالة المدخرات الأهلية - الأملاك - وانخفاض مستوى التعليم بين السكان، وضعف الصناعات أدى ذلك كله لجعل ليبيا عاجزة عن أن تنمو اقتصادياً دون مساعدة من الخارج وأن الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية تظهر عجز الاقتصاد الليبي وأن كل ما تبع ذلك العجز في الميزان التجاري قد سدد عن طريق الإعانات[2] التي كان ثمنها دخول الأجنبي إلي ليبيا، وفرض شروطه من خلال معاهداته التي تتمشي ومصالحه الخاصة ، وكانت المعاهدة الليبية البريطانية في29 يوليو1953م إحدى هذه المعاهدات التي فرضت نفوذ الأخيرة على البلاد مقابل مساعدة مالية على أن تقدم ليبيا أراضيها التي حددتها الملاحق العسكرية لاستعمالها من قبل القوات البريطانية وقد أعطت هذه المعاهدة لبريطانيا الحق في الرقابة على الميزانية الليبية حيث إن المعاهدة لم تشتمل على نص صريح تقدم بريطانيا بموجبه العون المالي للحكومة الليبية[3]، فلا توجد قوة أوجهة تجبر بريطانيا على الدعم حتى أمام محكمة العدل الدولية[4] .

ولم تكن المساعدات أو الإيرادات - إيجار - الأرض الليبية الممنوح من بريطانيا كافياً لسد عجز وضعف الاقتصاد الليبي بل توجهت الحكومة في تلك الفترة إلى الولايات

---

[1] - علي أحمد عتيقه ، المرجع السابق ، ص 19 .

[2] - لمين برج ، تقرير عام للاقتصاد الليبي، ج32 / مجلس 143، الأمم المتحدة ، بعثه لمساعدة فنية لليبيا ، 1951م ، ص 72

[3] - سامي حكيم، حقيقة ليبيا ، ص 112 .

[4] - محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج 2 ، ص 497 .

المتحدة الأمريكية لإبرام معاهدة تقتضى بموجبها استخدام الولايات المتحدة للقاعدة مقابل مساعدات اقتصادية[1] .

ومع المعاهدتين السابقتين عقدت ليبيا معاهدة مع فرنسا حيث سُمح بموجبها ببقاء القوات الفرنسية في فزان لقاء مساعدات مالية تتعهد بتقديمها إلى ميزانية ولاية فزان ، وقد كانت المعونة الفرنسية تقدر بحوالي مئة وثلاثة وستون ألف جنيه سنوياً وكانت فرنسا تقدمها لا لمصلحة ليبيا أو مصلحة ولاية فزان إنما لمصلحتها الخاصة في الإقليم[2] ، وهي السماح للقوات الفرنسية المرور عبر فزان في طريقها إلى تشاد والإشراف الفني على جميع مطارات فزان – سبها، غات، غدامس ،الشاطئ ، مرزق، اوبارى – وقد أضحت هذه المصلحة بأن هذه المناطق هي الطرق المؤدية إلى بلدان أفريقيا الوسطى من أوروبا الغربية، ولأن استعمالها يقصر هذه المسافة فضلاً عن أن الأحوال الجوية في سماء فزان بصورة عامة أكثر ملائمة لطيران منها في مناطق الصحراء الواقعة غربها[3] وقربها من مستعمراتها الإفريقية.

ومع سيطرة الدول الأجنبية ودراستها الجيولوجية على المنطقة وأخذت فكرة أولية عن الوضع الجيولوجي فيها ، حاولت هذه الدول الحصول على احتكارات كاملة ولمدة طويلة من الزمن ويشمل كل البلاد، مثل ما حدث في السعودية والعراق وإيران، وكانت للخلافات الحادة التي نشبت بين شركة النفط في إيران وحكومة مصدق فكان لهذه الخلافات الأثر الكبير في العالم العربي لحضر وضع احتكار لشركة وإنما لعدة شركات متنافسة .

---

[1] – محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج2، ص 497.

[2] – سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، 135 .

[3] – محمد فرج الفقي، الأمة العربية على طريق الوحدة العربية، القاهرة، دار الفكر العربي، 1998م، 340.

وكان لمسئولي المعادن في ذلك الوقت بعض الفطنة حيث أنهم تمسكوا بعدم قبول الاحتكار لشركة أو شركتين لجميع مناطق ليبيا وأصروا على فتح الباب لجميع الشركات المؤهلة لهذا العمل مما أدى إلى صدور قانون المعادن لسنة 1953م حيث نص على جواز منح رخص استطلاعية للشركات و صدر قانون سمي قانون النفط الليبي لسنة 1955م حيث أعطى هذا القانون مزايا وإغراءات للشركات المنقبة عن النفط في ليبيا وقد اعتبرت هذه المزايا وغيرها من النصوص التي تضمنها القانون الليبي بالنسبة لبعض المتخصصين في شؤون النفط مشجعة للغاية[1] .

وبتاريخ 20 يونيو 1958م أنتج أول بئر نفط في ليبيا بعقد امتياز رقم (1) بمنطقة العطشان التابع لشركة (اسو) وكان إنتاج ذلك البئر لم يزد عن خمسمائة برميل يومياً ولا تعتبر هذه الكمية تجارية وحاولت الشركة حفر بئر آخر في نفس المنطقة وكانت كلها مخيبة للآمال ثم جاء الاكتشاف الحاسم بتاريخ النفط الليبي عندما اكتشفت نفس الشركة بئراً يفي بالغرض النفطي في عقد امتيازها رقم 6 بمنطقة زلطن في يونيو 1959م وكان البئر ينتج حوالي(17.500) برميل يومياً من النفط الجيد .

وكانت الحكومة الليبية تضع الخطط الاقتصادية فقد أنشئت وكالة الاستقرار الليبية في شهر مارس1952م لتقوم بدراسة برامج التنمية الاقتصادية ومشروعاتها لتأخذ المناسب منها وتتولى تنظيم المساعدات التي تقدمها الحكومات الأخرى، وهيئة الأمم المتحدة إلى الحكومة الليبية ،ووضعت الوكالة خطة لتحقيق هذه الأهداف بين عامي 1952_1953م بحوالي 2.3 مليون دينار و 2.8 مليون دينار في كل سنة وكان معظم موظفي الوكالة من الأميركيين مما جعل برامجها ومشروعاتها وخططها أبعد ما تكون عن التنمية إذ اقتصرت

---

[1] – علي أحمد عتيقة، المرجع السابق ، ص 30 .

برامجها وخططها على تقديم القروض وتوفير فرص للعمل، مما جعل خططها تأخذ منحي الإنفاق وليست التنمية،وإلى جانب وكالة التنمية والاستقرار أنشئت لجنة التخطيط الاقتصادي لتتولي تقديم المشورة للحكومة في المسائل المتعلقة بالتنمية ودراسة مقترحات الحكومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا [1].

فيما تم إنشاء مجلس الأعمار عام 1956م وظل أربع سنوات دون تحديد لمهامه حتى عام 1960م فصدر قانون مجلس الأعمار الذي حدد مهمة المجلس وهي دراسة أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات الطبيعية للبلاد وفحص مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلي تنمية إمكانيات البلاد واستغلال كواردها ووضع برامج شاملة والإشراف عليها ولم يستمر هذا المجلس طويلاً ففي عام 1963م صدر قانون ينظم شؤون التخطيط والتنمية وأنشئ مجلس التخطيط القومي ليحل محل مجلس الأعمار السابق وأنشئت وزارة التخطيط كهيئة تنفيذ مسؤولة عن التخطيط وذلك بعد إنتاج النفط وتصديره[2] .

ومع ظهور النفط بدأ أثره يظهر على الاقتصاد الليبي في شكل نفقات شركات النفط العامة والتي دخلت البلاد خلال سنتي 1955م_1956م فقد كانت آثار النفط على البلاد تقتصر في مصروفات الشركات العامة في قطاع النفط ،حصلت الحكومة الليبية على اول حصة لها من النفط سنة 1962م[3] .

ومع تدفق النفط وشحنه عام 1961م من الموانئ الليبية الثلاثة البريقة وسدرة ورأس الأنوف إلي موانئ أوروبا الغربية وأمريكا واذ تم شحن 300 مليون برميل

---

[1] عباس بدر الدين ، المرجع السابق، ص 34.

[2] – المرجع نفسه، ص 35 – 36 .

[3] – المرجع نفسه ، ص 41.

سنة1963م وازداد هـذا الرقم إلي أربعمائة وخمسة وخمسون مليون برميل بعد عامين ويتوقع شحن 1500 مليون برميل سنة 1966م[1] .

وكان لهذا الاكتشاف أثره على دخل الفرد الليبي فارتفع متوسط دخل العامل اليومي من 10 قروش إلي جنيه واحد خلال المدة بين عامين 1955م _1969م وكان هناك قلائل من الليبيين الذين ارتفع دخلهم ، وكان الدخل القومي مربوطاً بالشركات النفطية والحكومة ثم يدخل السوق في شكل إنفاق واستثمار، ومنها يتوزع بين فئات الشعب بدرجات متفاوتة[2].

وتاثر الدخل القومي تأثيراً مباشراً بهذه الثروة الجديدة فقد جرت فيه دماء جديدة بعثت فيه قوة عامة تحرر بها من قيود الضعف والفقر ، وأصبح الدخل القومي يتجه نحو التطور ، حيث ازداد إجماليه ما بين(1957 _1963م) بمتوسط سنوي قدره 12.5% ، وهكذا أصبح فائض الميزان التجاري للعمليات النفطية يتجاوز 107 مليون ج.ل وبلغ دخل الحكومة سنة 1964م ما بين 60:50 مليون ج.ل وحققت هذه الإيرادات الهائلة من النفط دفع عجلة التطور والنشأة فقد كانت ليبيا في مرحلتها الأولي من الاستقلال أوضاع اقتصادية سيئة[3] ،

وبعد أن أصبحت ليبيا إحدى الدول المصدرة للنفط انضمت إلي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبيك) في الاجتماع الرابع للمنظمة الذي انعقد في جنيف في نيسان عام 1962م ولم يكن لها دور فعال في المنظمة وذلك لوجود نوع من التناقض،واختلاف في وجهات النظر بينها وبين الدول الأخرى التي سبقتها في عضوية المنظمة رغم الشعور السائد بان إسعار النفط المعلنة أقل مما يجب أن تكون عليه، لأن هذه الدول كانت ترى ان

---

[1] – محمد عبد الرزاق مناع، دوافع الثورة الليبية، ط الثانية، 1970م، ص 87.

[2] – أحمد على القنيش ، المجتمع الليبي ومشكلاته ، طرابلس ، دار النور، 1967م ، ص 171 .

[3] – جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب 1973م ، ص 182 .

أحد أسباب انخفاض أسعار نفطها هو دخول ليبيا السوق العالمي، وعدم إتباعها سياسة سعرية معينة، وعدم تحديد سقف لإنتاجها، وهو السبب الذي أدى لتدهور الأسعار، وأن ليبيا دخلت حديثا في إنتاج النفط وهي بحاجة إلى عوائد النفط لتحقيق اكبر قدر من الإيرادات في اقصر فترة زمنية ممكنة لتحسين الأوضاع الاقتصادية السيئة، دون التقيد بما تحدده المنظمة بإنتاج كل عضو فيها، وكانت هذه الخلافات مع كل من المملكة العربية السعودية وفنزويلا[1].

---

1 – مي فاضل مجد الربيعي ، المرجع السابق ، ص 128 .

الجوانب الاجتماعية والثقافية.

تلعب الروابط القبلية والأسرية دوراً رئيسياً في تشكيل الشخصية الليبية مع تفاوت درجات هذه العوامل من القرية إلى الريف إلى المناطق الحضرية ــ المدن الساحلية ــ وذلك لأن الريف أقوى روابط قبلية منها في المدن، وتلعب القيم التقليدية دورها في السلوك والمظهر، وللأسرة دورها أيضاً في تشكيل أنماط العلاقات الاجتماعية في المجتمع الليبي التقليدي، والترابط القبلي و الأسرة يلعبان دوراً في تكيف مختلف جوانب حياة الفرد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

كما أن العضوية في الأسرة هي مناط العضوية في التجمعات الاجتماعية الأكبر العشيرة ثم القبيلة ولهذا فإن هناك مصلحة متبادلة من انتماء الفرد لأسرته ثم قبيلته يقابله رغبة الأسرة والقبيلة في انطواء أبنائها تحت لوائها فالعائلة والقبيلة تقدمان الحماية والأمان والمكانة الاجتماعية والسياسية للفرد وهو يلتزم بالطاعة واحترام تقاليد عائلته وقبيلته وحماية مصالحها .

نظراً لما لهذه الروابط الاجتماعية من أهمية فإنها قامت بدور كبير في اختيار الزعامات السياسية في ليبيا لأن نقل القبيلة يقوي مركز الشخص المنتمي إليها، وكانت تلك الزعامات لسياسية في ليبيا في الفترة التي ساد فيها النظام الملكي وكان ذلك نتيجة حتمية لطبيعة تركيبة المجتمع ولقد لعب الانتماء العائلي أو القبلي دوراً كبيراً وهاماً في وصول الأفراد إلي مراكز اتخاذ القرارات السياسية دون مراعاة لعوامل المؤهل والقدرة الشخصية والثقافية ومختلف العوامل الأخرى التي تشكل شخصية الفرد[1] .

---

[1] - الصديق محمد الشيباني الفويرى ، المرجع السابق ، ص 40 .

وللدين دور هام في المجتمعات التقليدية كالمجتمع الليبي أو ينظر إلى الفئة المتدينة على أنها نخبة مثقفة تنفتح أمامها أبواب النخبة السياسية بسهولة ويسر كالحركة السنوسية لما لعامل الدين من تأثير راسخ على المؤسسات السياسية والاجتماعية في المجتمع الليبي كما أن الزعامات الدينية لعبت دوراً كبيراً في أدوار الجهاد ضد الاستعمار الإيطالي ومن هنا يمكن تلمس الأسباب التي جعلت الملك إدريس السنوسي يتمسك بزعامته الدينية للطريقة السنوسية حتى بعد أن استقر له الملك ومن هنا يمكن تفسير ظاهرة أن معظم القيادات السياسية كانت ذات ثقافة دينية بالدرجة الأولى ولقد خص النظام الملكي لذوي الارتباطات الدينية مكانه خاصة بغية إرضاء الرأي العام من ذوي النزعة الدينية القوية[1] .

ولم يختلف الوضع الاجتماعي في ليبيا في عهد الاستقلال وخاصة العقد الأول قبل اكتشاف النفط بما كان عليه في العهد الإيطالي وعهد الإدارتين البريطانية والفرنسية فقد استمر الشعب الليبي في فقره وقلة موارده المالية واعتماده على المساعدات الخارجية وعلى ما يتحصل عليه من أجور زهيدة لقاء القواعد المؤجرة لبريطانية وفرنسا وأمريكا، ومما زاد سوء الحالة الاجتماعية ، وبخاصة في المدن الكبيرة مثل طرابلس وبنغازي، الهجرة الواسعة التي حدثت من المناطق الريفية والصحراوية إلى المدن وما ترتب على تلك الهجرة من أزمة سكنية وانتشار ظاهرة سكن الأكواخ في المدن الكبيرة وتحميل المؤسسات التعليمية والصحية أكثر من طاقتها[2] ، فقد استقطبت المدن أعداد كبيرة من المهاجرين فنسبة سكان المدن إلى الريف لم تكن مرتفعة قبل ذلك ففي طرابلس وبنغازي لم يتجاوز عدد

---

1 - المرجع نفسه، ص41 .

2 - عمر محمد التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، طرابلس ، منشورات جامعة الفاتح ،2001م ، ص 337 .

السكان عام 1954م عن 20% من مجموع السكان لكن بعد ذلك أصبحتا تحتويان على حوالي 40 % من مجموع السكان[1] .

وكان لضعف الروابط والعلاقات والرقابة الاجتماعية في التجمعات السكانية المقفلة المهاجرة وازدحام المدن الكبيرة أدى لاختلاف التوازن والتوزيع السكاني بين المدن الكبيرة إلي غير ذلك من المشكلات الاجتماعية التي واجهت الحكومة الليبية عقب الحصول على الاستقلال ولم يكن في إمكانها قبل اكتشاف النفط وتصديره بكميات تجارية كافية أن تجد الحلول الجذرية المناسبة لهذه المشكلات ولم يكن في إمكانها في البداية إلا اللجوء إلى الحلول التلفيقية المؤقتة مثل بناء بعض المدارس المتواضعة وتأجير بعض البيوت لتوفير مقار لتعليم الراغبين في التعليم وإقامة مشروعات سكنية بسيطة متواضعة وما إلى ذلك من الحلول البسيطة المؤقتة التي لجأت إليها الحكومة الليبية في مواجهة المشكلات الاجتماعية التي واجهتها [2].

كان لاحتواء الجاليات الأجنبية كالإيطاليين واليهود وتحكمها في الاقتصاد الليبي واحتكارها للتجارة والصناعات بأنواعها أثره على الحياة الاقتصادية للشعب الليبي الأمر الذي دعا الليبيين بالتوجه للعمل الزراعي المتواضع باعتباره المصدر الوحيد المتبقي للرزق أو العمل داخل الموانئ والقواعد العسكرية وأعمال الإغاثة ، وكان الشعب يعاني من انخفاض الأجور والبطالة لعدم وجود مشاريع إنتاجية تساعد على خلق فرص عمل جديدة علاوة على ذلك انخفاض المستوى الصحي[3] .

---

[1] – محمد المبروك المهدي ، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس، 2001م ، ص 91 .

[2] – محمد يوسف الغرابي و محمد عبد الله العبد ، نشأة وتطور الطبقة العاملة في ليبيا ، دمشق ، دار العلم ، 1985م ، ص 56.

[3] – المرجع نفسه، ص 56.

لم تبدأ الحكومة في اللجوء إلى الحلول السليمة القائمة على أساس من العلم والتخطيط والعلمية لحاجيات الناس والملائمة لروح العصر إلا في بداية الستينيات من القرن العشرين بعد اكتشاف النفط وزيادة دخلها وتحسن وضعها المالي وبدأت تأخذ بمبدأ أو أسلوب التخطيط في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

قد شهدت ليبيا بين عامي1959م – 1969م تحولات جذرية في حياة الشعب العربي الليبي اجتماعياً واقتصادياً وذلك بفضل الثروة الجديدة فقد تم اكتشاف النفط بكميات تجارية بعد عام 1959م، وارتفع متوسط الفرد ارتفاعاً ملموساً كما ارتفع الدخل القومي خلال هذه الفترة أكثر بأربعة أضعاف ما كان عليه قبل عام 1959م وبدأت البلاد التي كانت تعاني البطالة في الفترة السابقة تستورد عشرات الآلاف من العمال الفنيين وغير الفنيين من الخارج لسد الاحتياجات التي نجمت عن هذا التطور الاقتصادي .

أدى هذا الوضع الجديد لظهور قيم اجتماعية جديدة غريبة عن طبيعة المجتمع الليبي التي تتميز بالتعاون والقناعة والتعاضد والتكافل الاجتماعي وثراء بعض الأفراد، نظراً للتفاوت في الدخول بين الأفراد، وكان هذا التفاوت بين أبناء الشعب الليبي متقارب إلى حد ما في الفترات التي سبقت اكتشاف النفط[2].

وبعد هذا التحسن الذي طرأ على الوضع المالي للحكومة بدأت في بناء بعض المدارس الحديثة وإقامة المشروعات السكنية الملائمة وشرعت في بناء المستشفيات وتعبيد الطريق ، وبدأت الأحوال والظروف الاجتماعية في ليبيا تتحسن إلى حد ما[3].

---

[1] – عمر محمد التومي الشيباني . تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا، ص 338 .

[2] – محمد يوسف القرافي و محمد عبد الله العبد . المرجع السابق، ص 78 .

[3] – عمر محمد التومي الشيباني، ص 338 .

ووضعت أول خطة للتنمية في تاريخ البلاد لتنفيذ خلال خمس سنوات من عام 1963- 1968م وأطلق عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونخص منها الجانب الاجتماعي ، وكان الغرض الأساسي منها توزيع ما يعادل 70 % من إيرادات الحكومة من النفط على المشروعات والبرامج الاجتماعية، ولم تعط الخطة اهتماماً كافياً لقطاعات الزراعة والصناعة والنفط والتعدين باعتبارها من القطاعات الرئيسية في الإنتاج بل اقتصرت على بعض المشروعات الصغيرة المتفرقة والتي لم تكن أهدافها واضحة أو محدودة ولذلك ما أن انتهت فترة السنوات الخمس حتى أوقف إعداد الخطط الخمسة وأعدّ بدلاً منها ميزانية انتقالية للتنمية للعام (1968-1969م) للاستمرار في الأنفاق على المشروعات التي كان تنفيذها جارياً في ذلك الوقت وأعدت ميزانية للتنمية كذلك للعام(1969-1970م) لاستكمال المشـــروعات المدرجة ضمن الخطة السابقة وتوقف العمل بهذه الخطة بسبب قيام ثورة الفاتح في 1سبتمبر1969م[1] .

وكان الوضع الصحي غير مرضٍ وكانت الخدمات الصحية محدودة وغير متوفرة لجميع المواطنين وخصوصا في المناطق النائية ، كان هنالك واحد وثلاثون مركزا لرعاية الأمومة والطفولة ،خمس مراكز صحية للدرن ، وخمس للتراكوما ،وثمانية وعشرين عيادة، وكان لكل ألف نسمة من السكان (3ـ 4) سرائر وطبيب واحد لكل ألفين وخمسمائة وثمانية وثمانون نسمة من السكان ، وكان مجموع الممرضات إلفين وستمائة واثنا عشر ، ومائتان وخمسة عشر فنياً ، مئة وعشرين مفتشاً صحياً، وكذلك قلة العلاج، وقد كان للجهل بأبسط القواعد الصحية وخصوصاً عند النساء أثر سيئ في الأوضاع الصحية في ليبيا بصفة عامة[2]

---

[1] - عباس بدر الدين، المرجع السابق، ص 34.

[2] - منجزات ثورة الفاتح خلال عشر سنوات 1970م ـ1979م ، أمانة التخطيط، طرابلس مطابع الأندلس،1985م ،ص33 .

فقد بلغت نسبة الأمية بينهن حسب تعداد عام 1964م 95.6% حيث إن هذه المشكلة عميقة الجذور في البنية الاجتماعية[1] .

الحياة الثقافية :

تأثرت الحياة الثقافية في ليبيا سلباً بما حدث بعد عهد الاستقلال من قمع للحركات السياسية والفكرية وصرامة المراقبة على ما ينشره المثقفين والمفكرين والطلاب وأساتذة الجامعات، وكانت الحياة الثقافية سيئة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الليبي ولاسيما قبل تحسن الظروف المادية حيث إن الحركة الثقافية لا يمكن أن تنشط وتزدهر إلا في جو من الحرية السياسية والديمقراطية وقبول الرأي الأخر، والانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والنفسي ووجود حوافز للنشاط الثقافي والإبداع الأدبي والفني ووجود تنظيمات ثقافية ومكتبات ثقافية عامة مزدهرة وسبل ميسرة للاتصال العلمي والثقافي بمصادر المعرفة والمعلومات والثقافة في العالم الخارجي[2] .

حوربت الجوانب الثقافية خلال الاستعمار الأجنبي وخصوصا إبان الاحتلال الإيطالي ، والهدف منها القضاء على الإنسان المفكر الذي يتحرك في الحياة بدافع الفكر وليس بدافع الحاجة ، وكان لهذا الوضع تأثيره العميق على الناحية الروحية لهذا الشعب، بسبب أضعاف القيم الإسلامية داخل المجتمع الذي يؤدي بدوره لانحراف السلوك[3] .

ورغم سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والفكرية والثقافية في عهد الاستقلال ورغم الظروف غير المواتية والصعوبات للنهوض بالنشاط الثقافي إلا أن الحياة الثقافية في

---

[1] - T.N Sheelar , Aheatensive technical. Programme: Areport on reorgani zution of Educat ion in libya , unesco, p 193.

[2] - عمر محمد التومي الشيباني ، المرجع السابق ، ص 339 .

[3] - أحمد علي الفنيش ، المرجع السابق ، ص 171.

ليبيا في عهد الملكية لم تكن سيئة كما كانت في عهد الإيطاليين إذ كان النشاط لا يتعارض مع توصيات الحكومة السياسية والفكرية ولا مع القيم الفكرية والاجتماعية السائدة في المجتمع وبهذا فقد ظهرت بوادر لحركة ثقافية ، ومن هذه البوادر ظهور الصحف والمجلات الحكومية والمستقلة مثل صحيفة طرابلس الغرب ، برقة الجديدة ، فزان ، الوطن الحقيقة ، الرائد ، الحرية ، الرقيب ، البلاغ ، الشعب ، ومجلة كلية الاقتصاد والتجارة ، ومجلة ليبيا القديمة ، مجلة الشباب والرياضة ، ومجلة الهدي الإسلامي ، ومجلة الكشاف ، ومجلة الحصاد ، والتي كانت تصدرها شركة إسو في ليبيا وقد فتحت بعض المراكز التابعة لوزارة الثقافة والإعلان، كما سمح لبعض السفارات في ليبيا أن تفتح مراكز ثقافية تابعة لها كالسفارة المصرية ويتبعها مركزان ثقافيان أحدهما في طرابلس والآخر في بنغازي، وتشجيع النشر من قبل اللجنة العليا للفنون والآداب التابعة لوزارة الإعلام والثقافة، وكانت هناك دور نشر خاصة ومكتبات لبيع الكتب ، كما أسست الروابط والجمعيات والنوادي الثقافية مثل اتحاد الأدباء والكتاب والفنانين وكان له فروع في طرابلس و فزان وبرقة .[1]

وكانت هناك النوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية الأهلية التي كانت منتشرة في ليبيا وكان لها نشاطها الثقافي بجانب نشاطها الرياضي والاجتماعي ومثل تنظيم الكشاف الذي كان من أحسن تنظيمات رعاية الطفولة والشباب ثقافياً واجتماعياً ، ومن هذه المظاهر والمؤشرات والمثيرات والمناشط الثقافية توسيع الإذاعة الليبية وتدعيمها بإضافة الإذاعة المرئية لها .[2]

---

1 – عمر محمد التومي الشيباني ، التربية والتنمية الريفية ، طرابلس ، مكتبة طرابلس العلمية ، ط2 ، 1995م ، ص 38 .

2 – ـــــــــــــــــ ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، ص 339 .

الفصل الثاني

مراحل قيام الثورة
(1959م-1969م)

- بداية العمل الثوري 1959 – 1964م

- حركة الضباط الوحدويين الأحرار 1964-1969م

بداية العمل الثوري (1959م-1964 م)

قبل بداية العمل الثوري الذي تزعمه الطالب معمر القذافي سنتطرق إلى نشأته وحياته قبل تكوينه للخلية الأولى للثورة.

وُلد معمر القذافي الذي ولد سنة 1942م بشطيب الكراعية بوادي جارف في ضواحي مدينة سرت حياة بدوية بصورة عادية في النجع المتكون من عدة خيام متناثرة وأهله الكادحين في البحث عن قوت يومهم، وقد كان والده محمد عبد السلام احميد أبو منيار القذافي كبقية أهل البادية يرعى الماشية ويزرع الحبوب الموسمية وينتقل إلى الأراضي الرعوية الخصبة، وأما والدته عائشة أبو النيران هي من عرب بادية سرت وبالتحديد من نفس القبيلة القذاذفة التي ينتسب إليها والده ، وكان الأصغر في العائلة والابن الوحيد من بين أخواته حيث أن الذكر في البادية يعول عليه كثيراً في الصحراء.

وللروابط الاجتماعية والظروف الطبيعة في ليبيا وخاصة عند البدو دورها في نشأة الشخص، حيث كانت لكل قبيلة أراضيها المحددة، وكانت لكل أسرة أرضها الخاصة بها ، وكان هناك تعاون أهل القبيلة الواحدة ، فالقبيلة يجب أن توجد في مكان واحد لتحقق الترابط والتضامن بين أفرادها والفرد في القبيلة يشعر بالحاجة إلى هذا الترابط فبدونه تزداد صعوبة العيش في الصحراء و بدونه يفتقد ما يورثه التكافل من أمن[1].

وكان لهذه الظروف أثرها في نشأة شخصية معمر القذافي منذ نعومة أظفاره، فكانت الجدية الطابع الغالب في حياته، ويرجع ذلك لأن أهل البادية لهم الطابع الجدي والعملي في

[1] – القذافي ورحلة 4000 يوم من العمل السري، شعبة التثقيف بملتقى رفاق الدائد، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، 2001م، ص80.

الحياة ، حيث إن الطفل عندما يبلغ سن السادسة تكون له مسئولية كرعاية الأغنام أو سقايتها كالإنسان البالغ وقد كان معمر من هؤلاء الأطفال الذين اعتمد عليهم أهلهم منذ صغرهم والسبب الآخر هو أنه ليس لديه أخوة ذكور يعينوه ، وعاش بين ثلاث أخوات هو أصغرهن ، ولهذا السبب اهتم به والده منذ الصغر وحرص على تعليمه حيث اتفق مع الفقيه الذي كان ينتقل بين النجوع ليعلم الصبيان كي يأتي إلى نجعهم ويمكث معهم فترة ليتعلم على يديه[1].

وفعلاً تعلم معمر القذافي مبادئ القراءة والكتابة وتشكيل الأرقام وحفظ ما تيسر من القرآن الكريم ، حيث إنه كان متميزاً بين الأطفال ، لذلك كان الفقيه دائماً يجلسه بجانبه ويعهد إليه الإشراف على دروس بقية الأطفال ، وبعد ذلك أخذه والده إلى مدينة سرت لأول مرة للالتحاق بالمدرسة حيث وجد الطلبة يمتحنون في نهاية العام الدراسي لأن والده البعيد عن المدينة كان لا يعرف متى يبدأ العام الدراسي ومتى ينتهي وكان ذلك عام 1954م[2] .

وبناء على نصيحة مدير المدرسة بالعودة مع بداية العام الدراسي الجديد رجع إلى مدرسة سرت في السنة التالية حيث وجد أن صحائف الفترة الأولى قد وزعت على الطلبة ، أي أنه حضر إلى المدرسة في النصف الثاني من السنة الدراسية ونظراً لإلمام معمر ببعض مبادئ القراءة والكتابة فقد أجري له اختبار والتحق بالصف الثاني مباشرة وكانت تلك السنة بالنسبة له من أصعب السنوات الدراسية لأنه كان عليه تعلم العمليات الحسابية والقراءة والكتابة، وخوفاً من إرجاعه إلى الصف الأول فقد كانت حافزه الكبير للاجتهاد في الدراسة[3].

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 87 - 88 .

[2] – معمر القذافي، صفحات من قصة الثورة، طرابلس، دار مكتبة الفكر، 1974م، ص20.

[3] – القذافي ورحلة 4000 يوم من العمل السري، المرجع السابق، ص89.

ومع ذهابه إلى فزان صحبة والده الذي كان يبحث عن فرص العمل ليوفر قوت يومه له ولأفراد أسرته ، فقد استقر به الحال في مدينة سبها ، وذهب معمر إلى مدرسة سبها المركزية، وقد صادف مجيئه إجراء امتحان الدور الثاني وبينما كان ينتظر المدير ليسلمه شهادة الانتقال إلى الصف الثالث عكف على إجابة الأسئلة المكتوبة على اللوحة والتي حينما رآها المصحح أدخله مباشرة إلى الصف الرابع، ومع ذلك لم يطل البقاء في سبها حيث عاد إلى سرت[1] وأخذ شهادة الانتقال إلى الصف الرابع وهو أمر حير مدير المدرسة والمدرسين ولكنهم أدخلوه الصف الرابع ، والذي كان مشتركاً مع الصف الخامس فتابع المنهجين معاً باهتمام ونجح في نهاية السنة إلى الصف السادس ، الذي درسه في مدرسة سبها المركزية ، والتي عاد إليها مرة أخرى والتي أخذ منها الشهادة الابتدائية ومع الترحل والتنقل والرعي وحصاد الزرع أنهى معمر المرحلة الابتدائية في ثلاث سنوات وكان سبب انتقال معمر الأخير إلى سبها هو إصرار أقاربه الموجودين في سبها للانتقال إلى هناك مع والدته وأخواته الثلاث ليواصل تعليمه ، وقد أتاح له هذا الانتقال دراسة المرحلة الإعدادية[2].

وكانت مدينة سبها هي محطة بداية في تكوين شخصيته القيادية وذلك بدخوله آفاق جديدة لم يعرفها وحياة مغايرة عن حياة الريف، وبدا يكتشف قدرته على أسلوب التعبير لدية وذلك بإيصال ما بداخله للآخرين، وفي سنة 1956م لم يكن يفهم تماما القضايا السياسية، ولم يكن قد تفتح ذهنه على قضايا التحرر القومي، وقد كان العدوان الثلاثي على مصر 1956م الحدث الأبرز الذي بدا ذهنه يتفتح نحو القضايا القومية وكان هذا العدوان هو أول حدث سياسي جعله على الأقل يعرف خارطة الوطن العربي والاستعمار والعدوان وجمال

---

[1] – سيرلابيتاكو ، القذافي رسول الصحراء ، بيروت ، دار الشورى،1984م ، ص 38.

[2] – معمر القذافي، صفحات من قصة الثورة، المرجع السابق، ص21.

عبد الناصر ومعركة تأميم قناة السويس، والوحدة العربية، واغتصاب فلسطين، وغيرها من القضايا القومية، ومع أن الأخبار التي كانت تصل إلى سبها عن العدوان الثلاثي محدودة في ذلك الوقت، لكنها خلقت رأياً عاماً وتركت آثاراً واضحة في نفوس الناس عن عبد الناصر وعن أهمية قناة السويس وعن الأمة العربية وعن الجلاء[1] .

ومع أن معمر وزملاءه من الطلبة كانوا صغاراً في السن في ذلك الوقت إلا أن الشعور القومي تحرك بداخلهم وقدموا أسماءهم من أجل التطوع لنصرة مصر ضد العدوان الثلاثي وكان عددهم تقريبا ستة عشر طالباً على رأسهم معمر القذافي ، وقد جهزوا أنفسهم للذهاب ولكن رغبتهم لم تتحقق لأن ليبيا لم تشارك في الحرب فقاموا بإرسال برقية تأييد بالبريد عن طريق السفارة المصرية في طرابلس[2].

وكان في غاية الجرأة والدخول في قضايا خطيرة ، ونستدل بحادثة القبض على عدد من الطلاب الذين شاركوا في مظاهرة ضد تجربة قنبلة ذرية في صحراء الجزائر من قبل فرنسا فقام بتنظيم المظاهرة طلبة المدرسة الإعدادية بالتعاون مع بعض العناصر من خارج الوسط الطلابي وقد تم القبض على عدد كبير من الطلبة ووضعوا في السجن ، وقام الطالب معمر بالذهاب إلى المركز ، ووقف أمام مركز الشرطة وأخذ يهددهم بمهاجمة السجن من قبل الطلبة إذا لم يتم إطلاق سراح زملائه ، وقد تم القبض عليه ،واتهم بأنه قائد هذه المظاهرة ووضع في السجن مع مجموعة من رفاقه[3].

---

[1] – للقذافي ورحلة 4000 يوم من العمل السري، المرجع السابق،ص 92.

[2] – أوراسيوكالديون ، القذافي وعملية القدس، طرابلس، المنشأة العامة للنشر ،1982م، ص15 .

[3] – فريدريك موسكات ، رليمي اليني ، مالطا ، مؤسسة آدم للنشر والتوزيع ، 1982م، ص35.

وفتح له محضر ، ثم وُضع في سجن الفرادي[1] ، وكانت جميع حجرات السجن مليئة بالطلبة المعتقلين فوضعوا معمر القذافي في ممر داخل المركز وعينوا أحد أفراد البوليس لحراسته ، كما تم فتح ملف خاص به داخل المركز، ومع مقابلة مدير البوليس بالنيابة أخذ الأخير يهدده ويتهمه بأنه قائد المظاهرة وهو المسئول عن تنظيمها ، مع التهديد المتزايد بإحالة القضية إلى المحكمة والسجن بعد ذلك زاد إصرار الطالب بأن ليس له علاقة بهذه المظاهرة كما أصر على أنه جاء فقط لكي يُخرج زملائه المعتقلين في المركز وأنه أمضى الليلة التي سبقت المظاهرة بعيداً عن المدرسة عند أقاربه وأشار إلى مدير البوليس بإمكانية إثبات صحة كلامه ، وأبدى تحمله كافة المسئولية ابتداء من حضوره إلى المركز فصاعداً وما قبل ذلك فإنه لا يتحمل أي مسئولية – يعني بذلك التهديد الذي وجهه الطالب أمام المركز – ومع الإصرار المتزايد للمدير على أنه هو قائد المظاهرة والمسئول على تنظيم وتحريض الطلبة على الاشتراك فيها ، ومع كتابة مدير البوليس في ورقة التحقيق ما أراد كتابته هو بنفسه ومع الإصرار على أن الطالب معمر القذافي هو المسئول عنها وعن تنظيمها.[2]

وبعد التحقيق المطول أودع السجن مع زملاءه في حجرة ضيقة كان فيها قرابة أربعون طالباً، ومع صراخهم المتزايد بطلب الخروج ، أخذ رجال البوليس يهددونهم بإغراق الحجرة بالماء الساخن وتهديدهم بالضرب، وعند الليل وزعت أغطية للطلبة وكان لضيق السجن وعدم وجود فراش أرضي ينامون عليه مشقة على هؤلاء الطلبة، وعند صدور العفو جاء مدير السجن مع الساعة الثالثة صباحاً ، وألقى خطبة قبل إطلاق سراح الطلبة وقال بأن

---

[1] – سجل البلاغات، قوة بوليس فزان ، مركز بوليس سبها ، 2 مارس 1958م ، للمزيد انظر ملحق رقم (2) .

[2] – القذافي ورحلة 4000 يوم من العمل السري، ص93.

الوالي قد عفا عنهم ، وأن هذا العفو لا يشمل جميع الطلبة إشـــارة إلـــى معمـــر القـــذافي والشامي وأصبح الطالبان بمفردهما في السجن ، ومع صغر سن الطالب معمر فقد استدعى هو وزميله الشامي إلى المجلس التنفيذي[1] ، ومع استغرابه وعدم معرفته بهذا المجلس أخذ يسأل عن المجلس التنفيذي ؟ فأجابوه أنه حكومة ولاية فزان ، وعند ذهابـــه إلـــى هنـــاك وبرفقته مدير المدرسة وجد أعضاء المجلس وهم يلبسون الوشاح وبدأ معه ناظر الداخلية ثم ناظر العدل وأخذا يسألانه عن أسباب المظاهرة ولماذا يتزعمها وما هـــو الهـــدف مـــن تحريض الطلبة على الحكومة ، ثم وجهوا له تهديدا بأن لا يكرر ذلك ثانية ،انصرف بعد ذلك برفقة مدير مدرسته، ونستنتج من هذا الموقف بداية الوعي السياسي لديه، وقد تعرف على أعداد كبيرة من الطلبة لدرجة أنه وهو في السنة الأولى من التعليم الثانوي طغت شـــعبيته بين الطلبة ووسط الشباب وصار يعرف مجموعة كثيرة جداً من كل مكان، بل كان يعرفهم حق المعرفة ومنهم صديقه حسين الشريف ، كما تعرف أيضا على الطالب محمد خليل عندما كان في الصف الثالث والرابع الابتدائي في سرت وكان يجلس معه على مقعد واحد ، وكانت تربطهم صداقة[2] ثم تحولت إلى علاقة سياسية في مصراتة.

ومنذ عام 1959م فكر في تكوين جماعة سياسية يحقق من خلالها آماله وطموحاتـــه إلى الواقع وفعلاً استطاع تكوين الخلية الثورية الأولى ، وبدأ الوعي السيـــاسي يتكون لديه منذ تلك الأيـــام كمـــا تكون الوعي السياسي بين الذين تكونت منهم أول وثاني خلية ثورية ضمت يوسف موسي مفتاح ، وسالم طاهر الحضـــيري و الشريف جمـــعة السايح، وبشير علي عبد القادر، و محمد بالقاسم الزوي ، و كانت هذه المجموعة وعلى رأســـها الطالـــب

---

[1] – سجل البلاغات، قوة بوليس فزان ، المرجع السابق.

[2] – السجل القومي ببيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، (1976م-1977م) ، باريس ، المكتب الشعبي بباريس، 1983م، ص 85.

معمر دائماً تقود المظاهرات[1]، وكانوا يشاغبون الحكومة ويربكون رجال الأمن في المظاهرات، وفي إحدى اللقاءات اتفق معمر وزملائه في الخلية الأولى بوضع المقاييس التي يجب توافرها لاختيار أعضاء الخلايا الجدد والمعايير التي يجب أن يكون عليها المنضمين[2] .

وقد كان أسلوب الاختيار بشروط التي يجب أن يكون عليها عضو الخلية أيضاً أن يكون موثوقاً به ومؤمن بالقضايا القومية وأن لا يلعب الورق وأن يصلي والمتابعة الدقيقة والميدانية، ومع ذلك فقد بدأت الخلية الأولى في الاجتماع منذ سنة 1959م .

وقد كان أعضاء الخلية يتزايدون وكان بينهم البارزون وقد كان التحفظ شديد بين أعضاء الخلايا وذلك من أجل السرية ، ومن أجل ألا يتعرض الذين نظموا الخلية الأولى لأي شيء يكشف عن أهدافهم ونواياهم أو يضر بهم ، وبعد فترة من تكوين الخلية الأولى ومع بداية الاجتماعات بدأ الطالب معمر يملي الدروس التنظيمية الأولى وبدأت الاتصالات تتسع بين الأعضاء ، وأخذ يتصل مع إبراهيم ابجاد ، وسالم الحضيري ، ومحمد عبد القادر الحضيري وآخرين من طلاب المدارس الثانوية والإعدادية ، وبهذا تكونت الخلية الثانية والثالثة ، وقد كان على كل عضو من الخلية الأولى تأسيس خلية أخرى تتكون من أربعة أفراد وهو الخامس وهكذا تتكون الخلية ، وكان الطالب معمر الوحيد الذي يحضر الاجتماع مع الخمسة المجتمعين ، وكان يختار الطلبة الذين لهم استعداد نضالي ، فيتم التمهيد له ، وبعد ذلك يتم تكليف أحد الأعضاء بالذهاب إلى ذلك الطالب ، ويتم مفاتحته في الموضوع ، و كانت الاجتماعات تتم تحت نخلة بالقرب من قلعة سبها ، وأخذ يلقي الدرس الأول على الخلية الأولى والثانية[3] ، وكان بعنوان الطليعة ، وكيف تتكون الطليعة التي تقود العمل

---

[1] – المرجع نفسه ، ص87 .

[2] – معمر القذافي ، صفحات من قصة الثورة ، المرجع السابق ، ص 93 .

3 - شعب قتليف بمثقفي رفاق القائد ، المرجع السابق ، ص 102 .

الثوري في المجتمع ، ويعني أن الدرس الأول كان عبارة عن عمل تنظيمي أي كيف أن الطليعة وهي أول من تكتشف فساد النظام السياسي ، وأن الظلم ليس مبرراً لكي يثور الإنسان من أجل القضاء عليه، وإنما الإحساس بالظلم هو الذي يدفع الإنسان لكي يثور عليه ، وكيف أن الواقع الذي يعيشه الليبيون قد فسد وكان يضرب الأمثلة بنماذج سياسية فاسدة ، وبمظاهر من الفساد الذي كان سائداً كالسيطرة الأجنبية على مقدرات البلد ، المتمثلة في القواعد.[1]

بدأ معمر يلاحظ شيئاً مهماً في قدرته على التنظيم وكان التوجه الوطني والقومي دافعاه بالدرجة الأولى والهدف الذي تحرك من أجله بحيث استطاع جذب وقيادة عدد كبير من فئات المجتمع في تلك الفترة لتنظيم المظاهرة ويؤكد قدرة العقل الطلابي في تحريك الجماهير وقيادة عمل سياسي منظم رغم التقارير والملاحقة البوليسية والتتبع المستمر لقائد التنظيم[2].

وكانت السمات القيادية ظاهرة علي معمر القذافي، وذلك ما أثبتته لنا المظاهرة التي قادها ونظمها بنفسه في سبها في 5 أكتوبر1961م وما إن تحركت المظاهرة في ذلك اليوم حتى التفت حولها الجماهير الشعبية معبرة عن أن ما يحدث هو بداية لثورة شعبية وليس مجرد محاولات طلابية فقط وكان سبب المظاهرة استنكاراً لانفصال سورية عن مصر يوم 28 سبتمبر1961م وقد استغرق الإعداد للمظاهرة من يوم 29 سبتمبر1961م حتى يوم 5 أكتوبر 1961م وقد تأخرت المظاهرة بعض الوقت عن موعدها نظراً للإعداد الذي كان

---

1 - وثيقة أحد الدروس التي ألقاها الطالب معمر على أعضاء الخلية الأولى، للمزيد انظر الملحق رقم (3) .
2 -القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم، المرجع السابق، ص32].

يتطلبه مثل هذا العمل، فالمظاهرة كانت ضخمة ، وقد كلف قائد التنظيم معظم أعضاء الخلايا الأولى بمهام المظاهرة منهم[1].

أولاً : محمد الزوي : الذي كان يتتبع الأخبار التي كانت تخص قائد التنظيم ، وأعضائه لدى إدارة البوليس من خلال خاله الذي كان ضابطاً كبيراً في البوليس.

ثانياً : سالم الحضيري : الذي كان مكلفاً بالتنسيق بين مدرسة الجديد الذي كان طالباً فيها ومدرسة سبها المركزية ، ومنهم من أعد علم الجمهورية العربية المتحدة في بيته ، ومنهم من كان يكتب الشعارات التي رفعها المتظاهرون مثل الهادي فضل ، ومع ذلك فقد نظمت الخلايا الثورية الأولى تلك المظاهرة بقيادة معمر القذافي متحدياً كل أشكال الإرهاب البوليسي ، وقد كانت المظاهرات التي قادها[2] ، كثيرة خلال فترة دراسته ولكن من أهم المظاهرات التي كان لها أثر كبير في التاريخ وكانت انتفاضة شعبية على كل أدوات التجزئة والانفصال هي هذه المظاهرة[3] وكانت التقارير تكتب في هذا الصدد من الجهات الأمنية[4].

وبعد هذه المظاهرة والأحداث التي سبقتها ازداد الجميع نضجاً ويقيناً بأهمية الحركة وفي قدرتها على قيادة الجماهير، وفي يوم 26 أكتوبر1961م فقد أصدر محمد اتجومة ناظر المعارف رسالة إلى مدير مدرسة سبها الثانوية تنص على معاقبة المتزعمين

---

1 ـ السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1976م-1977م)، المرجع السابق، ص87 .

2 – برقية إلى حضرة السيد ناظر الداخلية المحترم ، رئاسة قوة بوليس فزان ، رقم البرقية 61/1290 ، 1961م ، للمزيد انظر ملحق رقم (4) .

3 – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص 139 .

4 – برقية بعنوان حضرة السيد الحكم دار بوليس المباحث الجنائية المحترم ، رئاسة قوة بوليس فزان ، أ /61 ، برقية رقم 1291، 1961م ، للمزيد انظر ملحق رقم (5) ؛ وكذلك انظر برقية بعنوان حضرة السيد ناظر الداخلية المحترم بوليس فزان ، ولاية فزان ، أ / 69 ، 61/29 ، 1961م ، للمزيد انظر ملحق رقم (4).

للمظاهرة، وكان على رأسهم معمر القذافي حيث كان الوحيد الذي أصدرت بحقه عقوبة الفصل والحرمان من الدراسة داخل مدارس ولاية فزان[1] .

وقد كانت الحكومة ترى في طرده نهاية لأعمال الشغب التي يقوم بها الطلبة وإنهاء الفتنه في الولاية حيث اعتبرت المظاهرة موجهه ضد النظام الحاكم ، وقد أبلغ الوالي محمد سيف النصر عند استدعائه لمعمر بأن ملفه قد امتلأ بالتقارير الأمنية وآخرها كان تنظيم هذه المظاهرة ، ولم تعط الأجهزة الأمنية أي اهتمام للمظاهرة ولم يتصوروا الأبعاد السياسية لها ولم يستطيعوا أن يتبينوا أن وراءها حركة سرية منظمة تعد لتفجير ثورة شعبية ولكنهم كانوا يتصورن أنها مجرد عملية تحريض مستمرة للجماهير مما يهدد الأمن في الولاية ويجعل المواطنين يتحدون الحكام الذين لم يسبق أن تحداهم أو تطاول عليهم أحد ، ومع تنفيذ قرار الطرد خرج معمر من بيته في المنشية بسبها عند الساعة الرابعة قبل الفجر مودعاً عائلته التي عانقته وكان عناق وبكاء ونواح ، وكان الأمر صعبا عليه لأنه ذاهب إلى مكان لا يعرف عنه شيئاً ، واتجه إلى معسكر حامية سبها ، حيث يوجد بالقرب منه سيارات متجهة إلى مدينة طرابلس ، والتي ستنقله إلى عالم يجهله مع مخاوفه بأنه من غير المؤكد قبول طالب منقول من ولاية إلى ولاية أخرى[2].

واستقر به الحال في مدينة مصراته بالتحديد حيث بدأ بتكوين علاقات جديدة في مناطق غير مناطق سكناه ، ومع طلبة آخرين تكونت فيهم خلايا جديدة للحركة، وربما كان

---

[1] – المملكة الليبية ، مراسلة من دائرة المعارف إلى مدير مدرسة سبها الثانوية ، ولاية فزان – سبها، مراسلة رقم 61/1517 ، 26 أكتوبر 1961م انظر ملحق رقم (7).

[2] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص157.

المظهر في البداية يشبه النكسة للحركة من حيث أن أعضاءها قد تشتتوا ، ولكن بعد ذلك ظهرت النتيجة الإيجابية حيث دفعهم التشتيت إلى تشكيل خلايا ثورية جديدة[1] .

ومع مقابلة معمر القذافي لمدير مدرسة مصراته الثانوية الأستاذ السنوسي النجار طلب منه الرجوع إلى سبها لإحضار شهادة السيره والسلوك من مدرسة سبها ، وشهادة صحية من هناك ، وشهادة من شيخ القبيلة يثبت فيها أنه من أهل سرت ، وشهادة من البلدية تفيد بأنه مولود في سرت ، وأخرى من بلدية سبها تثبت بأن عائلته ليست مسجلة في مدينة سبها، وأنها انتقلت إلى سرت وتتبع ولاية طرابلس، والشهادة الإعدادية ، كما وجد أن القسم الداخلي ليس به مكان شاغر، ووجد المشاكل تحيط به من كل جانب ، ومع وجود عائلة من أقربائه في مصراته حيث تعرف عليه أحد أبناء هذه العائلة واسمه محمد سليمان وقد أخذه إلى بيتهم فقد حلت أزمة الإقامة ، وفي اليوم التالي ذهب إلى مدير المدرسة ومعه بعض الأوراق وهي عبارة عن شهادة ابتدائية ممزقة ، وشهادة براءة من المباحث الجنائية بأنه لا يوجد حكم محكمة ضده ، وكشف درجات ، وشهادة تثبت بأنه في الصف الثاني ثانوي أدبي ومع زحمة العمل على المدير وكثرة الأوراق التي أمامه أمره بالذهاب إلى الفصل، ومع استمرار إقامته بعض الوقت عند أقاربه وبمحاولاته المستمرة مع صديقه محمد خليل استطاعا الحصول على إقامة له[2] .

ومع استمراره في الدراسة وامتلاكه الروح القومية التي زرعتها فيه الأحداث سالفة الذكر، ومن الأحداث التي حدثت له في مدينة مصراته حينما كان الطلبة يتلقون درساً في قواعد اللغة الإنجليزية فجأة هب طلبة الصف واقفين في حركة بدت من الدقة كأنها

---

[1] - معمر القذافي ، صفحات من قصة الثورة ، المرجع السابق ، ص 111

[2] - القذافي ر رحلة أربعة الاف يوم، المرجع السابق، ص163.

حركة آلية وذلك لدخول جنسون مفتش مادة اللغة الإنجليزية الذي أخذ ينظر الى الطلبة بنظرة النقة وتركز نظره على الطالب معمر الذي بقي وحيداً جالساً دون بقية الطلبة ومع تضايق المفتش من الطالب وعدم قدرته على كتمان تذمره وغض النظر عن موقف الطالب المتمرد وعدم إلقاءه التحية له، تلويحه بسلسلة مفاتيح عادية أمام عيني المفتش المركزتين اتجاهه حيث كان بهذه السلسلة صورة جمال عبد الناصر وأخذ المفتش يعي ما يرمي إليه الطالب حيث كان جنسون أول أجنبي يواجهه معمر في حياته وقد أطبق الصمت على الفصل ولم يغب عن بال المفتش أنه قد أوقع نفسه في ورطة لأنه إذا سمح لمعمر بأن يبقى متشبثاً بمكانه في الفصل وعدم النهوض احتراماً وتقديراً له فإنه سيفقد السيطرة على بقية طلاب الفصل وتمنى لو أنه تجاهل الموقف تماماً ولكنه فجأة صاح بصوت عال قائلاً "انهض وغادر الفصل، ومع نهوض معمر من مكانه ادخل سلسلة المفاتيح ببطء في جيبه وبدأ مشياً بطيئاً نحو الباب وما إن وصل نصف الطريق في اتجاه الباب حتى توقف فجأة عن السير والتفت نحو المفتش وقال له بلهجة عنيفة(إنك أنت الذي يجب عليك أن تغادر نهائياً ليس هذه الغرفة بل البلاد بكاملها)[1].

وبعد خروجه من الفصل إلى الممر الخارجي وقف منتظراً وهو موقن بأن ما حدث قبل لحظات لن يمر دون رد فعل وبالرغم من تمرده الصارخ في ذلك الوقت إلا أنه كان يحاول الابتعاد قدر الإمكان عن الأمور السياسية العلنية بالذات لأنه قد علمته تجاربه السابقة أنه من الأجدى له أن يبتعد عن المواجهات المباشرة لتلافي حدوث اصطدامات مع إدارة المدرسة التي يجب الابتعاد عنها إن أراد إكمال مرحلة الدراسة التي تؤهله لشق طريقه ، وبينما هو مستغرق في تلك الأفكار إذ بأحدهم يستدعيه للمثول أمام مدير المدرسة الأستاذ

[1] - المرجع نفسه ، ص163 .

السنوسي النجار وأيقن مرة أخرى بأن مفتش اللغة الإنجليزية لابد وأنه قد رفع تقريراً إليه، وسرعان ما شعر بارتياح عميق وهو يجلس في مكتب المدير المتزن هادئ الطباع كان المدير يجلس خلف مكتبه المتواضع كما لو كان قد أمسك بزمام الموقف وهو يتوجه بنصائحه الأبوية الصادقة و قال (إنني أنصحك يا بني بعدم الانفعال السريع والسيطرة على نفسك ثم أردف قائلاً: افعل ما يفعله جمال عبد الناصر)[1] .

وقد شعر معمر القذافي بالفارق الكبير بين مصراته وسبها حيث إنه في مدرسة سبها كان الجو قومياً حماسياً ملتهباً على عكس مصراته فأخذ و محمد خليل بتحريض الطلبة سراً حيث كان متخفيا ولا يظهر في المواجهة ، وكانت مهمة الظهور العلني ودخول المواجهات عمل محمد خليل ، واعتبرت هذه بداية الحركة في مصراته ، وقد لعب رجب خليفة دوراً كبيراً أيضاً وذلك بقوله العبارات الهزلية على الملك إدريس ويستهكم في كل الاتجاهات وهو نوع من السخرية السياسية لعبت دوراً مهماً في تغذية الشعور الوطني والقومي لدى الطلبة وبدأ طلاب مدرسة مصراته الثانوية يعون القضايا القومية ،وبدأ يظهر فيها الوعي القومي[2].

ومن هنا يتضح لنا أن نتائج المظاهرة التي قامت في سبها في 5 أكتوبر 1961م تاريخية وحاسمة بالنسبة لقائد التنظيم وكانت نقطة عدم العودة وإن كان في الإمكان وجود أحد غير معمر القذافي ، وفي الظروف السياسية التي كانت سائدة في ذلك كان يمكن ألا يحتمل النتيجة القاسية أو العقوبة الصارمة التي فرضت عليه والتي تمثلت في حرمانه من الدراسة بمدارس ولاية فزان وتهجيره إلى خارج الولاية والتعهد بعدم الاستمرار في مثل

---

[1] – معمر القذافي ، قصة الثورة ، طرابلس ، مطابع الثورة ، 1976م ، ص 85 .

[2] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم، المرجع السابق، ص165 .

هذه الأعمال في ذلك الوقت كان كافياً لتحطيم إرادة إنسان ومستقبله لكن هـذه المظـاهرة حققت النتيجة التاريخية للحركة وفعلاً تأكد أن الحركة تاريخية وبهذه الأحداث وبعد تخـرج معمر القذافي من الثانوية توجه إلى الكلية العسكرية ليبدأ حياة جديدة تمثلت داخل الكليـة العسكرية[1].

1 – مصطفى محمد زيدان ، أيديولوجية الثورة الليبية ، بنغازي ، دار مكتبة الأندلس ، 1973م ، ص 45 .

تأسيس حركة الضباط الوحدويين الأحرار 1964م-1969م

عند دخوله الكلية العسكرية بنغازي سنة 1961م بدأ معمر بتكوين خلية داخل الكلية وأخذ التحريض للثورة مع الحذر الشديد، وقد اخذوا يحضرون لثورة طيلة مدة الدراسة في الكلية ، وبدءوا يقرأون الكتب التي كانت محظور دخولها للمملكة في تلك الفترة ، و كانوا يلتقون في العطلات الأسبوعية خارج الكلية ،وفي نهاية السنة وبعد أن أدوا امتحان السنة الأولى كان عندهم معسكر خارجي أخر في طلمينة و هناك تم اللقاء التأسيسي لحركة الضابط الوحدويين الأحرار وبذلك مرت الحركة من الثورة بثلاث مراحل، مرحلة الدراسة المدنية وفيها الاتصالات ميسرة ، وبعدها مرحلة الكلية العسكرية الصارمة التي يقدرها فقط الذين جربوا الخدمة العسكرية حيث إنه لا يسمح لأي طالب حتى لو كان أخوه ضابطاً أن يلتقي معه[1] .

وعندما كان أعضاء التنظيم في الكلية العسكرية كانت الاجتماعات ثنائية – لان الاتصال كان صعباً بسبب الضوابط داخل الكلية– وكانت تلك الاجتماعات تتم في الملعب وفي المطعم وفي القاعات ولما كانوا في المتقدم – هي المرحلة التي تلي السنة الأولى – توثقت العلاقة بينهم أكثر وأصبحوا يدرسون مع بعضهم في حجرة واحدة واستطاعوا أن يضعوا أسس استمرار الحركة الثورية داخل الكلية العسكرية باعتبارهم أول مجموعة عليها أن تخلق مجموعة أخرى في الدفعة التي بعدها والمجموعة تخلق المجموعة التي بعدها

---

[1] – السجل القومي خطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1999م –2000م) ، ج1، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،2001م ، ص 323 .

وهكذا تكونت لجان فرعية متكونة من الجنود وضباط الصف بعد اللجنة المركزية الأولى التي أصبحت تقود التنظيم والتي تحولت فيما بعد إلى مجلس قيادة الثورة[1].

وبعد انتهاء السنة التأسيسية الأولى في الكلية والانتقال من مرحلة المستجد إلى المتقدم توالت اجتماعاتهم ، وكان عليهم كلجنة مركزية أن يقودوا الحركة ، ووضع منهاج جديدا للمستقبل وتوصلوا إلى أن يتم إتباع كل الأساليب المتاحة لضم أكبر عدد من طلبة الكلية العسكرية[2] ، فكان العمل داخل الدفعة التي فيها معمر القذافي إلى أن تخرجوا ،وبعد أن أصبحوا ضباطاً حيث ارتفعت هذه التهديدات والمحاذير وأصبحوا يستطيعون أن يلتقوا بالرتب الأخرى وبحكم أنهم أصبحوا ضباطاً غاب المحظور الذي كان يمنعهم من التحدث مع الرتب التي تعلوهم[3] .

تلك هي الأساليب التي كانت معتمده في تنظيم الجهود وتركيزها والتي كانت مكثفة جداً وهذا يعني أن كل واحد من الضباط الوحدويين الأحرار إذا كانت لديه القدرة على تكوين خلايا أخرى فعليه أن يكون هذه الخلايا[4].

وهكذا كانت الحركة تسير بتنظيم معمر القذافي وهو الذي كون كل الخلايا الثورية ، وكان معه أعضاء مجلس قيادة الثورة و بعض الضباط العاملين في القوات المسلحة بما لهم من قدرة على ذلك، وبهذا استطاعت الحركة جمع عدد كبير من الضباط مع نهاية النصف الأخير سنة 1969م ، وبهذا فإن التنظيم أخذ في الاتساع والسيطرة على الجيش من قبل أعضاء الحركة تزداد[5].

---

[1] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم، المرجع السابق ، ص 163 .

[2] – نفس المرجع ، ص 164 .

[3] – المجلد القومي خطب وأحاديث الزعيم معمر القذافي (1999م-2000 م) ، ص 325 .

[4] – شعبة التثقيف بمنطقة رفي الفتح ، المرجع السابق ، ص 165 .

[5] – المجلد القومي ، خطب وأحاديث الزعيم معمر القذافي (1999م-2000م) ص 346.

إن الفكرة التي كانت تسيطر على أعضاء الحركة هي فكرة الثورة الشعبية وليست انقلاباً عسكرياً يقوم به أفراد من القوات المسلحة، وإلا كان بإمكانهم ذلك لسيطرتهم الواسعة في نطاق الجيش وكان شعورهم بالثورة في الأعوام السابقة هو العامل الأساسي الذي حرك فيهم فكرة الثورة الشعبية[1].

أعيد تنظيم الحركة عام 1964م ، حيث تكونت اللجنة المركزية من العسكريين وكان أول اجتماع لها على شاطيء طلميثه في السنة ذاتها ، واتجهت لجنة العمل الشعبي لتعمل مستقلة كلياً من الناحية التنظيمية عن اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار[2] وهكذا استمر الإعداد العملي والفعلي للثورة وبينما كان الطلبة المنضمون للحركة مجتمعين على الشاطئ وهم يتأهبون للانتقال من مرحلة المستجد إلي مرحلة المتقدم كانوا يجمعون الذخائر الحية لاستعمالها في وقت الضرورة .

وكانت الكلية العسكرية تنظم معسكراً خارجيا خاصاً للطلبة ــ تدريب علي الرماية خارج المعسكر ــ مع نهاية كل سنة دراسية ، ويستمر هذا المعسكر قرابة الشهر حيث كان أعضاء التنظيم يجمعون الذخائر وكان ذلك بنهاية سنة 1963م ، واستمر أعضاء الحركة ينضمون للثورة طيلة مدة الدراسة ويجتمعون في العطلات الأسبوعية خارج الكلية ، وكانت هذه الاجتماعات تتكرر باستمرار طيلة مدة الدراسة العسكرية ، وكانت مهمتهم الرئيسية هي إتباع كل الأساليب المتاحة لضم أكبر عدد من طلبة الكلية العسكرية للتنظيم ، ومع نهاية النصف الأخير من سنة 1969م، وصل عدد الضباط المنضمين إلي الحركة في تلك السنة إلي نصف عدد الدفعات ــ وهي أربع ــ التي التحقت بعد تخرج الملازم معمر القذافي ،

---

[1] – السجل القومي لخطب وبيانات وأحاديث العقيد معمر القذافي (1969م-1970م) ، باريس ، المكتب الشعبي بباريس ، 1983م ، ص 21.

[2] – السجل القومي لبيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1976م-1977م) ، ص 69 .

مقابل ست دفعات قبل تخرجه ،ومع اهتمام ضباط التنظيم بدراسة الثورة المصرية من الناحية العملية ، وكيفية تشكيل الخلايا، وكيفية إتمام السيطرة ، والاستفادة من بعض الجوانب وترك أخري ، استمرت الاجتماعات بالعدد المتيسر ، وكان أعضاء التنظيم مستعدين وحريصين على أن يكون العدد جاهزاً – أي القوة الكاملة للتنظيم – في وقت الضرورة[1].

وقد مرت على أعضاء الحركة سنون طويلة عصيبة وثقيلة مليئة بالتوقعات في كل ساعة ومحاطة بالأخطار ومثيرة للأعصاب وقد عانت اللجنة المركزية للضباط الوحدويين الأحرار من صعوبات في عقد الاجتماعات ، وذلك بسبب مواعيدها في العطلات والأعياد ، وبعد المسافة عن مقر الاجتماع ، مما اضطر بعض أعضاء اللجنة لشراء سيارات تساعدهم في التنقل ، حيث كانت غالية الثمن مقابل رواتب قليلة وكانت عائلات هؤلاء تعاني من الفقر[2]. واقترح عدد من ضباط اللجنة المركزية في اجتماع بسيدي خليفة أن يكون للجنة المركزية رأس مال وصندوق توفير ، وفي اجتماع آخر في نفس المكان قرر أن لا يتم جمع الاشتراكات وحسب بل تكون رواتب جميع الضباط الوحدويين الأحرار وفي مقدمتها رواتب اللجنة المركزية للحركة تؤخذ في أي وقت وبدون تحديد للمقدار[3] وبعد اجتماع آخر في فندق النهضة ببنغازي تقرر أن يقدم كل عضو تقريراً شهرياً عن الضباط غير المنضمين إلى الحركة وخاصة من ذوي الرتب الكبيرة ، وقد توالت التقارير السرية عن قادة الوحدات والألوية ومعاونيهم ، وبدأت الدراسة لهذه التقارير ومقارنتها بالواقع ورغم المخاطر

---

[1] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص 185 .

[2] – السجل القومي ببيانات وخطب وأحاديث معمر القذافي(1976م-1977م) ، ص 71

[3] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص 23 .

بمفاتحة هؤلاء الضباط بأمر الحركة إلا أن بعضهم تردد ووضع العراقيل واليأس الدفين فيـــهم المتمثل بوجود القواعد الأجنبية والقبائل وقوي الأمن[1] .

وتوالت بعد ذلك اجتماعات اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار، التي كانت تنعقد في أماكن متفرقة في أنحاء ليبيا، وكلما سمحت الفرصة. وفي شهر يناير سنة 1969م صدر المنشور السري الأول الذي كتبه معمر القذافي قائد اللجنة المركزية لحركة الضباط الوحدويين الأحرار في معسكر قاريونس بمدينة بنغازي ، وكان الهدف معرفة مدي مقدرة ضباط الحركة السيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة ، وأن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخائر الواجب توفرها للعمل في إنجاح الثورة[2] .

قرر قائد التنظيم أخذ أول إجازة له في الجيش منذ دخوله وكانت مدتها خمسة وأربعين يوماً حيث استغلها في عقد الاجتماعات لوضع الترتيبات مع عدد كبير من الضباط من ذوي الرتب المختلفة من خارج اللجنة ، وكتب قائد التنظيم أول منشور عسكري سري بخط يده بمعسكر قاريونس ، ونسخ منه عدة نسخ ووزعه على جميع تشكيلات الضباط الوحدويين الأحرار، كما قام في احدى المرات بالسفر إلى معسكر الخمس ، الذي كانت به مدفعية الميدان والمدرعات حيث توجه مع مختار القروي أحد أعضاء الحركة وتوجها إلى المقر ، ومع انشغال ضباط المعسكر والجنود بالتوجه نحو صالة الألعاب عكف الاثنان على كتابة المنشور وإعداده ،وقد صادفتهم مشكلة التشغيل و ليست لديهما الخبرة في تشغيل آلة السحب ، وكان أحدهما يحرس الآخر يحاول تشغيلها ، ومع المحاولات المستمرة استطاع مختار تشغيل الآلة وتم سحب المنشور ، ومع إعادة كل شيء مكانه وإعدام المخلفات تم

---

[1] - المرجع نفسه ، ص25 .

[2] - السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث الزعيم معمر القذافي (1976م - 1977م) ، ص 73 .

توزيع المنشور على كل الحامية ، وتسلم مختار القروي المناشير الخاصة بوحدات طرابلس ، والخمس وترهونه والزاوية وحمل الملازم معمر المناشير الخاصة بحامية مصراته وبنغازي[1].

وكانت أغلب الاجتماعات تعقد في منزل عبد السلام جلود بزاوية الدهماني بطرابلس ومنزل أحمد المقريف ببنغازي ، ومع تفقد الملازم معمر واستطلاعه بنفسه لكل تشكيل في كل وحده من وحدات الجيش حيث اجتمع مع ضباط كل وحده على انفراد ، وحدد يوم 12 مارس 1969م لقيام الثورة ولكن اكتشف أعضاء التنظيم أنه في هذه الليلة ستقام حفلة تحييها الفنانة أم كلثوم وتوقعوا أن تستمر إلى ساعة متأخرة من الليل وهذا يعوق عملية الاعتقالات حيث يكون المطلوبون وهم كبار المسئولين في النظام عند ساعة الصفر بين الناس داخل هذه الحفلة ، مما أدى إلى استبعاد مداهمة السهرة مما أدى للتأجيل، وسافر بعد ذلك معمر وبرفقته الملازم عبد الحميد شعماش والملازم عبد الحميد زائد ، حيث قاموا بالمرور على أهل الملازم معمر في البادية وبعد انتهاء الزيارة استأنفوا سفرهم عند منتصف الليل وقد تاهوا في أودية سرت وشعابها ولم يتمكنوا من مغادرة المنطقة إلا عند طلوع الفجر ومع سماعهم من الراديو خبر استشهاد ــ عبد المنعم رياض ــ حيث دب الحزن الشديد بينهم ، وكان شعماش يقود السيارة في تلك الأثناء وفجأة انفجر الإطار، واختل توازنها وحاول عبد الحميد زائد أن ينفذ الموقف ، وكان الملازم معمر راكباً في الخلف وما هي إلا لحظات حتى أخذت السيارة تتدحرج خارج الطريق وكانت بحوزتهم بعض المنشورات ولكن لم يصب أحدهم بأذى وقاموا بإخفاء جميع المناشير قبل وصول النجدة

[1] - معمر القذافي ، قصة الثورة ، ص 129 .

إليهم[1]، وقد شهدت تلك الأيام نشاطات وخطط لكي يتم تفجير الثورة، ومع تلقى الملازم معمر اتصالاً هاتفياً من الملازم مفتاح على القذافي بطرابلس ، سافر معمر إلى طرابلس بالطائرة ، وكان في استقباله الملازم خيري نورى وأخذه إلى منزله شارحاً له التطورات الجديدة ، ومن بينها أن العقيد عبد العزيز الشلحى أصدر أمراً بمفرده لوحدات من المدرعات وسلحها بالذخيرة الحية ووضعها في معسكر باب العزيزية ، بعد أن تم سحبها من ترهونة والخمس ومنع الاتصال بضباطها ، وكان هؤلاء الضباط لا يعلمون شيئاً مما يحدث ، كما صدر امرا بسحب جميع الآليات من وحدات طرابلس وإرسالها إلى بنغازي بدون ضباط ، كما أن الرائد على شعبان والمقدم سليمان الفقي وضباط الاستخبارات العسكرية ، يقومون بمراقبة المعسكرات طيلة الليل والعقيد الركن عون رحومه والشلحى ، وأعواتهما ، يطوقون الشوارع ليلا بسيارات مدنية، والعقيد الركن حمونه عاشور ينام في مخازن الذخيرة مع بعض أعوانه وكان هذا يوم 18 مارس 1969م مما أدى إلى انعقاد اجتماعات لحركة الضباط الوحدويين الأحرار وتحديد تاريخ 24 مارس 1969م موعد تفجير الثورة[2].

ولكن مغادرة الملك المفاجئة لمدينة طبرق مقر إقامته أجل قيام الثورة لأجل غير مسمى وصدر في الشهر نفسه أمر بإلقاء القبض علي معمر القذافي من قبل السلطات ولكن ذلك الأمر لم ينفذ[3]وكانت الفترة التالية من 24 مارس إلي الأول من سبتمبر 1969م فترة عصيبة على حركة الضباط فقد أصر بعضهم على تأجيل الثورة حيث اعتقدوا أن التأجيل هو الذي وضعهم في هذا الموقف الخطير ، كما أضر بالحركة ، وقد يساعد على كشفها ، وتأكد لهم

---

[1] – معمر القذافي ، قصة الثورة ، ص 39.

[2] – معمر القذافي ، صفحات من قصة الثورة ، ص 41 .

[3] – صبحي قنوص وآخرين ، ليبيا في 30 عاماً التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من (1969م -1999م) ، بنغازي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ط الثانية ، 2002م ، ص 86 .

بأن كافة الجهات الأمنية لها علم بمخططاتهم ولكن دون أن تحدد من هم ورائها ، وصدرت الأوامر من الملازم معمر القذافي إلي جميع الأعضاء بالاختفاء وقطع اتصالاتهم ببعضهم ، ومع هذه الخطة الجديدة اعترفت جميع الجهات الأمنية في ذلك الوقت بأن الحركة قد ضاعت منهم ولم تستطع هذه الجهات تعقب أعضاء الحركة أو معرفة مكانهم[1].

قررت اللجنة المركزية في اجتماع في يوليو 1969م لوضع حد أدني وأقصي لقيام الثورة ، وذلك لإدراكهم بأنهم يستطيعون القيام بها في أي وقت ، وتقرر عقد اجتماع في منطقة سرت ، وهو الاجتماع الذي أحضر فيه عوض حمزة الشلماني معه ، ومع اندهاش جميع أعضاء التنظيم لهذا الموقف غير المحسوب من طرف الملازم عوض حمزة قرر الملازم معمر ألا يقال أمامه كل شيء لعدم ثقتهم به بالرغم من أهمية الاجتماع ، ومع هذا الموقف تم وضع حد للاجتماعات والاتصالات ، وأصدرت الأوامر إلي جميع الضباط الوحدويين الأحرار بأن يكونوا على أهبة الاستعداد لليوم الموعود في أي لحظة ومنعت عنهم الإجازات تحت كل الظروف[2].

ومع اقتراب يوم التنفيذ تزايدت الضغوط على أعضاء التنظيم حيث كان العشرات من الضباط برتبة ملازم المنضمين للحركة يتأهبون للسفر لبريطانيا كدفعة ثانية حيث أرسلت دفعة أولي ، وذلك لتلقي دراسة عسكرية من سنتين لخمس سنوات وتحدد سفرهم في الأول من سبتمبر 1969م[3].

وبتاريخ 28 أغسطس 1969م وعلى أثر هذه المستجدات والظروف الصعبة قرر الملازم معمر القذافي بأن يوم الأول سبتمبر 1969م هو يوم قيام الثورة في ليبيا ولابد أن

---

[1] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص 212 .

[2] – السجل القومي لبيانات وخطب وأحاديث القائد معمر القذافي (1976م – 1977م) ، ص104 .

[3] – القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص214 .

تقوم الثورة بأي حال من الأحوال ، ومع صدور هذه التعليمات فوجيء أعضاء الحركة بالموعد[1]، ومع سفر الملازم معمر مساء 28 أغسطس 1969م إلي طرابلس بطريق الجو ومع وصوله إلي طرابلس وعدم إبلاغ أحد بموعد وصوله وذلك للاحتياطيات الأمنية، توجه إلي منزل خليفة احنيش بحي الفاتح ــ الفرناج سابقاً ــ وذلك لإجراء اتصالات مع بقية أعضاء اللجنة المركزية ، وفي يوم 29 أغسطس اجتمع ببعض أعضاء اللجنة في طرابلس بمنزل الملازم خليفة احنيش وهما عبد السلام جلود ، وأبو بكر يونس ، وتناولوا الغذاء في المنزل، وتوجهوا بعد ذلك إلي جنزور للبحث عن عبد المنعم الطاهر الهوني ، وبعد لقاءه واصلوا السير بحثاً عن الخويلدي الحميدي في صرمان ، حيث لم يجدوه ، وهناك ومع أخطار هؤلاء عن موعد الثورة فقد كان العضو عبد السلام جلود غير راضٍ عن الموعد وطالب بالتأجيل أحد عشر شهراً ، معتقداً أن الوقت غير مناسب مادام عشرات الضباط يتأهبون للسفر، والبعض الآخر خارج معسكراتهم ، حيث كان سبب تردده حرصه على الثورة وذلك لإنجاحها من وجهة نظره وتشبث برأيه إلي آخر لحظة ، ومع رجوع الملازم معمر إلي بنغازي تقرر الإقدام على العمل في يومه المحتوم[2] .

ومع توزيع المهام بين الضباط والتوضيح لهم ، تقرر أن تقوم وحدة مشاة ترهونه ومدرعات طرابلس وكتيبة المشاة بقيادة الخويلدي احتلال مبني الإذاعة وكتيبة المدرعات بقيادة أبو بكر يونس باعتقال كبار الضباط وأولهم الشلحي .مع وجود كتيبة احتياطية قرب السرايا الحمراء لنجدة أي موقع بحاجة إلي الدعم، وتوجه كتائب المدفعية الموجودة في الخمس لمحاصرة قاعدة الملاحة ، مع التحاق ضباط مصراته بحامية الخمس ، ويتوجهون

---

[1] – السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1999م – 2000م) ، ص529 .

[2] – السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1976م- 1977م) ، ص 104 .

بعد ذلك إلي طرابلس ، وكانت هناك الكتيبة السادسة في الزاوية التي انضمت لوحدات طرابلس، وكانت مهمة كتيبة الهندسة في العزيزية ووحدات أخري إلقاء القبض على رؤوس النظام الملكي في طرابلس هذا بالنسبة لمدينة طرابلس وضواحيها[1] .

ومع رجوع الملازم معمر إلي بنغازي يوم 30 أغسطس1969م أبلغ الخروبي عن مقابلته لبعض أعضاء التنظيم في طرابلس وتم تأكيد الموعد المحدد للثورة وهو الأول من سبتمر 1969م واتجه الملازم معمر إلي معسكر الفويهات فوجد المقدم عبيد من معسكر المرج وأبلغه عن اليوم الذي حدد للثورة وطلب منه أن يذهب لاستطلاع معسكر قرنادة الذي توجد فيه القوة المدرعة التابعة للشرطة ، والتي لابد من شل حركتها وفاعليتها في الساعات الأولي للثورة[2]حتى لا يتم صدام بينهما وبين الكتيبة الخامسة المكلفة بالتحرك من درنة لاحتلال إذاعة البيضاء والقبض على كبار المسئولين[3]، وكانت توجد كتيبة مشاة في درنة ومدوي في القصبة وحددت للأعضاء واجباتهم وما عليهم إلا التحرك من درنة للاستيلاء على البيضاء، وكانت بها قوة متحركة ، والإذاعة وكان بها عدد من رموز النظام الملكي ، ومع إبلاغ كافة الوحدات بأن الموعد المحدد للبدء بالتنفيذ والترتيب لساعة الصفر هو يوم الأحد 31 أغسطس 1969م وبعد نهاية الدوام الرسمي وبما أنه ليس هناك أمراً بالتأجيل فإن الوقت بعد هذا الموعد يعتبر مرحلة التنفيذ ، ومع ذهاب قائد التنظيم وامحمد المقريف إلي الأبيار في مساء هذا اليوم للالتقاء مع ضباط الأبيار والمرج لكي يتم إعطاؤهم التعليمات ، وبهذا يكون قد تم الإعداد التام لساعة الصفر ، وفي ذلك المسار أخذ الملازم معمر يكتب أمر التعليمات ومعه أحمد عون مع حراسة مصطفي الخروبي للمكان وإبلاغهم

---

[1] – السجل القومي لبيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي في (1999م – 2000م) ، ص 529. .

[2] القذافي ورحلة أربعة آلاف يوم ، المرجع السابق ، ص 248 .

[3] – معمر القذافي ، قصة الثورة ، ص 161 .

عن أي طارئ[1] . وكان دور الملازم معمر القذافي بالإضافة لقيادة الثورة والإعداد لها هو احتلال مقر إذاعة بنغازي والتعاون مع بعض الضباط للاستيلاء على مدرعات قوة الأمن العام والقوة المتحركة[2].

ومع وصول قائد التنظيم إلي معسكر قاريونس عند الساعة العاشرة ليلاً صدرت تعليمات إلي امحمد المقريف ومعه مجموعة بأخذ الذخيرة وحراسة المعسكر وإلقاء القبض على أي شخص غير موالي ، وأن حدث أي تصادم يجب عليهم السيطرة علي الموقف، واقتحم الملازم معمر قائد التنظيم ومعه ضباط صف منهم الزغراط والكعامي ومجموعة أخرى مخازن الأسلحة للتزود بالسلاح والذخيرة .

ومع الانتهاء من المهمة في المعسكر تم إصدار التعليمات لمصطفي الخروبي باستطلاع مدينة بنغازي بأسرع وقت وذلك لوجود أخبار عن سيطرة البوليس على المدينة وأن الحركة أمرها انكشف حيث كانت هذه الأخبار من الضابط الشلماني ، وما كانت هذه الإشاعات إلا لإحباط المعنويات ، وإفشال الثورة ، وجاء تقرير مصطفي الخروبي عن الوضع الخارجي منافياً تماماً لما جاء به ذلك الضابط ، وعند الساعة 2:30 ليلاً تم إبلاغ الجنود بالأمر وتم التزود بالوقود والسلاح والذخيرة ، وبدأ التحرك نحو الإذاعة ببنغازي ، وتم وضع جندي على دراجة نارية ليقوم باستكشاف الشوارع أمام الرتل وإبلاغهم بالتقارير الفورية عن حالة الشوارع التي سيمر بها الرتل ، ومع اختلاف سيارة القائد عن الرتل إلا أنهما التقيا عند الإذاعة وتمت السيطرة عليها ، وتم إحضار فنيوا الإذاعة وأصدر الأمر لهم بربطها مع إذاعة طرابلس التي كانت تعزف الموسيقي العسكرية في انتظار بيان الثورة ،

---

1 - بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي ، (1999م – 2000م) ، السجل القومي ، ص 532 .

2 – سامي حكيم ، ثورة ليبيا ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، 1971م ، ص 17 .

ومع إحساس قائد الثورة بأن عجلة التاريخ قد بدأت تدور من جديد في ليبيا ، وفي هذه الأثناء أخذ معمر القذافي يكتب البيان الأول للثورة[1]الذي خاطب فيه الشعب الليبي في ربوع ليبيا طالبا منهم الالتحام مع الثورة التي قام بها أبنائه في القوات المسلحة وتم فيه إعلان الجمهورية وانتهاء الملكية في ليبيا ، تسبان الأحقاد بينهم والوحدة لبناء وتطوير ليبيا وكذلك الوقوف ضد عدوا الأمة العربية[2] ، ولقد كانت لثورة دوافع عدة لقيامها منها تقيد القوى الوطنية واختفائها في العمل السياسي واختفاء كل مظاهر الحريات الأخرى – كا حرية الرأي والصحافة وحرية الاجتماعات العامة وكذلك إبرام النظام الملكي معاهدات مع الدول الأجنبية تجيز لهم البقاء في البلاد بكامل قواتها وسلاحها ،مع السماح للاحتكار للشركات الأجنبية، وفتح أبواب الهجرة للمستوطنين من إيطاليين ويهود بالإقامة في ليبيا، مما أدى إلى سيطرتهم على ملامح الحياة العامة في ليبيا، كالتجارة والصناعة والزراعة والبنوك كما أدى الفساد، وتدهور الاقتصاد، وتبعية مالية وضعف الإنتاج الزراعي والاهتمام المتزايد بأجهزة البوليس والاستخبارات وإهمال الجيش واقتطاع مساحة 150كم من الأراضي الليبية الغنية بالبترول بجهة خط العرض 28 وخط الطول 9 المتاخمة لحدود الجزائرية بالمنطقة الزراعية الواقعة بين غدامس وغات وبيعها سنة 1957م لشركات الفرنسية وكما بيعت منطقة (برادى) المتاخمة لحدود التشادية والغنية بالمناجم للاحتكارات الفرنسية المشاركة لصهيونية والأمريكية وكما ساد في النظام الإداري الفساد المتمثل في الرشوة والمحسوبية كل هذه النقاط دوافع لقيام ثورة ليبيا[3] .

---

[1] – السجل القومي لبيانات وخطب وأحاديث معمر القذافي (1999م – 2000م) ، ج 31 ، ص 533 .

[2] - إعلان قيام الثورة ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ،عدد خاص ، السنة السابعة ، 1969م ، ص 3 ، انظر الملحق رقم (7) .

[3] – محمد عبد الرزاق مناع ، المرجع السابق ، ص 28-29 .

وبهذا أطيح بالنظام الملكي وأعلنت قيام الجمهورية في ليبيا و تدخل ليبيا بذلك مرحلة جديدة من تاريخها السياسي والإداري[1]،حيث تلقت محطة الاستقبال الرئيسية لشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية ببرج الجزيرة بالقاهرة رسالة من فرع الشبكة ببنغازي بلغ فيها الموظف عند حضور أحد الضباط الليبيين إلي مبني المحطة وذلك لإرسال برقية عاجلة إلي الرئيس جمال عبد الناصر باسم مجلس قيادة الثورة لإبلاغه بنجاح الثورة و السيطرة على امتداد الأراضي الليبية لصالح الشعب الليبي، وقد خلت الرسالة من اسم قائد التنظيم ، ومع وصول الرسالة للرئيس جمال عبد الناصر وكانت الرسالة محاطة بالغموض لعدم معرفة من الجهة المسئولة وراء هذه الثورة، ففضل الأخير التريث والترقب حتى تتجلي الصورة لمعرفة من وراء هذه الثورة ، وكان خوفه أن تكون السيطرة الجديدة لصالح أمريكا ومع إعلان الإذاعة الليبية عن تعيين سعد الدين أبو شويرب رئيساً لأركان الجيش الليبي فقد بدأت التحليلات بأن تعيينه جاء نتيجة لموقفة الوطني والقومي المشرف وتعاطفه مع مصرفي حربها سنة 1967م ، وبعد أن وضحت الصورة أرسلت مصر وفداً إلي ليبيا وذلك لتقديم الدعم والمشورة للثورة الفتية ، حيث كان يترأس الوفد المصري فتحي الذيب المكلف الرسمي من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، وكان برفقته العميد محمد عبد الحليم ممثل الرئيس السوداني جعفر النميري وكانت مهمة هذا الوفد تقديم الدعم والمشورة الكاملة لمجلس قيادة الثورة[2]ومن هذا يتضح لنا بأن الذين قاموا بتفجير ثورة الفاتح أن أهدافهم كانت ليست التغير في ليبيا ولكن كانت أهدافهم على المستوى القومي أي القومية العربية وذلك باتصالهم براند القومية العربية في تلك الفترة وهو الرئيس جمال عبد الناصر . وكما

---

[1] – حليم سعيد أبو عز الدين ، تلك الأيام مذكرات وتكريك ، ج1 ، بيروت ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، 1982م ، ص 1127.

[2] – فتحي الذيب ، عبد الناصر وثورة ليبيا ، القاهرة مصر ، دار المستقبل العربي ، 1986م ، ص 11.

وصلت في 5 سبتمبر رقية عاجلة تفيد بأن كل من الرئيس المصري جمـــال عبـــد الناصـــر وبومدين والحص في سوريا يدعمون الثورة الليبية بما في ذلك استعداد القوات المســـلحة لهم لكي تمد يد العون في حالة وجود أي تهديد خارجي للثورة كما أعلن الرئيس النميـــري وقوفه مع الثورة . كما أن ليبيا يمكنها طلب المساعدة العسكرية بموجب اتفاقيـــة الـــدفاع المشترك[1]وقد فوجئت الدول الاستعمارية بهذا التغير الذي طرأ حيث أنهم لم يكن لديهم أدنى فكرة عن منفذي هذه الثورة ومن هم الضباط الوحدويين الأحرار الذين على رأسهم[2].

---

[1] - Salah EL- sadahy ,Egypt and libya from inide(1969-1976) , London , mcfarlad , 1994 ,pp16-17 .

[2] - مصطفى أحمد بن حليم ، المرجع السابق ، ص 409 .

الفصل الثالث

التنظيم السياسي والإداري في ليبيا بعد الثورة

(1969م - 1973م)

- التنظيم السياسي .
- التنظيم الإداري .

التنظيم السياسي :

إن الأهداف التي حملها الضباط الوحدويين الأحرار على عاتقهم تخليص ليبيا من النفوذ الأجنبي والنظام الموالي للدول الأجنبية ، جاءت تلاوة البيان الأول للثورة ، في اليوم نفسه الذي تنازل فيه وَلي العهد عن سلطته الدستورية ،ودعا الشعب إلى التعاون مع الضباط الوحدويين الأحرار[1]،حيث كان اعتقاد الملك أن القبائل الموالية له ستناصره ، وغاب عن ذهنه بأن هذه القبائل ناصرت الثورة منذ اندلاعها ، ومع نهاية الفترة الملكية في ليبيا كانت الحياة السياسة قد اتخذت أسلوباً مغايراً عما كانت عليه سابقاً ضمن نظام ملكي وراثي إلى نظاماً جمهوري ، وكانت من ضمن الأهداف التي حملها الضباط الوحدويين الأحرار إجلاء القواعد الأجنبية والقضاء على النظام الموالي للدول الأجنبية وكذلك النهوض بليبيا اقتصادياً واجتماعياً .

تعد التغيرات السياسية لأي دولة من أهم المؤثرات على وضع السياسات العامة وتنفيذ تلك السياسات حيث شهدت ليبيا بقيام الثورة أفكاراً سياسية جديدة تم طرحها وزرعها في المجتمع الليبي .

ويعد النظام الجمهوري الذي أعلنت عنه الثورة بمثابة نهاية للنظام الملكي الذي حكم وفقاً للدستور المعلن عام 1951م والمعدل عام 1963م، فهذا النظام الجديد غير المعالم الرئيسية للبلاد، وعلي أثر ذلك تلاشي الدستور الليبي الذي أقرته الجمعية الوطنية الليبية في أكتوبر 1951م مع تصفية كل المؤسسات التابعة له[2] إذ أذيع بيانٌ

---

[1] - وثيقة تنازل نائب الملك، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، عدد خاص لسنة السابعة ، 1969م ، ص5 ، للمزيد أنظر ملحق رقم)8(.

2 - مسعود حسين خليفة الثابت ، معالجة الصحف الليبية للقضايا التنمية الاجتماعية في الفترة (أبريل 1992م إلى أبريل 1996م) ، دراسة تطبيقية ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير ، 1999م ، ص53.

من مجلس قيادة الثورة بسقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم وحددت فيه المعالم الأساسية لنظام الحكم خلال الفترة الجديدة[1].

وبعد ثلاثة أشهر من قيام الثورة أصدر مجلس قيادة الثورة أول إعلان دستوري[2] لليبيا في عهدها الجديد في 11 ديسمبر 1969م ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية وقد جاء هذا الدستور ليحدد معالم النظام الجديد ، والأهداف المراد تحقيقها ، وقد أشار الدستور في مقدمته إلى وقوف الشعب الليبي مع إخوانه العرب ضد الاستعمار ، كما أكد في مادته الأولى على عروبة هذا الشعب ووحدويته ، ورغم ورود مواد هامة وأساسية شكلت الصور للنظام السياسي في ليبيا ، إلا أنه لم يصل إلى تطلعات وطموحات القيادة الثورية المتطلعة إلى خلق مناخ سياسي يكون للشعب المشاركة السياسية فيه[3] .

إن الحرية والاشتراكية والوحدة هي المبادئ التي نادت بها الثورة منذ اندلاعها حيث اعتبرت الحرية حقاً طبيعياً لكل فرد ، وأن قضية الحرية واحدة لا تتجزأ في كل مكان والاشتراكية هي اشتراك الجميع في الإنتاج وأن ينتج كل فرد ما يستهلكه ، وهي العمل الجماعي الدءوب والوحدة العربية هي أمل غالي يراود الأمة العربية وضرورة حتمية وضرورة حياتية وهي ضرورة لحماية الشعب العربي من الأعداء ، و يتضح لنا من تلك المبادئ التي نادت بها ثورة الفاتح والمترسخة في عقيدة من قاموا بتفجيرها[4] .

---

1 - سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل، عدد خاص ، السنة السابعة ، 1969م ، ص6 ، لتمزيد انظر ملحق رقم (8) .

2 - نجد إعلان هذا الدستور يشبه الإعلان الدستوري المصري الذي جعل من التركيز شكلاً للسلطة السياسية في مصر في مرحلة استكمال متطلبات الثورة، للمزيد راجع محمد كامل ليله، القانون الدستوري ، القاهرة، دار الفكر العربي، 1971م، ص505.

3 - مسعود حسين خليفة الثليث ، المرجع السابق ، ص 56 .

4 - بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي، السجل القومي (1969م – 1970م) ، ج1 ، باريس، المكتب الشعبي بباريس ، المراكز القومية ، 1983م ، ص15 – 17 .

إن الحرية والديمقراطية هاجس قائد الثورة حيث نلاحظ أنهما كانتا المحورين الأساسيين في كل خطبه أو مناقشاته التي أجراها أو حوار بينه وبين كاتب أو مثقف[1] وقد أعلنت قيادة الثورة عن إرادتها في إقامة تنظيم سياسي على أساس مغاير للأساس السابق وأن الثورة هدفها ليس انقلاباً عسكرياً وحكماً عسكرياً على الشعب وإنما هو تحقيق الديمقراطية الكاملة للجماهير[2] .

وبهذا فقد بدأت أهداف الضباط الوحدويون الأحرار واضحة المعالم من خلال العبارات الواردة في البيان الأول للثورة ، وبيان سقوط المؤسسات الدستورية ، ونظام الحكم ، التي رسمت الخطوط العريضة ، وحددت الغاية المستقبلية للمجتمع الليبي في :

أولاً : تصفية الرموز المرتبطة بالنظام القديم وإلغاء كل التشريعات والهياكل المعترف بها سابقاً .

ثانياً: إعلان النظام الجمهوري .

ثالثاً : العمل على بناء نظام اشتراكي يكفل تحقيق الرفاهية لكل المواطنين الليبيين.

رابعاً : التصميم علي إيجاد نظام اشتراكي يتيح للجماهير ممارسة حقها في السلطة.

خامساً : الإيمان الكامل بالوحدة العربية .

سادساً : الوقوف ضد الاستعمار والصهيونية والتحالف مع شعوب العالم الثالث من أجل تحررها.

---

1 ـ فؤاد مطر ، الثورة الثقية في ليبيا ، بيروت ، دار الفضاها للنشر ، 1982م ، ص7-8 .
2 ـ أحمد عبد الحميد الخشدي ، أسس تنظيم السياسة في النظرية الدعمية الثالثة ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلام ، العدد الثالث ، 1983م ، ص 26 .

ونهج النظام السياسي في ليبيا منذ قيام الثورة أسلوباً ثورياً متشدداً شكل كافة نواحي الحياة على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية وذلك للنهوض بالبلاد في جميع ملامح الحياة وإنقاذ البلاد من التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي كانت تعيشها وقد رفض قائد تنظيم الضباط الأحرار الإعلان عن مجلس قيادة الثورة ورفض أن يكون رئيسا له لأنه أراد أن يتم تسليم السلطة للشعب ليمارس سلطته لكن الرئيس جمال عبد الناصر وغيره من الزعماء الثوريين العرب اتصلوا بالقائد وقالوا له عن ضرورة ان يكون للثورة قائد لها وبهذا تم تشكيل أعضاء مجلس قيادة الثورة من أحد عشر ضابطاً عسكرياً وهم :

أولاً : العقيد معمر القذافي رئيساً لمجلس قيادة الثورة

ثانياً : الرئيس عبد السلام جلود عضواً لمجلس قيادة الثورة ثالثاً: الرئيس مختار عبد السلام القروي عضواً لمجلس قيادة الثورة

رابعاً: الرئيس بشير الصغير هوادي عضواً لمجلس قيادة الثورة

خامساً : الرئيس عبد المنعم الطاهر الهوني عضواً لمجلس قيادة الثورة

سادساً :الرئيس مصطفى الخروبي عضواً لمجلس قيادة الثورة

سابعاً: الرئيس الخويلدي الحميدي عضواً لمجلس قيادة الثورة

ثامناً :الرئيس محمد نجم عضواً لمجلس قيادة الثورة

تاسعاً: الرئيس أبو بكر يونس جابر عضواً لمجلس قيادة الثورة

عاشراً : م / أول عمر عبد الله المحيش عضواً لمجلس قيادة الثورة

الحادي عشر : م / أول أمحمد أبو بكر المقريف عضواً لمجلس قيادة الثورة[1]

---

[1] - سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد السادس ، السنة الثامنة قرار إعلان مجلس قيادة الثورة ، 1970م، ص7 . للمزيد انظر ملحق رقم(9) .

واعتبر ذلك المجلس أعلى سلطة في البلاد[1]وأعلى سلطة تشريعية ومن اختصاصاته وضع السياسة العامة للدولة بحكم الشريعة الثورية و دستورية القيادة وفقاً لكونه الطليعي على القيادة الجماعية بهدف الانتقال إلي الديمقراطية[2]ونصت المادة التاسعة عشرة للدستور على أن من صلاحيات مجلس قيادة الثورة تعيين رئيساً للوزراء و نواب لهم، ووزراء بدون وزارة ، ويقبل استقالاتهم من مناصبهم ، حيث يترتب على استقالة رئيس الوزراء استقالة مجلس الوزراء ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق ما يرسمه مجلس قيادة الثورة ونصت المواد (21 . 22 . 23)على اختصاصات مجلس قيادة الثورة و منها المصادقة علي ميزانية الدولة وعقد اجتماعات مشتركة مع مجلس الوزراء بناءً على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو عضوين من أعضائه كلما دعت الضرورة ، ومن صلاحياته أيضاً إعلان الحرب وعقد المعاهدات ، ويصدق عليها كما ورد في المادتين (24 – 25) وأن مجلس قيادة الثورة هو الذي يعين الممثلين السياسيين للجمهورية العربية الليبية في الخارج ويقيلهم ، ويعتمد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية ، وينشئ المصالح العامة ، ويعين كبار الموظفين ، كما يعلن الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ كلما تعرض أمن الدولة الخارجي والداخلي للخطر[3] .

و يتضح لنا مما سبق أن مجلس قيادة الثورة ، هو الهيئة الممارسة للسلطة السياسية على أساس تركيز السلطتين التشريعية والتنفيذية في يده ، فالسلطة التشريعية ومن خلال ممارسة المجلس لمهامه التشريعية مباشرة نيابة عن الشعب وكذلك السلطة

---

1 – مسعود حسين خليفة التائب ، المرجع السابق ، ص54 .

2 – حبيب وداعة الحسناوي ، من الجمهورية إلى الجماهيرية ، طرابلس ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1982م، ص31 .

3 – مجموعة التشريعات العالية الإعلان دستوري ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل،1969م ، ص8 ص1 ، للمزيد انظر الملحق رقم (10) .

التنفيذية وذلك نلحظه من خلال تعيين الوزراء وإقالتهم والإشراف على تنفيذ السياسة العامة للدولة .

وقبل ظهور الاتحاد الاشتراكي العربي اتخذ مجلس قيادة الثورة عدة قرارات كان لها أثر في الحياة العامة في ليبيا ومنها إزالة النفوذ الأجنبي عن الأراضي الليبية المتمثلة في إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية وتأميم المؤسسات الاقتصادية الأجنبية في سبيل تحرير الاقتصاد الوطني كتأميم المصافي وشركات التأمين وقطاع النفط[1].

لم يكن الهدف الوحيد لمجلس قيادة الثورة إيجاد نظام سياسي فعال وحسب بل كانت المشاركة الشعبية الجناح الثاني في عملية الحكم، فقد كانت المشاركة الشعبية هدفاً يريدون تحقيقه وذلك في الانتقال إلي الديمقراطية المباشرة للجماهير وفي هذه الفترة طرأت مرحلة جديدة في تطور ثورة الفاتح وهي الانتقال من الثورة بالعسكر إلي مشاركة الجماهير في هذه الثورة ، حيث تجسدت عملية الانتقال في إقامة الاتحاد الاشتراكي العربي . وهي تجربة مصرية في التنظيم السياسي قامت على تحالف قوي الشعب العاملة وهي صيغة يتم على أساسها تنظيم الجماهير الليبية[2].

أصدر مجلس قيادة الثورة في 11 يونيو 1971م قراراً بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي وهو عبارة عن تنظيم سياسي شعبي للجمهورية العربية الليبية ليكون منهاجاً للثورة ويحدد من خلاله مسارها ورسم سياستها على الصعيدين الوطني والدولي[3] لأن الإتحاد الاشتراكي هو الوعاء السليم الذي يجب أن تلتقي فيه مطالب وآمال الجماهير والأداة القادرة

---

1 - عبد طاهر بن إسماعيل ، علاقة النظام السياسي بالنظام الإداري في ليبيا(1969م - 2000م) ، بنغازي ، المركز العلمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2005م ، ص97 .

2 - فوزي أحمد تيم وعطا محمد صالح النظم السياسية العربية المعاصرة ، ج2 ، ص383 .

3 - مسعود حسين خليفة التلب ، المرجع السابق ، ص58 .

على إيجاد التفاعل البناء بين الشعب وقيادته[1]حيث أن جماهير الشعب لا تمارس السلطة بطريقة مباشرة ولكنها تنيب عنها في ذلك منظمات تمثلها وتعبر عن إرادتها بطريقة ديمقراطية ، وأن الركيزة الأساسية لهذه المنظمات في ليبيا هي الإتحاد الاشتراكي العربي الذي يمثل البوتقة التي يمكن أن تنصهر فيها كل أمال الجماهير وطاقاتها لتصوغ منها أدوات النضال من أجل تحقيق أهدافها[2]وهي ترسيخ الوحدة الوطنية وتمكين الجماهير من ممارسة السلطة وتحقيق العدالة الاجتماعية والحيلولة دون وقوع قوي الشعب تحت قبضة الطبقة الواحدة والفرد ، وتعبئة كل قوي الشعب في إطار واحد من أجل الإنتاج وحماية الثورة وجعلها شعبية والمساهمة جماهيرياً بالفكر في تحقيق الوحدة وأخيراً إذابة الفوارق سلمياً بين الطبقات[3]وقد تم اختيار صيغة الإتحاد الاتحاد الاشتراكي بعد دراسة وتقديم ظروف الواقع العربي والتنظيمات السياسية التي تعمل في الساحة العربية سراً وعلناً وقد ورد في بيان مجلس قيادة الثورة بإقامة التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي وبيان الآتي:

أولاً : تعدد التنظيمات السياسية في الوطن العربي أدي إلي خلق أقلية من نوع جديد

ثانياً : تجربة التنظيمات الشمولية ذات الطابع السري التي دخلت في أكثر البلدان العربية كانت قد اصطدمت بقوي وطنية أخري استطاعت أن تحدث تغييراً دون الاستعانة بهذه التنظيمات الشمولية .

ثالثاً : إن نضال الأمة العربية هو ملك لجماهيرها .

---

1 - بيان بإقامة التنظيم الشعبي لجمهورية العربية الليبية ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 32 ، السنة التاسعة ، 1971م ، ص153 .

2 - الجمهورية العربية الليبية ، الاتحاد الاشتراكي العربي ومرحلة التحول الثوري، ج1، طرابلس ، مطابع الجمهورية العربية الليبية، 1972م ، ص20 .

3 – بيان بإقامة التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية ، الجريدة الرسمية ، ص150 .

رابعاً : رفض التجارب السياسية المستوردة .

خامساً : الوحدة العربية ليست أمانة ضمن تنظيمات سياسية مختلفة لكل منها شعار وعقيدة وأسلوب معين[1].

سادساً : الاتحاد الاشتراكي جاء وليد الثورة العربية بعد سنوات طويلة من النضال في محاولة لإيجاد طريق المستقبل[2] .

إن سياسة الثورة ترى بأن التجزئة والتفرقة وظهور الأقلية شيء جديد في الوطن العربي واختلاف الشعارات وأساليب التعبير هي ناتجة عن وجود عدد من الأحزاب داخل القطر الواحد حيث إن هذه الأحزاب تلتهي بأهدافها ناسية الهدف الأساسي وهو أهداف الثورة العربية التي لا يحق لأي تنظيم أن يدعي الوصاية عليها ، بل الصحيح هو أن تلتحم القوى الثورية العربية لتشكل حركة واحدة ورفض التجربة المستوردة التي لا تنطبق والواقع العربي الإسلامي[3] .

ومن هذا المنطلق رفضت الجمهورية العربية الليبية فكرة الجزئية حيث صدر القانون رقم (71) لسنة 1972م بشأن تجريم الحزبية ، ونصت مادته الثانية على أن الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوي الشعب العامة المتمثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي[4] حيث إن الحزب السياسي هو نتاج الأنظمة السياسية المعاصرة ، باعتباره أداة سياسية هدفها الأول الوصول إلى السلطة في أي مجتمع ، ولذلك لم يرتبط ظهور المؤسسة الحزبية بنظام سياسي معين وإنما كانت الأحزاب ظاهرة سياسية تميزت بها المجتمعات الغربية والشرقية على حد سواء واستوردت هذه الفكرة إلى العالم الثالث ، وأسبغت عليها

---

1 – حبيب ودعة الحسناوي ، المرجع السابق ، ص33 .

2 – بيان إقامة التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية ،الجريدة الرسمية ، ص150 .

3 – المرجع نفسه ، ص150 .

4 – أحمد عبد الحميد الخالدي ، المرجع السابق ، ص299 .

بعض الملامح الخاصة طبقاً لظروفها ومعتقداتها المتميزة[1] حيث كانت ليبيا تفتقر إلى تنظيم سياسي شعبي يحل محل التحد الحزبي ويدمج العناصر التقدمية واليسارية في إطار واحد ، وهو ما انبثق منه الاتحاد الاشتراكي العربي ، وقام مجلس قيادة الثورة بتوجيه نداء للمفكرين والمثقفين الثوريين في ليبيا لحضور ندوة الفكر الثورة سنة 1970م التي اشترك فيها العقيد معمر القذافي وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة حيث ناقشت هذه الندوة إجلاء القواعد الأجنبية عن الأراضي الليبية ، الذي كان حلماً يراود كل عربي وخاصة ليبيا ، وقد خطت الحكومة الليبية السابقة خطوات نحو إجلاء القواعد البريطانية والأمريكية حيث أعلن ذلك رئيس الوزراء حسين مازق في قائلاً: (إنه تحقيقاً للأمل الكبير ووفاء للوعد الذي قطعته الحكومة على نفسها واستكمالاً للمراحل الأولى التي تم تنفيذها بتصفية القواعد وإزالتها من ليبيا فقد طلبت الحكومة الليبية رسمياً من حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا العمل على تصفية وإجلاء قواتها من الأراضي الليبية في أقرب وقت) والحقيقة أن حكومة حسين مازق دخلت المفاوضات مع الحكومتين البريطانية والأمريكية لتصفية القواعد إلا أن الملك إدريس كان يتمسك ببقاء القواعد مع استمرار المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية[2].

وفي اجتماع لحلف الأطلسي الذي عقد في 25_يونيو 1969م لبحث سبل وتطوير وصيانة القواعد البريطانية والأمريكية وتزويدها بأحدث الأسلحة تحسباً للطوارئ[3] .

---

[1] - الصديق محمد الشيباني ، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة دراسة تحليلية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسة وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989م ، ص214 .

2 - عبد العظيم مهيدي أحمد صميده ، العلاقات المصرية الليبية (1945م-1973م) ، جامعة المنيا ، رسالة الدكتوراه غير منشورة، مصر جامعة المنيا، 1997م، ص159 .

[3] - المرجع نفسه ، ص160.

ومع قيام الثورة باشرت بتنفيذ الإصلاحات التي كان لها تأثير مباشر وذلك في استقلالية السيادة الليبية على أراضيها والمتمثلة في نظامها السياسي حيث جاء في البيان الأول للثورة ضرورة زوال النفوذ الأجنبي الذي كان جاثماً على الأراضي الليبية مسيطراً على سيادتها حيث عبر الشعب العربي الليبي عن التحامه بالثورة رافضاً أن يعيش مع القوات الأجنبية فوق أرض واحده حيث أصبحت مبادئ الحرية التي نادت بها ثورة الفاتح مرهونة بوجود هذه القوات فقد أصبح الجلاء شرطاً أساسياً لحرية الشعب الليبي[1] .

بإزالة تلك القواعد تحقق حلم طالما راود الليبيين بل الأمة العربية كلها وقد كانت كلمة العقيد معمر القذافي في بداية جلسات مفاوضات إجلاء القواعد البريطانية (بأن الجمهورية العربية الليبية ليست المملكة الليبية وأن السياسية الليبية اليوم تختلف تماماً عن سياسات الماضي وأن الوضع الذي تكون فيه ليبيا مستعمره من قبل دولة أجنبية فهو أمر مرفوض لأن هذه القواعد اعتبرت أدوات ترهيب وتخويف لليبيين) وعبر العقيد في كلمة بأن ليبيا محتله عسكرياً بهذه القواعد وأن حرية ليبيا ناقصة ، وقد أورد في كلمته أيضاً تحث على ضرورة الإجلاء والخروج من قاعة المفاوضات وهو على يقين من أن إجلاء القوات الأجنبية أصبح حقيقية لا تقبل الشك والجدل حيث كان المشهد خارج قاعة المفاوضات يؤكد أن الجماهير التي اجتمعت أمام قاعة المفاوضات هي التي تترجم حقيقة النهاية لوجود القواعد الأجنبية في البلاد[2]ولم تمض سوي أيام حتى بدأت القوات البريطانية في الرحيل وبعد شهر كانت القوات المسلحة الليبية تشرف على ميدان التدريب العسكري خارج القاعد البريطانية-قاعدة العدم - وبعيداً عنها بحوالي سبعين ميلاً وفي مارس 1970م استردت

---

[1] - عبد الحفيظ المهار ، الثورة الليبية والحركات العربية المعاصرة ، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، ط الثانية، 1973م ، ص178 .

[2] - على شعيب ، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا ، طرابلس ، منشورات إدارة التوجيه المعنوي ، 1976م ، ص139 .

القوات المسلحة الليبية بعض المنشآت العسكرية الهامة التي كان يشغلها الجيش البريطاني في قاعدة العدم وفي 25 مارس 1969م رفرف علم الجمهورية العربية الليبية لأول مرة على قاعدة طبرق بعد أن تسلمها من القوات البريطانية وبعد ثلاثة أيام كان الرحيل النهائي للقوات البريطانية عن الأراضي الليبية[1].

ومع دخول الثورة شهرها الرابع افتتح العقيد معمر القذافي المفاوضات الليبية الأمريكية بمدينة طرابلس ، وكانت الجماهير تحيط بالمبنى وتهتف بالجلاء ، واستهل العقيد معمر القذافي المفاوضات ، بالترحيب بالوفد الأمريكي ورئيسه السفير جوزف بالمر والوفد الليبي ورئيسه عبد السلام جلود[2].

واعتبر العقيد معمر القذافي أن أمريكا هي زعيمة العالم الحر وأن الحر هو الذي يقدس قضية الحرية فى كل مكان من العالم ، ومن هذا المنطلق حث الوفد الأمريكي على أن تبرهن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على مدى إيمانها بحرية الشعوب وذلك عندما تقوم بسحب قواتها فوراً دون قيد أو شرط من ليبيا ، وقد عبر حبه عن للشعب الأمريكي ، واعتبر دخول القوات الأمريكية إلى ليبيا وإقامة قاعدة فيها لا مبرر له على الإطلاق وان إعلان ليبيا لمبدأ الحياد المطلق وعدم الانحياز وهذا يتعارض مع وجود قاعدة عسكرية لدولة متورطة في حرب مع شعب كشعب فيتنام وفي نقاط أخري أورد العقيد على ضرورة الجلاء وأن الشعب رافض لوجود القواعد الأجنبية في أراضيه ،وبعد مضي سبعة أيام تم توقيع اتفاقية إجلاء الأمريكيين عن الأراضي الليبية حيث تم توقيعها في 23 ديسمبر1969م، وفي 7يناير1970م بدأت المرحلة الأولي من إجلاء القوات الأمريكية من الأراضي الليبية

---

1 – على شعيب ، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا ، ص234 .

2 – من وثائق الإجلاء الأمريكي عن ليبيا ، انظر الملحق رقم (12) .

وفي 22يناير1970م تسلم السلاح الجوي الليبي في المرحلة الثانية من إجلاء القوات الأمريكية القاعدة الثانية وهي تحتوي على محطتين للمخابرات اللاسلكية لمنطقة تاجوراء وفي 29 يناير1970م تسلم السلاح الجوي الليبي مبني القيادة الأولي وبعض حظائر الطائرات داخل قاعدة الملاحة وفي 24 مايو1970م تسلمت الجمهورية العربية محطة (مطراطين) بسرت وهي أحدي المحطات التي كانت تستخدمها القوات العسكرية الأمريكية لإرشاد وتوجيه السفن والطائرات الغربية بالبحر الأبيض المتوسط وفي 11 يونيو1970م تم رحيل آخر جندي أمريكي عن قاعدة عقبة بن نافع ،حيث أطلق عليها هذا الاسم بدلاً من ويلس التي كان لها دور في تدريب الإسرائيليين ، وتعرض سلامة الشعب العربي للخطر بسبب ما بهذه القاعدة من أسلحة فتاكه[1].

وهكذا بعد تحقيق الجلاء البريطاني و الأمريكي، جاء التصدي للاستعمار الأوروبي الاستيطاني المتمثل في فلول الإيطاليين الذين يبدو أنهم كانوا لا يصدقون أن الاستعمار الإيطالي الذي جلبهم (كجراء جائعة) قد ولت أيامه ورحل عن ليبيا منذ زمن ، وتحولوا إلى جيوب خطيرة للدوائر الاستعمارية وعملاء لمصلحة أعداء الوطن لم يكن الثأر الذي أعلن عنه القائد معمر القذافي في يوم الثأر من ذلك النوع الذي يمكن أن تلصق به نعوت الهمجية ، ولكنه كان ثأراً عاقلاً ومدركاً لا تستطيع حتى الدوائر الاستعمارية نفسها أن ترميه بالخروج عن الأعراف والمواثيق الدولية وجاء بيان إجلاء الإيطاليين الذي أصدرته الثورة برهاناً على أن هذا الشعب لا يسعى إلى الانتقام بقدر الإمكان يسعى إلى أنصاف الحاضر من كل أدارت الماضي ، واستطاع البيان أن يفرق بين ما هو حق وما هو باطل واستطاع أن يضع الأمور في حجتها الطبيعي وأن تكون تعرية لهؤلاء الذي جاءوا خلف

---

[1] – المرجع نفسه .

حراب العسكر مشحونين على ظهور البوراج مشحونين في بطون الطائرات الحربية ليرتكبوا أبشع الجرائم[1].

وبقرار من مجلس قيادة الثورة في 21 يوليو1970م تم استرداد الممتلكات من الإيطاليين المستوطنين[2] في ليبيا ، وتشمل أكثر من أربعمائة ألف شجرة زيتون تنتج ألف وماتتين طن في السنة ، و ربع مليون من شجر الحمضيات تنتج ستمائة وعشرين طن سنوياً و مئة وأربع وثمانين ألف شجرة لوز ومليون شجرة عنب بالإضافة إلى اثنان وخمسين ألف من الأشجار المختلفة التي يبلغ منتوجها حوالي خمسين طن في السنة[3] ، وتم استرجاع ألف وخمس مئة وتسعة وثلاثين وحدة سكنية من الإيطاليين و ماتتي وخمس وتسعين ورشة صناعية و ستين معملاً ومصنعاً و سبع مئة وسبع وعشرين جراراً زراعياً وسيارة كما تم استرجاع ستمائة وحدة سكنية من اليهود والمرافق ، والأموال التي تم استرجاعها إلى الشعب عن طريق تنفيذ قانون استرجاع الأملاك المغتصبة ومن ضمنها حصص الطليان في المصارف العاملة في ليبيا وقدرها ثمانية ملايين جنيه وحصصهم في مصرف الأمة – مصرف روما سابقاً –[4]وقد اتسم الاستعمار الإيطالي بطابع استيطاني حيث سعى من ورائه إلى تغيير وجه ليبيا العربي الإسلامي عن طريق بناء الكنائس العالية في كل مكان لتطغى على المساجد وبيوت الله وفرض اللغة الأجنبية والاستعمارية على لغة الضاد لغة الوحي والقرآن . ولكن بعد تفجير ثورة الفاتح اكتملت حرية الشعب الليبي بطرد آخر

1- 7 أكتوبر قراءة في الوقائع الليبية ، رابطة الأدباء والكتاب والفنانين الليبيين ، د.ت ، ص106 .

2 – استمر الاستيطان الإيطالي في هذه البلاد وجلب إليها آلاف المرتزقة لجعلهم مواطنون من الدرجة الأولى ، ويتم مقابل ذلك نفي أبناء ليبيا عن موطنهم ، للمزيد انظر السجل القومي بيانات وخطب العقيد معمر القذافي(1970م-1971م)، باريس ، المكتب الشعبي بباريس ، 1983م ، ص62 .

3 – قرار مجلس قيادة الثورة ، استعادة الشعب لأملاكه التي اغتصبت أيام الحكم الإيطالي ، 1970م – ص1-3 ، انظر الملحق رقم (13) .

4 – السجل القومي ، خطب وبيانات وأحاديث العقيد معمر القذافي(1969م-1970م)، ص 62 ص63 .

استيطاني عن أرض ليبيا وذلك في يوم الثأر وهـو السـابع أكتـوبر 1970م يـوم طـرد المستوطنين عن ليبيا[1].

1 - بيان مجلس قيادة الثورة ، استرداد حقوق الشعب الليبي المغتصبة أيام الاستعمار الإيطالي ، انظر ملحق رقم (16) .

التنظيم الإداري :

لن الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها إلى نظام سياسي في أي دولة سواءً في المبادين السياسة والاقتصادية . هي التي ترسم الصورة الكاملة للنظام الإداري حيث أن النظام الإداري هو أداة التنفيذ للتوجيهات العامة للنظام أسباب وأن النظام الإداري الذي يسود في دولة ما هو إلا انعكاس للمبادئ العامة للنظام السياسي[1] فقد أخذت ليبيا منذ استقلالها بالنظام الاتحادي ، حيث قسمت تبعاً لذلك إلى ثلاث ولايات هي برقة وطرابلس وفزان ، واعتبرت كل ولاية وحدة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وممارسة الاختصاصات المتعلقة بالتنظيمات الإدارية والوحدات اللامركزية الخاصة بها ، حيث تتولى التشريع والتنفيذ في المسائل التي تسند للحكومة الاتحادية ، ويقع على عاتقها تنفيذ القوانين الاتحادية ويتم ذلك عن طريق الوالي ، وهو الرئيس الأعلى للولاية وعن طريق المجالس التشريعية والتنفيذية والإدارية فيها وبصدور قانون رقم (1) لسنة 1963م بشأن تعديل بعض أحكام الدستور ألغي بمقتضاه النظام الاتحادي وأخذ نظام الدولة الموحدة وألغيت المجالس التشريعية والإدارية للولايات وانتقلت اختصاصات المجالس الإدارية إلى مجلس الوزراء وأصبح التنظيم الإداري لليبيا يقوم على المبدأين اللذين جاءت بهما المادة(167) من الدستور وهما وجوب تقسيم الدولة إلى وحدات إدارية وجواز إنشاء مجالس محلية ومجالس بلدية فيها[2] وتطبيقاً لهذه المادة أصدر المرسوم بقانون(8)لسنة 1964م بشأن الأقلية والبلدية والعلاقة بينهما ، وقسّمت المملكة الليبية إلى محافظات ومتصرفيات مديريات وتكونت المملكة الليبية من عشر محافظات وقسّمت كل محافظة إلى متصرفيات ويحدد

---

1 - صبيح بشير مسكوني، مبادئ القانون الإداري الليبي، بنغازي، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1977م ، ص123.

2 - المرجع نفسه ، ص124 .

نطاقها وزارة الداخلية وتنقسم المتصرفية إلي مديريات ويحدد نطاقها من وزير الداخليـة[1] وأهم ما نستنتجه من هذا المرسوم أنه أخذ من الناحية العملية بنظام عدم التركيـز الإداري الذي يعتبر صورة من صور نظام الإدارة المركزية في الوقت الذي أطلق فيه هذا المرسـوم على النظام الذي يعتبر صورة من صور نظام الإدارة المركزية في الوقت الذي أطلق فيه هذا المرسوم علي النظام الذي جاء به اسم " الإدارة المحلية " .

وبصدد القانون الأول بشأن الإدارة المحلية الصادر في الاول من سـبتمبر1967م، والذي نص في حقيقته على نظام إدارة مماثل للنظام الذي جاء به المرسوم سابق الـذكر[2] والثاني القانون رقم(19) لسنة 1968م بشأن البلديات حيث يجـوز بقـرار مـن مجلـس الوزراء إنشاء بلديات في المدن التي تسمح ظروفها المعيشية والعمرانية بذلك كما جاء في المادة الأولي من هذا القانون[3] عدل هذا القانون بقانون رقم (11) لسنة 1969م الذي مـنح مجالس البلديات الشخصية المعنوية وفصلها عن الوحدات الإدارية بحيث لم تعـد تمـارس الوصايا الإدارية عليها من قبل المحافظ ووزير الداخلية وإنما مـن قبـل وزيـر الشـؤون البلدية[4].

وخلاصة القول إنه رغم ظهور عدة قوانين التي شرعت بتطبيق اللامركزيـة فـي المملكة الليبية إلا أنها كانت اسمية فقط وذلك لعـدم اعترافهـا للمحافظـات بالشخصـية الاعتبارية لها حيث يتم تعين أعضاء مجالسها بقرار مركزي وعدم اعترافُ القانون لهـذه المجالس إلا بالصفة الاستشارية ، وإبداء الرأي إلى المحافظ أو لوزير الداخلية ، كمـا أن

---

1 – قانون رقم (8) لسنة 1964 في شأن الإدارة المحلية ،الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، المطبعة الحكومية عدد خاص ، 1964م ، ص3 . انظر ملحق رقم (15) .

2 – صبيح بشير مسكوني ، المرجع السابق ، ص125 .

3 – قانون رقم (19) لسنة 1968م بشأن البلديات الجريدة الرسمية ، المملكة الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 13 ، السنة السادسة ، ص2ص3 .

4 – صبيح بشير مسكوني ، المرجع السابق ، ص125 .

الإداريين في المحافظات كانوا موظفين يمثلون السلطات المركزية ، وليسوا ممثلين للسلطات اللامركزية .

أما بالنسبة للبلديات فلم تمنح هي أيضاً اختصاصات عامة وشاملة ووضعت العراقيل على كيفية ممارستها لاختصاصاتها رغم اعتراف القانون لمجالسها بالشخصية المعنوية[1].

من المنجزات التي قدمتها الثورة نظام الإدارة المحلية الذي أرسى قواعده القانون رقم (62) لسنة 1970م الصادر عن مجلس قيادة الثورة مستهدفه بذلك تقديم الخدمات للمواطنين وإشراكهم في إدارة المرافق المحلية التي تتعلق بأحوالهم المعيشية[2]حيث أن نظام الإدارة الجديد يختلف عن أسس النظام السابق وذلك منذ صدور البيان الأول للثورة الذي جاء ليؤكد أن الاشتراكية هي الأساس الأيديولوجي للثورة[3] حيث أن مجلس قيادة الثورة كان يمارس عدا الوظيفة التشريعية وضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب ، أما الجانب الإداري وباعتبار المجلس رئيساً للإدارة العامة فإنه يقوم بإنشاء المصالح العامة ولا يختص بالإشراف على الإدارات العامة مثل الهيئات والمؤسسات العامة فحسب وإنما أيضاً على العسكريين والمدنيين والممثلين السياسيين ، وقبول استقالاتهم ، والإشراف على القوات المسلحة والإدارات الأخرى التي لا تتمتع بالشخصية القانونية ، ويمارس أيضاً تعيين كبار الموظفين ويعطي الأعمال الإدارية الأخرى مثل نقل المبالغ مالية من باب إلى آخر في الميزانية [4] وبيّن الإعلان الدستوري اختصاصات مجلس الوزراء وذلك في تنفيذ السياسة العامة للدولة وفقاً لما يرسمه مجلس قيادة الثورة ، وكان أول رئيس لمجلس الوزراء بعد

---

1 – نفس المرجع ، ص125 .

2 – قانون(62)لسنة 1970م بشأن الإدارة المحلية، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل العدد 53 ، السنة العاشرة ، 1972م ، ص53 . لتمزيد انظر ملحق رقم (16) .

3 – عياد طاهر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص120 .

4 – صبيح بشير مسكوني ، المرجع السابق ، ص 128 .

قيام الثورة برئاسة الدكتور محمود سليمان المغربي ، وضم إحدى عشرة وزارة ولم يكن في هذه الوزارة أي دور لأعضاء مجلس قيادة الثورة ، أما الوزارة الثانية فكانت في 16 يناير1970م وضمت ثلاثة عشرة وزارة وكان عدد العسكريين فيها خمسة وزراء وهم من أعضاء مجلس قيادة الثورة وكانت برئاسة العقيد معمر القذافي الذي جمع بين رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع ، في 16سبتمبر1970م وبتعديل وزاري زاد بموجبه عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة في الوزارة إلى ثمانية أعضاء وفي 13 أغسطس1971م جري تعديل وزاري تقلص فيه عدد أعضاء ، مجلس قيادة الثورة بموجبة إلى ثلاثة أعضاء وضم هذا التشكيل الوزاري الجديد ستة عشر وزارة ،وفي 10 يوليو 1972م كلف العضو عبد السلام جلود عضو مجلس قيادة الثورة بتشكيل الوزارة[1].

وبقرار من مجلس قيادة الثورة بتاريخ 16 يوليو 1972م وضمت هذه الوزارة تسع عشرة وزارة وانخفض عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة فيها إلى اثنين هما رئيس مجلس قيادة الثورة ووزير الداخلية ، وطرأت بعض التعديلات في بعض الوزارات الأخرى[2] في 14نوفمبر1974م أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بإعادة تشكيل الوزارة برئاسة الرائد عبد السلام جلود وضمت احدي وعشرون وزارة واشترك فيها ثلاثة أعضاء من مجلس قيادة الثورة ونلاحظ من هذه التغيرات وما يترتب عليها من تغير في المستويات الإدارية هو مظهر سياسي بالدرجة الأولي ، وذلك في إبراز أولويات الحكومة وتوزيع السلطات والنفوذ وخلق وظائف جديدة وإعادة توزيع للموارد المالية والبشرية للتماشي والمرحلة الجديدة[3].

---

[1] – عياد طاهرين إسماعيل ، المرجع السابق ، ص141ص142 .

2 – قرار مجلس قيادة الثورة بتشكيل الوزارة، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 42 ، السنة العاشرة ، 1972م ، ص2100 .

3 – عياد طاهر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص145 .

ويعد الوزير أهم عضو في جهاز الإدارة المركزية حيث أنيطت به عدة اختصاصات منها :

أولاً : تنظيم الوزارة .

ثانياً : السلطة واتخاذ القرارات .

ثالثاً : السلطة الرئاسية .

رابعاً : تمثيل الدولة .

خامساً : الأمر بالصرف[1] .

وإلى جانب مجلس قيادة الثورة مجلس الوزراء كمنظمات إدارية مركزية تعمل على مستوى الدولة وينطلق نشاطها من العاصمة وتعني بمباشرة انجاز الاهداف الرئيسية للدوله ويوجد الجهاز المركزي للرقابة الإدارية العامة وهو هيئة مستقلة تلحق بمجلس قيادة الثورة وتهدف إلي تحقيق الرقابة علي أموال الدولة[2].

أما الإدارة اللامركزية الإقليمية فتمثلت في الإدارات المتعمدة اللامركزية في توزيع الوظائف الإدارية فيها بين المنظمات الإدارية المركزية ، فالمنظمات الإدارية اللامركزية هي أجهزة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري في مباشرة نشاطها في نطاق إقليمي معين ، الذي أصطلح على تسميته بالإدارة المحلية أو بإدارة أحد المرفق العامـــة ، المنظمات اللامركزية المرفقية يتم إنشاؤها بقانون ، وشهدت البلاد العديد منها على سبيل المثال[3] تاسيس الهيئة العامة للسياحة ولها شخصية اعتبارية تابعـــة لـــوزير الاقتصـــاد ، ومركزها مدينة طرابلس وتستهدف القيام بكافة الأعمال الرامية إلي دعم السياحة وتنميتها

---

[1] – صبيح بشير مسكوني ، المرجع السابق ، ص145 .

[2] – عبد طاهر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص145 .

[3] – المرجع نفسه ، ص146ص .

وتطويرها[1] وأنشأت الهيئة العامة للدعوة الإسلامية ، وتتبع مجلس قيادة الثورة مباشرة ، ومقرها طرابلس ، ويجوز أن يكون لها فروع الجمهورية ، وكانت مهمتها الأساسية هي نشر الدعوة الإسلامية في جميع أنحاء العالم[2].

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية أنشأت مؤسسة عامة تسمى المؤسسة العامة للبريد والموصلات السلكية واللاسلكية وتتبع وزير المواصلات ، وتختص المؤسسة بتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية .

أما الإدارة المحلية ونتيجة لتطوير الأوضاع والتوسع في مجالات عديدة وإلى جانب بروز الاهتمام بتطبيق اللامركزية ، فقد عمدت الدولة إلى تقسيم أقاليمها إلى عدد من الوحدات الجغرافية وهذه القوانين التي نظّمت النظام اللا مركزي المحلي في ليبيا[3] وهي القانون رقم (62) لسنة 1970م بشأن نظام الحكم المحليحيث أشارت المادة (1) من الفصل الأول من القانون إلىأن وحدات الحكم المحلي هي المحافظات والبلديات،وتكون لها الشخصية الاعتبارية حيث يتم إنشاؤها وإلغاؤها وتحديد نطاقها بقرارمن مجلس قيادة الثورة وأشارت المادة الرابعة من الفصل الثاني إلى اللجنة العليا للحكم المحلي برئاسة وزير الداخلية والحكم حيث ينشأ بقرار من مجلس قيادة الثورة،كما نصت المادة الخامسة(الباب الثاني–الفصل الأول من القانون)على تشكيل مجالس المحافظات والمادة السابعة إلى اختصاصات هذه المجالس[4].

---

1 – قانون رقم (51) لسنة 1970 بشأن هيئة عامة للسياحة ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل العدد 23 ، السنة الثانية ، 1970م ، 10ص11 .

2 – قانون رقم (51) لسنة 1970م بشأن هيئة عامة للدعوة الإسلامية، الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 23 ، السنة الثامنة ، 1971م ، ص1008 .

3 – عياد طاهر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص151 .

4 – قانون رقم (62) لسنة 1970م بشأن الحكم المحلي ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 35 السنة الثامنة ، 1970م ، ص3-6 . للمزيد انظر ملحق رقم (16) .

وإزالة العقبات والمشكلات التي تكشف عنها في التطبيق خلال المرحلة الماضية،والوحدات الإدارية للقانون السابق هي المحافظات والبلديات وفروع البلديات والمديريات والمحلات[1].

ومع تباين تباعد الجماهير والأجهزة الإدارية عامة بسبب سيادة روح المكتبية (البيروقراطية) ووجود الروتين الحكومي المتمثل بالقواعد والقانونية الشكلية والإجرائية المعرقلة لحياة الإدارة ونظراً لعدم مشاركة الجماهير مشاركة فعالة في تحمل مسؤولياتها وعدم تمثيلها تمثيلاً ديمقراطياً صحيحاً في الأجهزة الإدارية ، حيث كان لابد من تغيير الواقع الإداري الذي تحقق فعلياً بعد خطاب زوارة الذي سبقت الإشارة إليه بتشكيل اللجان الشعبية في الأجهزة الإدارية وأدخل القانون الجديد تعديلات جوهرية لقانون الإدارة المحلية رقم (130) لسنة 1970م خاص بمبدأ الصفة التمثيلية الكلية في تكوين مجالس البلديات والمحافظات[2] ويعتبر تحولاً في ممارسة السلطات والاختصاصات المقررة للإدارة المحلية وكان تشريع القوانين مقصوراً على مجلس الوزراء ، وبعد السياسة التي يرسمها مجلس قيادة الثورة كما جاء في المادة 20 من إعلان الدستور المؤقت[3].

في 15ابريل1973م وبمناسبة الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ألقى العقيد معمر القذافي خطاباً شكل منعطفاً هاماً في تطور الحياة الإدارية في ليبيا، حيث تم الإعلان في عن خمس نقاط حددت شكل وطبيعة هذه المرحلة الجديدة ، واعتبرت الثورة الشعبية التي مثلت نقطة تحول في الحياة السياسية في ليبيا فقد أعلن في ذلك اليوم إنه لضمان استمرار ونجاح

---

1 – عياد طاهرين إسماعيل ، المرجع السابق ، ص154 .

2 – صبيح بشير مسكوني ، المرجع السابق ، ص127 .

3 – التشريعات المالية و إعلان الدستور ، الجريدة الرسمية،الجمهورية العربية الليبية،مطابع وزارة العدل ،1969م، ص7 .

الثورة الشعبية لابد من القيام بمهام جديدة ، ولتحقيق ذلك أعلن خمس نقـاط تهـدف فـي طياتها إلي تصفية الجهاز الحكومي الرسمي وتحويله إلى إدارة شعبية تسيره وتديره اللجان الشعبية بهدف تمكين الشعب من استلام السلطة ويمارسها بنفسه[1].

ولم يعلن العقيد القذافي مباشرة عن الثورة الشعبية التي كانت أحد نقاطها إعـلان الثورة الإدارية ، ولكنه تطرق في البداية إلي الواقع العربـي والوحـدة والتصـميم علـى تحقيقها[2]وتطرق إلى خيانة بعض الأنظمة العربية للقضية العربية وهي قضـية فلسـطين ، حيث استمرت لقرابة ثلاث سنوات وهي تتحدي الطغاة ، مهما كان لديهم من قوة واستمرت في تغيير الواقع الليبي ، وأعلنت الجمهورية دعمها ومد يد العون إلي الشعوب التي تناضل من أجل الاستقلال سواء في شمال أيرلندا أو في الفلبين وفي قلب أفريقيا وفي الأمريكيتين وتطرق إلي المقاومة الفلسطينية وقضية فلسطين وحادثة الطائرة الليبية التـي أسـقطتها إسرائيل، وإلي قضية الوحدة العربية وأشار إلى بعض القضايا الوطنية ، كالنقص في القوات المسلحة والرفض بأن تسير البلاد بقوانين رجعية ، وأشار إلي نتائج عدم تسليح الشـرطة ،حيث أعلن بعد قيام الثورة عن منع حمل السلاح من قبل رجال الشرطة، الأمر الـذي أدي إلي زيادة الجرائم في الجمهورية العربية الليبية ، ويعتبر هذا الإجراء سلبياً حيـث كثـرت الجرائم وفقد رجل الأمن هيبته ، لذلك قال العقيد في هذا الصدد " الجرائم بعد الثـورة زادت لماذا ؟ لأنني أنا شخصياً منعت أن يكون هناك أي شرطي بعد الثورة يحمل سلاحاً أو عصا أو أي شيء أنا شخصياً قلت لهم بعد الثورة ممنوع أن يحمل الشرطي مسدساً أو عصا مع أن الشرطة بعد الثورة هم شرطة الثورة وهم جهاز من الأجهزة الثورية"[3] وتطرق إلي رفض

---

1 - مسعود حمين خليفة التائب ، المرجع السابق ، ص60 .

2 - فؤاد مطر ، المرجع السابق ، ص15 .

3 - السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد القذافي(1972م - 1973م)، المرجع السابق ، ص467 .

الشباب تعيينهم في مراكز قد يكون وجودهم فيها يفيد البلد وذلك بحجة أنهم يريدون السفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتخصص ،

وتهرب الشباب من التطوع في السلاح الجوي والبحري، ومن العمل في المناطق البعيدة عن المدن[1]، حيث يعمل غير الليبيين في المصانع والمشاريع الزراعية ، وأشار إلى آراء تدعو إلى حل أجهزة المباحث والمخابرات مما قد ينتج عنه دخول استخبارات معادية للبلاد وأخيراً . فقد أعلن عن النقاط الخمس وتطرق إلى ما يخص الجانب الإداري منهما حيث تم تعطيل كافة القوانين المعمول بها من العهد الملكي فقد عمل بجزء كبير من هذه القوانين حتى تاريخ هذا الإعلان وهذه القوانين تشكل عائقاً أمام الأهداف التي ترمى الثورة إلى تحقيقها وإيجاد قوانين جديدة تتمشى مع التغيرات التي حدثت بقيام الثورة تخدم جميع أفراد الشعب بكل طبقاته وإلا تكون حجر عثرة أمام سرعة تنفيذ هذه المصالح وذلك من خلال أجهزة إدارية تتسم بسرعة التخطيط والتنفيذ ،وعدم تعطيل مسيرة الثورة داخل ليبيا سيوضع في السجن حسب ما ورد في خطابه بعد ذلك[2].

ونرى هنا أن مصلحة الشعب هي الهدف الأول للثورة ويجب تحقيقها مهما كلف ذلك[3]، نستنتجه من هذا الخطاب الذي اعتبر كإعلان للثورة الثانية في ليبيا[4]، وبعد هذا الخطاب جرت عدة عمليات تحريضية للاستيلاء على السلطة من قبل الجماهير الشعبية حيث قام أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعات بتشكيل لجان شعبية بها ، كما تم تشكيل لجان شعبية في مختلف المرافق الإدارية ، وأحست الجماهير أن الثورة الشعبية تكاد تصبح حقيقة كاملة ، وما عليها إلا مواصلة السير في طريق الثورة الشعبية حتى تكون السيطرة

---

[1] – صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص120 .

[2] – السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي(1972م-1973م) ، باريس ، 1983م ، ص491 .

3 – المرجع نفسه ، ص492.

4 – فؤاد مطر ، المرجع السابق ، ص20 .

للجماهير في كل مكان من الجمهورية العربية الليبية[1] وفي 6 اكتوبر 1970م أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (78)لتحديد المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية حيث احتوي هذا القانون رقم (16) لسنة 1975م بشأن نقل اختصاصات ومسؤوليات المحافظات الي الوزارات والغي نظام الإدارة المحلية القائم علي المحافظات مادة وأقر سيطرة اللجان الشعبية المختارة من الشعب على جهاز الحكم المحلى ، وأقرت المادة الأولي على استلام اللجان الشعبية الإدارة والمرافق المشكلة فيها وتعتبر أداة لتنفيذ مطالب الشعب ونصت المادة الثانية في هذا القانون على استلام هذه اللجان للمهام المناطة بها في المحافظات والبلديات من سلطات وصلاحيات ، حيث يكون لرؤساء اللجان الشعبية اختصاصات المحافظين أو عمداء البلديات ومن مواد القانون نختصر منها المادة الأخيرة والمادة(16) التي جاءت لتصادق على سيطرة اللجان الشعبية المختارة من الشعب على جهاز الحكم المحلي[2].

وكان الهدف من ذلك كله تحقيق الديمقراطية المباشرة في هذه المرحلة ، حيث وكانت النتائج الملموسة هي ظهور اللجان الشعبية على الساحة التي تم فرزها من الشعب مباشرة وبالاقتراع المباشر ، وذلك أثناء التظاهرات أو الاجتماعات العامة ، وكانت تمثل صوت الجماهير التي حاصرت الإدارات ، وكونت من نفسها الطليعة ، وكان دور هذه اللجان يتمثل في تنظيم عملية تولي الشعب للسلطة وممارستها ولم تكن بين مجلس قيادة الثورة واللجان الشعبية أية وساطه ، بل كان متوقعاً أن يتم إلغاء الأحزاب وملاحقتها ، وذلك لتجنب

---

[1] - صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص124 .

2 - قانون (78) لسنة 1973م بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسؤولياتها الإدارية، الجريدة الرسمية الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، العدد 46 ، السنة الحادية عشر ، 1973م ، ص 2233 . انظر الملحق رقم (17) .

سرقتها لسيادة الشعب ، وممارستها للسلطة لتحقيق مصالحها الذاتية ، وأن هـذه الثـورة جاءت لتلبي الحاجة إلى إعادة الحرية العربية الإسلامية إلي صاحبها وهو الشعب الليبي[1].

أما الثورة الثقافية فقد ذهبت إلى ابعد من ذلك بمهاجمتها لكل أشـكال الإمبريالية الأيدلوجية وبعيداً عن التعلق بالضلامية ، ويأتي ذلك للرغبة في الرضـوخ لإرادة عربيـة إسلامية خالصة ، حيث فرض المستعمر أيدلوجية في ليبيا ، وذلك بإصدار الجرائد وإقامـة المدارس ، وابتداع الدراسات الشرقية ، والاهتمام بالمنشآت السياسية الغربية ، وجابهـت الثورة الثقافة هذا الإرث الغريب عن القيم والروح العربية الإسلامية ، ووقفت ضده في كل الميادين ، وقد شمل التطهير كل الميادين باستثناء الاختصاصـات العلميـة، وألغيـت كـل القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية وبعيداً عن الادعاء بعدم الحاجة للقوانين ، كانت الثورة تهدف إلى ضرب مصدرها ذلك أن القوانين الغربية المطبوعة بحضارة وعصـر خاضـعين لمصالح طبقات اجتماعية لا يمكن لها في الواقع ادعاء الصلاحية العالمية وخاصة في الدول الإسلامية التي ينظمها القرآن والذي هو مصدر الحق المطلق[2]، واعتبرت مراجعة القوانين على الشريعة الإسلامية برنامج عمل لطلبة وأساتذة كلية الحقوق ببنغازي، حيث كان لهـم السبق في المبادرة للثورة الشعبية واستولوا على إدارتها وصعدوا اللجنة الشـعبية بهـا ، وبما أن هذه الكلية مختصة في الدراسات والجوانب القانونية كلفت بالتعاون مع اللجنة العليا لمراجعة القوانين بمراجعة القوانين والتنسيق معها لمقارنة هذه القوانين بالقرآن الكـريم ، لتكون متماشية والتعاليم الإسلامية[3]وبعد ثلاثة أشهر من المبادرة الحاسمة لكليـة القـانون ببنغازي، وصلت الثورة الشعبية إلى الذروة ، وأصبحت اللجان الشعبية موجودة فـي كـل

---

1 – عمر الطاهر ، القذافي والثورة الفرنسية (1789م-1969م)، بيروت،الملتقى للطباعة والنشر، 1996م ،ص443 .

2 – المرجع نفسه ، ص446 .

3 – السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد القذافي (1972م-1973م) ، ص547 .

المناطق وفي كل الدوائر ، ومن هنا علينا الإيضاح بأن اللجان الشعبية تألفت في وزارت ولم تتألف في وزارت أخري ، تألفت لجان في وزارت الخدمات ولم تتألف في وزارات السيادة والإنتاج أي أن اللجان تألفت في الوزارات التي ترتبط مصالح الشعب بها ارتباطاً مباشراً[1] وقد كانت فكرة الثورة الشعبية غير مكتملة ، وذلك بتحديد النقاط الخمس لها ، حيث قال العقيد ليوضح هذه النقطة " صحيح أن فكرة الثورة الشعبية طرحت بصيغة غير متكاملة وكان ذلك عن قصد .

لقد حددنا الهدف في دعوة الجماهير للاستيلاء على السلطة وأعلنا 5 بنود ترتكز عليها الثورة الشعبية ... ثم تركنا للجماهير بعد ذلك أن تصوغ التجربة أن تصنعها بتفاعلاتها وممارساتها على الطبيعة "وحدثت بعض السلبيات التي لابد لنا أن نذكرها وذلك في البداية ، حيث استغل كثيرون وظائفهم في اللجان الشعبية ، ولكن تم إسقاطهم فيما بعد[2] وقام بعض الطلاب في المدارس الثانوية بتمزيق الكتب في اليوم التالي لإعلان الثورة الشعبية ، حيث أورد حديث العقيد القذافي بهذا الخصوص قائلاً (لابد أن نتوقع بعض التجاوزات في بداية التجربة لكن المهم أن تصحح هذه التجاوزات على الفور)[3] .

ومن هذا المنطق فقد شكلت في البداية أجهزة لمتابعة تشكيل اللجان الشعبية ، وأخري لمتابعة قرارات اللجان الشعبية ، وثالثة لمتابعة تنفيذ قرارات اللجان الشعبية وكان دور هذه الأجهزة هو دور تنسيقي فقط أما القرار فإن اللجان الشعبية هي التي تتخذه وهي

---

1 – فؤاد مطر ، المرجع السابق ، ص39 .

2 – السجل القومي ، بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي(1972م-1973م) ، ص772.

3 – المرجع نفسه ، ص773 .

تنفذه ، وكانت هذه الأجهزة تابعة لمجلس قيادة الثورة رأساً وتعمل تحت إشـــراف بعـــض أعضائه[1].

ويعتبر خطاب زوارة هو المدخل الرئيسي للنظرية العالمية الثالثة ، وأنه لولا الثورة الشعبية لما أمكن إيجاد عناصر ثورية ، حيث أن خطاب زوارة هو الاختبار الحقيقي لحقيقة الوضع الثوري في ليبيا ، وأنه قبل الخطاب كان هناك حكم ثوري وجماهيري وبعد الخطاب تبين أن هناك جماهير ثورية بالفعل كانت تنتظر الفرصة المناسبة للتعبيـــر عـــن ثوريتهـــا ممارسة وليس هتافاً أو تأييداً صامتاً ، ونتج عن ذلك ظهور الكوادر الثورية الحقيقية فـــي أقطاب المدنيين بعد الثورة الشعبية،ونتج عنها أيضاً ظهور المشاركة الشـــعبية فـــي كافـــة قطاعات الإدارة[2].

---

1 – أحمد علي القيتوري ، سلطة الشعب ، الجماهيرية ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، العدد3 ، 1980م ، ص69 .

2 – فؤاد مطر ، المرجع السابق ، ص13 .

الفصل الرابع

تطور الحياة السياسية والإدارية بين عامي

(1974م - 1977م)

- التحول نحو بناء سلطة الشعب 1974م – 1976م.
- إعلان قيام سلطة الشعب 2مارس 1977م.
- بداية الهيكلية التنظيمية لسلطة الشعب 1977م.

التحول نحو بناء سلطة الشعب

إن التحول نحو سلطة الشعب جاءت ملامحه منذ قيام الثورة ونستدل ببيان الثـورة الأول الذي أكد علي ضرورة التحام الشعب بالثورة وكذلك من قيام الاتحاد الاشتراكي الـذي ضم جميع فئات الشعب مرورا بالثورة الشعبية وذلك بتحفيزها الجماهير علي السلطة وقـد تطرق البحث إلى نتائج التي طرأت بعد الثورة الشعبية ومواكبة مؤسسات الاتحاد الاشتراكي لهذه التطورات التي جاء بعدها صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر، وبهذا فإن التحول نحو سلطة الشعب جاء نتيجة لهذه التحولات ، حيث الغي جهاز الدولة القديم ، وحل محلـه جهاز جديد قوامه جماهير الشعب التي اشتركت في العملية السياسية وذلـك عـن طريـق ترشيحها للجان شعبية تمثلها ، وتعد اللجان الشعبية السلطة العليا وتمثل رقابة الجمـاهير الكلية وكانت النقابات والاتحادات والروابط المهنية ، أداة سياسة أخري نوعية للجمـاهير تضم ذوي الحرف والمهن الواحدة وأصبحت كل هذه اللجان تمثل مؤتمر الشعب العام الذي يصوغ توصيات الشعب وهكذا حلت أخطر مشاكل المرحلة الانتقالية لليبيـا خـلال مرحلـة الانتقال وهي مشكلة تحقيق تنمية واسعة وشاملة لجميع مجالات الحياة[1].

والمرحلة الانتقالية من الناحية المادية هي الفترة التي استكملت فيها الثورة عملية البناء من مصانع ومطارات ومواني ومستشفيات ، واستصلاح الأراضي الزراعية وعمليـة بناء المساكن ، بحيث يتم توفير مسكن لكل عائلة ليبية تملكه بدلاً من أكواخ الصفيح ، وتعد الجمهورية العربية الليبية حتى هذه الفترة من عمر الثورة في مرحلة انتقالية من الثورة إلى الدولة[2] وقد شهدت هذه الفترة سلسلة من التطورات السياسية والفكرية المهمة في طريـق

---

[1] – محمد شحات ، ليبيا تبدأ عصر الجماهيريات ، بيروت ، دار الأندلس للطباعة ، 1978م ، ص 109 .

[2] – فؤاد مطر ، المرجع السابق ، ص 20 .

بثورة معالم السلطة الشعبية وتحديدها ، ومنها ما كان له الأثر البالغ في عرقلة تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي وإرباكها وكشفت عن عجزة وعدم قدرة قيادات لجانه وتنظيماته عن استيعاب هذه الأحداث ومسايرتها ، ومن هذه الأحداث الثورة الشعبية التي تطرقنا لها في المبحث السابق ، وبعدها ثورة الطلاب ، وطرح قائد الثورة لملامح النظرية العالمية الثالثة ، وأدت هذه الأحداث التي شلت حركة الاتحاد الاشتراكي العربي وجمدت نشاطه مما أدي إلي إجراء تقويم شامل وعميق لدوره وقانونه الأساسي وتشكيلاته التي لم تستطيع مجاراة التطورات الجديدة[1] .

وفي الفترة من4 – 11 نوفمبر1974م عقد المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي دورته الثانية التي جاء فيها مبايعة مجلس قيادة الثورة من قبل جماهير الشعب الليبي متمثلة في المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي ، والالتزام بما جاءت به ثورة الفاتح من أجل النهوض بالبلاد في جميع مجالات الحياة وتطبيق الديمقراطية الشعبية وجرت مناقشة واسعة حول التطورات الجديدة في البلاد[2] .

وقد اقترح قائد الثورة في هذه المناقشة إجراء تعديلات في هيكل الاتحاد الاشتراكي وذلك بما ينسجم والتطورات الجديدة في البلاد وتتمثل هذه الاقتراحات في أن الحرية حق طبيعي لكل فرد ، وذلك لوجود بعض فئات من الشعب ليس لديها عضوية في الاتحاد الاشتراكي ، وذلك لعدم مطابقة الشروط عليهم ، مما أدي إلى عدم ممارستهم حقهم الديمقراطي في ممارسة السياسة ، وعدم وجود تنظيم سياسي أخر ينضمون إليه ، وذلك لأن الأحزاب مرفوضة في ليبيا ، وتطرق إلي أداة الحكم الجديدة في ليبيا ، وهي الشعب

---

[1] – صبحي قنوص آخرون ، المرجع السابق ، ص 128 .

[2] – أحمد أحمد بيري ، القوانين واللوائح والقرارات ذات العلاقة بالوظيفة العامة والموظف ، الجماهيرية ، رابطة الموظفين ، 1978م ، ص 71.

الذي سيتحول إلى أداة الحكم بفضل النظرية العالمية الثالثة ، حيث إن أداة الحكم كانت سبب الصراع على السلطة داخل المجتمعات طيلة التاريخ ، وذلك فيمن يحكم[1] وقدم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي تقريراً مفصلاً للمؤتمر متضمناً مسيرة التنظيم خلال الفترة السابقة وما أحدثه تشكيل اللجان الشعبية أثر سلبي على حركة الاتحاد الاشتراكي وهو تجدد بناء الجهاز الإداري وتقويم لجان الاتحاد الاشتراكي فتعرض بعضها للمحاسبة وللحل كذلك عدم فهم مهمة اللجان الشعبية مما أدي لوقف نشاط بعض منظماته- الاتحاد الاشتراكي- وتقلص تأثيرها في أحداث التحول المطلوب في البلاد[2]وبعد التعديل الذي أصدره مجلس قيادة الثورة على النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي فقد تكون من :-

أولا: المؤتمرات الشعبية الأساسية: متكونة من مجموع أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي كل حسب نطاقه الإداري المقيم فيه .

ثانيا: المؤتمرات الشعبية للبلدية ويتكون من مجموع أبناء اللجان القيادية للمؤتمرات الشعبية الأساسية التي تدخل في نطاق كل بلدية.

ثالثا: المؤتمر القومي العام متكون من جلس قيادة الثورة ومن الأمناء والأمناء المساعدين للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء المؤتمرات الشعبية للبلديات وأمناء اللجان الشعبية للمراقبات والبلديات والجامعات ورؤساء اللجان الشعبية للمؤسسات العامة ورؤساء والاتحادات ، والنقابات والروابط المهنية ، وأن التغير الجوهري الذي صاحب التعديل أدخل على النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي وحتى قيام سلطة الشعب هو إعطاء صلاحيات للمؤتمر العام والمؤتمرات الشعبية الأساسية ووضع الميزانية العامة ومحاسبة اللجان

---

1 – معمر القذافي ، شرح التجربة الجديدة لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي ، الجماهيرية طرابلس ، 1975م ، ص 7.

2 – صبحي قنوص ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص 129 .

الشعبية وتوجيهها وتنفيذ توصيات المؤتمر القومي العام وضمان استمرار مبادئ الثورة الشعبية والثقافية[1] .

وكان للوسط الطلابي توجه نحو سلطة الشعب وذلك باطلاق ثورة الطلاب في 7 ابريل 1976م التي عبرت عن رفضها لجميع التيارات المضادة لسلطة الشعب في المدارس والمعاهد والجامعات حيث كان الاتجاه اليميني الرجعي مسيطراً علي المؤسسات التعليمية ، مشعشاً في هذه الأوساط وكانت أيضاً مكاناً تعشش فيه البرجوازية صاحبة المصالح المرتبطة مع الاستعمار الأجنبي ، لذلك قامت الثورة الطلابية لتصحيح الاتجاه ، وتطهير المدارس والمعاهد والجامعات من سيطرة القوي الرجعية المناوئة لسلطة الشعب[2]، ومع تحريض قائد الثورة للجماهير الطلابية يوم 5 ابريل 1976 م بمدينة سلوق للتحرك داخل الجامعات والقضاء على القوي الرجعية[3].

ومع طرح قائد الثورة ملامح النظرية العالمية الثالثة في الدورة التثقيفية الموسعة التي نظمتها الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي في 16 سبتمبر 1972 م وشرح فيها من النظرية العالمية الثالثة كنظرية تضع الحل لمشكلة أداة الحكم[4] .

فالنظرية أساسها أن تقوم على أنقاض الحزبية وعلى كافة النظم السياسية التقليدية الموجودة في العالم ، وعند نجاحها ستقوم الديمقراطية الشعبية الجديدة وهي

---

1 - عبد طاهر بن إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 114 .

2 - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي(1975م – 1976م) ، ج7، باريس ، المكتب الشعبي بباريس ، 1983م ، ص 47 .

3 - معمر القذافي ، ثورة الطلاب الذكرى التاسعة ، ج 1، طرابلس ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، مطابع الثورة العربية ، 1985م ، ص 242 .

4 - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1972م – 1973م) ، باريس ، المكتب الشعبي بباريس ، 1983م ، ص 22 .

الديمقراطية المباشرة[1] فالكتاب الأخضر هو (أيدلوجية) تعبر عن حتمية قيام مجتمع ويمارس فيه السلطة للشعب وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية ، فالحل الذي يطرحه الكتاب الأخضر في الفصل الأول يستهدف إعادة الإنسان إلي وضعه الطبيعي حراً ومتساوياً في علاقاته مع الآخرين حيث أن المشكلة التي تعاني منها البشرية وتعاني منها شعوب العالم هي مشكلة السلطة وممارسة الديمقراطية – حق التعبير السياسي – حيث جاء الكتاب الأخضر لتحليل وتحديد أصل هذه المشكلة ، وحلل أدوات الحكم المختلفة وبين أنها أنظمة دكتاتورية تتصارع للاستيلاء على السلطة حيث جاء في الفصل الأول من الكتاب الأخضر " أن كافة الأنظمة السياسية السائدة في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد ، ونتيجته دائماً فوز أداة حكم فرداً أو جماعة أو حزباً أو طبقة . وهزيمة الشعب أي هزيمة الديمقراطية الحقيقية"[2]فالنظرية العالمية الثالثة تتضمن نظره شاملة للإنسان والمجتمع في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية حيث أنها لم تختص علي حل إشكالية معينة وإنما هي نظرة شاملة الإنسان وللطبيعة ولله بغية الوصول إلي تأصيل عام ونظري وعملي[3] ولم تقتصر النظرية على المناداة بضرورة تطبيق الديمقراطية المباشرة وبشكل عام دون تحديد الأسلوب ، وذلك لضمان عدم الانقضاض على النظرية خاصة ولن تطور

---

[1] – الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، خطب وأحاديث الأخ قائد الثورة عن النظرية العالمية الثالثة، ج 1 ، الجماهيرية، 1976م، ص 90.

[2] – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ،الفصل الأول، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1984م، ص 6.

[3] – أحمد عبد الحميد الخالدي ، المرجع السابق ، ص 312 .

المجتمعات البشرية تترك رواسب من الإقطاعية والبرجوازية أو بقايا مستغلين ومتحكمين يفتشون على المداخل والفرص لإعادة سيطرتهم على الشعب ومقدراته[1] .

وقد اختصت النظرية في فصلها الأول بحل إشكالية أداة الحكم إذ أن الديمقراطية تعني سلطة الشعب وتحرير الإنسان من كافة أدوات التسلط والقهر وذلك إن المجتمعات التي تسود فيها طبقة معينة أو فئة معينة لا يمكن أن تسود فيها الديمقراطية الحقيقية ، ومن هذا المنطلق تبنت الديمقراطية في الجمهورية العربية الليبية كأساس للنظام السياسي وأقرت أن تكون الديمقراطية مباشرة ، حيث يحق لكل فرد مهما كان مستواه أن يمارسها ويباشرها ، وأن يساهم في عملية صنع السياسة العامة في ليبيا ، وأخذت الجمهورية في تلك الفترة تبحث لإيجاد الآليات المناسبة لنقل الديمقراطية من فكر إلي واقع من خلال المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وذلك لأن المؤتمرات الشعبية أمكنة قريبة من كل فرد[2]ونستوضح من ذلك توجيه النظام السياسي نحو المشاركة الشعبية وتمكين كل فرد منها وتحقيق الديمقراطية المباشرة، وجاءت النظرية في فصلها الثاني لحل المشكل الاقتصادي وذلك أن هذه المشكلة مازالت قائمة كمشكلة في ليبيا وحدها وإنما في العالم[3]وإذا ما تم تطبيق الاشتراكية الجديدة الواردة بالكتاب الأخضر فإن الديمقراطية سيكون محتواها الحقيقي وهو ما جاء في الفصل الأول وذلك بأن الناس متساوون في الجلوس على المقاعد في المؤتمرات الشعبية[4]وكان الهدف من الاشتراك هو قيام المؤسسات المشتركة التي يملكها الناس والأفراد

---

[1] – عبد الفتاح شحاده ، الديمقراطية بين النظرية العالمية الثالثة والمفاهيم المعاصرة ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1986م ، ص 132 .

[2] – فرج نصر بن لامه ، المؤتمر العلمي الأول لطلاب الدراسات العليا حول مساهمة معمر القذافي في الفكر الإنساني المعاصر ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر ، 2005م ، ص 15 .

[3] – السجل القومي لبيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي(1975م– 1976م) ، ص 59 .

[4] – معمر القذافي ، شروح الكتاب الأخضـــــــــر ، ج 2، بنغازي ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتـــاب الأخضـــر ، 2005م ، ص26.

لا الحكومة ، وان أي مؤسسة يجب أن يكون العاملين فيها هم ملاكها عن طريق المساهمة لكل فرد[1] وتعتبر الملكية الخاصة مقدسة عندما تكون من جهد الفرد نفسه[2] وبهذا الأسلوب الجديد فإن الجمهورية العربية الليبية كدولة قد أعطت منهجاً جديداً للتماسك السياسي ونموذجاً واقعياً وصيغة مبتكرة ، حيث أن هذه التجربة هي خلاصة كافة التجارب الإنسانية الهادفة لإقامة الديمقراطية الحقيقية[3].

والنظرية العالمية الثالثة بمعناها الواسع نظام انعتاقي يؤكد من جديد على كرامة الإنسان وحريته على المستوى الفردي والجماعي حيث إنها تؤكد على سلطة وكيان الشعب كقيم أساسية متضمنة في مفهومه الديمقراطي[4].

ومن هذا المنطلق أخذ الاقتصاد الليبي توجهاً شعبياً حيث عمل على تأميم الأصول التصنيعية والزراعية وساهم في تغيير هيكل الاقتصاد ، بالاعتماد على القطاع العام وتبني سياسة التوسع في الإنفاق لمواجهة نمو القطاع العام وخلق مواطن الاستخدام ، وتطوير القطاعات الاجتماعية ، ولتعزيز ذلك صدرت عدة تشريعات من أهمها تأميم التجارة الخارجية ، وحصر نشاط الاستيراد والتصدير على المنشآت والشركات العامة وصدور القوانين التي تمنع الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين من مزاولة الأعمال التجارية وصدور القوانين المتعلقة بإلغاء ملكية الأرض ، وترتب على ذلك الاعتماد على الخزانة

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 33 .

[2] – السجل القومي ببيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1988م – 1989م) ، ج 20، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989م ، ص 547 .

[3] – لطيف هاشم كزار و عبد السلام محمد العشاقي ، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة ، بنغازي ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الخضر ، 2005م ، ص 271 .

[4] – كوفي أبيس ، الديمقراطية ، بحث مقدم بعنوان الديمقراطية هي التحكم الشعبي وليست مجرد التعبير الشعبي ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1987م ، ص 158 .

العامة كممول رئيسي لكافة النشاطات الاقتصادية ، من خلال إيرادات النفط وأصبح القطاع العام هو المستخدم الرئيسي لقوة العمل في المجتمع[1] .

وجاءت النظرية في فصلها الثالث لحل المشكل الاجتماعي وذلك لأن محرك التاريخ الإنساني هو العامل الاجتماعي أي القومي فالرابطة الاجتماعية التي تربط الجماعات البشرية كلاً على حده من الأسرة إلي القبيلة إلي الأمة هي أساس حركة التاريخ كما تناولت النظرية موضوع الترابط الاجتماعي وأهمية المحافظة على التمسك الأسري والقبلي والقومي لما يوفره هذا التماسك من منافع ومزايا لمجتمع كتعميق ولاء الفرد لمجتمعه وشعوره بالانتماء له عن طريق توفير الحماية اللازمة له ، وتلبية متطلبات حياته اليومية[2]كما اهتم بالمرأة والأقليات والسود والتعليم والفنون والرياضة دورها في المشكل الاقتصادي ، وكيفية الحل لهذه المشاكل[3] .

إن هذه النظرية الجديدة جاءت كخلاصة لتجارب البشرية السياسية حتى يوم صدورها حيث أنها ضمت الدروس المستفادة للبشرية ويستخلص النتيجة أيضاً ، وتقوم الديمقراطية المباشرة في الكتاب الأخضر على أساس وحدة السلطة في المجتمع ، حيث أن المجتمع بكافة قدراته ومعطياته تحكمه وحدة القوي الشعبية ، هذا المفهوم مرتكز على أساس من الوعي الاجتماعي ، فالسلطة السياسية هي أرفع السلطات الاجتماعية ، وهي تكرس وتبلور المجتمع بما يتفق وطبيعة هذه السلطة فهي تدير المجتمع وتنظم علاقات

---

[1] - تقرير التنمية البشرية ، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس، 1999م ، ص 57 .

[2] - سليمان الدليمي ومحمد عبد المحسن ، التغير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي ، طرابلس ، ثالثة للطباعة والنشر ، 2001م ، ص 129 .

[3] - عبد السلام التونجي ، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال في ضوء فكر معمر القذافي ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط ثالثة، 1989م ، ص 100 .

الأفراد أو الطوائف أو القبائل وفقاً لنظام يحقق استمرار بقائها وتبعاً لماهية هذه السلطة تتحقق السيادة أو تنتفي إذا لم تكن بكافة معطياتها موحدة في يد الشعب ، بمعنى أن تكون الجماهير هي الممارسة للسياسة[1] .

وترى النظرية العالمية الثالثة أن أداة الدولة الرئيسية الحكومة محكوم عليها بالزوال خلافاً للنظرية التقليدية التي تعتبرها ظاهرة حتمية وأبدية ويقوم ذلك الاعتقاد على تصورها بحل المشكل الديمقراطي بالأسلوب المباشر وأن الدولة التي تجسد الأمة وتحكم نيابة عنها محكوم عليها بالزوال مثل سائر أدوات الحكم عدا الجماهير الشعبية وقد أشار قائد الثورة في هذا الصدد إن الأحزاب والحركات السياسية أو الشخصيات السياسية في العالم همها هو الوصول إلى خلق أداة للحكم تتماشى مع مصالحها، ويعتقد أصحابها أن أداة الحكم هذه إذ تكونت فستحل مشكل الحرية والمشكل الاقتصادي ، ولكي تحل المشكلة لا بد أن يصل صاحب الحل إلى السلطة إلى الحكم وهذا يعني أن الصراع كله يدور حول أداة الحكم[2] وفي هذا الخصوص ألقى قائد الثورة بعد العيد السادس للثورة وبعد صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر سلسلة طويلة من المحاضرات في قيادة التنظيم ورؤساء اللجان الشعبية وطلاب الجامعات والمدارس الثانوية والمعاهد يناقش ويوضح الأبعاد العميقة لفلسفة التغير ومتطلبات مرحلة التحول ، وقد طرح الشكل الجديد للمؤتمرات الشعبية والاتحادات والروابط المهنية لتأكيد الديمقراطية المباشرة[3] .

وفي نهاية الدورة الثانية العادية لمؤتمر الشعب العام في 24 فبراير1976م طرح العقيد معمر القذافي مشروع إعلان قيام سلطة الشعب ، ورفض المؤتمر بالإجماع مجرد

---

1 – أحمد عبد الحميد الخالدي ، المرجع السابق ، ص 314 .

2 – صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص 134 .

3 – محمد شحات ، المرجع السابق ، ص 127 .

مناقشة المشروع لأنة لم يطرح على المؤتمرات الشعبية الأساسية ، وبالتالي لم تتخذ هذه المؤتمرات قرارات بشأنه فقد كان هناك خلاف إجرائي بين المؤتمر من جانب والعقيد معمر القذافي من جانب آخر لم يكن هذا الخلاف شكلي وإنما كان أعمق من ذلك بكثير . حيث كان مشروع الإعلان المطروح يتضمن إلغاء مجلس قيادة الثورة وبالتالي رئاسة العقيد القذافي لهذا المجلس وكذلك إلغاء الحكومة وإعطاء كل السلطة لمؤتمر الشعب العام _ بوصفه ملتقاً عاماً للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط _ ليصبح هو الذي يختار رئيسه المحدود الصلاحيات تماماً واعتبرت هذه القضية الجوهر في الاختلاف حول الإعلان والتي اتخذت صورة خلاف إجرائي مع قليل من التدخل في صميم الموضع في نهاية دور الانعقاد الثاني للمؤتمر[1].

وقد توصل العقيد معمر القذافي إلي حل وسط بينه وبين المؤتمرات هو أن يعرض مشروع الإعلان على المؤتمرات الشعبية[2] وفي حديث للعقيد حول إعلان قيام سلطة الشعب في 29 ديسمبر1976 م إلي جماهير الشعب الليبي في كافة أنحاء الجمهورية حيث كانت المؤتمرات الشعبية وفي مستهل مناقشتها المصيرية حول قيام سلطة الشعب أكد على ضرورة انعقاد المؤتمرات في توقيت واحد وأن تستمر طيلة الشهرين القادمين يناير وفبراير من نفس العام مناقشة هذا الإعلان ، وحث جميع أفراد الشعب على المشاركة في هذه المناقشة ، وقد رفعت القيود عن المناقشات ، حيث إن المناقشة مفتوحة ولا قيود عليها ، ووضع في جدول الأعمال مناقشة المقدمة للإعلان لأنها ستقرأ من قبل الأجيال القادمة وكذلك اسم الجمهورية وكذلك أن القرآن الكريم شريعة المجتمع ، وهذه تم إقرارها ،

---

[1] – المرجع نفسه ، ص 128 .

[2] – صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص 135 .

والكيفية التي تدار بها سلطة الشعب ، ومن الذي سيحكم وكيفية حكم الشعب نفسه بنفسه ، ورئاسة مؤتمر الشعب العام وأمانة المؤتمر[1]ومن خلال هذه المناقشات أصرت المؤتمرات الشعبية الأساسية تمسكها بقائد الثورة وعلى بقاء مجلس قيادة الثورة أياً كان التغير الذي سيحدث على النظام الأساسي للمؤتمرات ، وفي نهاية الاجتماع الذي أنعقد بمدينة سبها أصدر مؤتمر الشعب العام قراراته التاريخية بإعلان قيام سلطة الشعب[2].

---

1 - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث القائد معمر القذافي(1976م- 1977م) ، ص 271 .

2 - صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص 271 .

إعلان قيام سلطة الشعب 2 مارس 1977م

حددت وثيقة إعلان سلطة الشعب التي صاغها الملتقى العام لمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام[1] بتاريخ 2مارس1977م ، وكان من أهم النتائج القانونية التي ترتبت على صدوره إلغاء الأحكام المنظمة الممارسة سلطة الشعب في ليبيا والمنصوص عليها في الإعلان الدستوري الصادر عام 1969م وبالرغم من أن الإعلان لم ينص صراحة على هذا الإلغاء إلا أنه يستنتج ضمنياً نتيجة التنظيم الموضوع الواحد بطريقة مختلفة أو مغايرة .

ومنذ هذا الإعلان فإن النظام السياسي الليبي والإداري قد استند على التصور الذي قدمته النظرية العالمية الثالثة ، ويقوم من حيث مؤسساته وقوانينه على وثيقة هذا الإعلان والذي أحدث تغيرات جذرية وجوهرية في المؤسسات والبنى السياسية بقيام المؤتمرات الشعبية الأساسية[2] اللجان الشعبية وإن إعلان قيام سلطة الشعب لم يتم بين ليلة وضحاها بل جاء بعد أن مرت البلاد بالعديد من المراحل والإجراءات التي حاولت إعطاء فرصة للمشاركة السياسية في الحكم ، والتي يمكن إجمالها في مرحلة تفجير الثورة 1969م ، وقيام الاتحاد الاشتراكي ومرحلة الثورة الشعبية وما تلها من تعديلات في النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي وتعديله وظهور ملامح النظرية العالمية الثالثة وصدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر عام 1976م[3].

---

[1] – وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، مطابع وزارة العدل ، السنة الخامسة عشر، العدد 51 ، 1977م ، ص 65 ، للمزيد انظر ملحق رقم (18) .

[2] – يوسف محمد الصوني ، قضايا الجندر في النظرية الجماهيرية وإشكالات المشاركة السياسية للمرأة ، مجلة دراسات ، العدد 7 ، 2001م ، ص 194 .

[3] – محمد فرج فلفل ، الرقابة على دستورية القوانين في ليبيا ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية الحقوق رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1998م ، ص 569 .

واحتوي الإعلان تحديد توجهات المجتمع السياسة والاقتصادية والاجتماعية والقومية والعالمية وبين نظام الحكم في ليبيا وكيفية ممارسة السلطة السياسية وأدوات ممارسة هذه السلطة وقد تكون الإعلان من مقدمة و ديباجة وأربعة بنود[1]وجاءت وثيقة الإعلان " أن الشعب العربي الليبي المجتمع في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ، مؤتمر الشعب العام ، وانطلاقاً من البيان الأول للثورة وخطاب زواره التاريخي ، واهتداء بمقولات الكتاب الأخضر وحيث تعد هذه النقاط هي البداية للتوجه نحو سلطة الشعب، وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية وعلى الإعلان الدستوري الصادر في 11 ديسمبر1969م وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الأول في الفترة من 15-18 يناير1976م ودور انعقاده الثاني في الفترة 13- 24 نوفمبر1976م وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم ، العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوحدويين الأحرار، تتويجاً لجهاد الآباء والأجداد الذين ضد الاستعمار ، من قيام النظام الديمقراطي المباشر ويري فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية .

وهو يجسد الحكم الشعبي في ليبيا، إقرار لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه ، يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها ، فوق أرضه ، وفي أي مكان من العالم، وحمايته للمضطهدين من أجلها ، ويعلن تمسكه بالاشتراكية ، تحقيقاً لملكية الشعب ، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة ، ويعلن تمسكه بالقيم الروحية ، ضماناً للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية ويؤكد سير الثورة الزاحفة بقيادة الشعب ،وقطع الطريق نهائياً على كافة

---

[1] – عويدات عاشور النوبي ، تنظيم السلطة السياسة في ليبيا وممارستها ، بغداد ، كلية القانون جامعة بغداد ، رسالة ماجستير، غير منشورة ، 2002م ، ص 47 .

أنواع أدوات الحكم التقليدية ، من الفرد والعائلة والقبيلة ، والطائفة والطبقة ، والنيابة ، والحزب ومجموعة الأحزاب ، ويعلن استعداده لسحق أية محاولة مضادة لسلطة الشعب سحقاً تاماً ..

إن الشعب العربي الليبي ، وقد استرد زمام أمره ، وملك مقدرات يومه وغده ، مستعيناً بالله ، متمسكاً بكتابه الكريم أبدا ، مصدر الهداية وشريعة للمجتمع ، بصدد هذا الإعلان إيذانا بقيام سلطة الشعب ويبشر شعوب الأرض بانبلاج عصر الجماهير[1] .

أولاً : يكون الاسم الرسمي لليبيا : الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ثانياً : القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ثالثاً : السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه ويمارس الشعب سلطته ، عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، والنقابات والاتحادات ، والروابط المهنية ، ومؤتمر الشعب العام ، ويحدد القانون نظام عملها .

رابعاً : الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنه ، وعن طريق التدريب العسكري العام ، يتم تدريب الشعب وتسليحه ، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكري العام"[2].

وتعتبر مقدمة الإعلان على أنه صدر من الشعب واهتداءً بمقولات الكتاب الأخضر وهذا يعني أن الكتاب الأخضر هو الأصل النظري والمنبع الفكري للنظام السياسي الليبي

---

1 – وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، الجريدة الرسمية،الجمهورية العربية الليبية المرجع السابق ، ص 65 .

2 – نفس المرجع ، ص 65 .

ونصوصه _ التي أوضحت المرجعية التي يمكن بها تحقيق سلطة الشعب _ وهي المقياس والمرجع في تقويم التطبيق الليبي ومدي اقترابه من المثال الوارد في الكتاب الأخضر ، وبالعودة إلي الأصل النظري والمنبع الفكري للنظام السياسي الليبي ولا سيما فيها يتعلق بتنظيم السلطة السياسية وممارستها نجد أن الكتاب الأخضر يحدد كيفية إقامة سلطة الشعب ، وهي التي تبناها الإعلان بشكل موجز ، وكما نري أن الفقرة الثانية جاء فيها بأن القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، ويبدو واضحاً اتجاه الإعلان إلي المصدر الإلهي الموحي به وهو القرآن الكريم ، وهذا يعني الإلزام للمشرع باتخاذ القرآن الكريم شريعة له[1] .

فتتوافق التشريعات التي تضعها المؤتمرات الشعبية الأساسية مع الأحكام الواردة فيه ، وبهذا أصبح القرآن قيداً أساسياً ومطلقاً على سلطة المشرع ، لأن قواعده وأحكامه تتصف بالسمو بحكم مصدرها الإلهي وهدفها في تحقيق الخير المطلق ، وأن تعاليم القرآن الكريم من حيث المبدأ هي قواعد دينية لا يلتزم الناس بالعمل فيها وفقها إلا بوازع من ضمائرهم ، وهي لا تكتسب قوة الإلزام التي تحظي بها قواعد القانون إلا عندما يتدخل المشرع ويضع قواعد قانونية تتضمن الإحكام القرآنية ، ويمكن القول أن الإلزام هنا هو بسلطان الدولة لا بسلطان الدين وهذا يقود إلي أن الخطاب في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب موجه إلي المشروع لا إلي الكافة ولا إلي القضاء لأنه يلفت نظر المشروع إلي وجوب استلهام قواعد في كل ما يعرض له من أمور من القرآن الكريم[2].

---

[1] ـ الصديق الشيباني ، المرجع السابق ، ص 168 .

[2] ـ عوجات غدور الدوبي ،المرجع السابق ، ص 49.

ويترتب على ذلك أن الترجمة القانونية لمبدأ المشروعية تجعل من أحكام القرآن الكريم ، القواعد العليا واجبة الإتباع في مواجهة الجماهيرية، وتستمد المؤتمرات الشعبية الأساسية سندها منها عندما تسن قانوناً جديداً فلا تملك أن تخالفها أو تخرج عليها وبذلك فإن كل قانون يجب أن يصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية هو متفق في أحكامه مع النص القرآني ، ولا يكون القانون صحيحاً ولا قابلاً للنفاذ إذا صدر مخالفاً للقرآن الكريم وعليه يحق الطعن في مشروعية كل قانون يصدر عن المؤتمرات الشعبية الأساسية ويتضمن نصه مخالفة أو خروجاً عن أحكام القرآن الكريم ، أما ما يتجاوز القرآن الكريم من مصادر معروفة للشريعة الإسلامية فهي ليست مفيدة للمؤتمرات الشعبية الأساسية ، وهي تمارس اختصاصها التشريعي فتستطيع الأخذ منها بما تريد من أحكام ولا معقب عليها إذا خالفتها أو خرجت عنها وفي الوقت نفسه تستطيع المؤتمرات الشعبية الأساسية أن تستند إلي السنة النبوية الشريفة في معالجة أي أمر من أمورها تريد تنظيمه بواسطة إصدار قانون[1].

وتبين لنا من الوثيقة أساس نظام الحكم في ليبيا شعبياً ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه . وممارسة سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية ، واللجان الشعبية ، والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها[2]ونستنتج من الفقرة السابقة ما يلي :

---

[1] - المرجع نفسه،ص 50 .

[2] - وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ،الجريدة الرسمية ، الجمهورية العربية الليبية ، ص 65 .

إن النظام السياسي:- هو نظام ديمقراطي مباشر وغير نيابي فالشعب هو صاحب السلطة ولا سلطة لسواه ، هذا تحديد حاسم باتعدام مؤسسات لممارسة السلطة تسبق الشعب أو أنها فوق الشعب أو لا تنتمي إلي أصل ومنبت شعبي[1].

وجاء الإعلان ليحدد بأن السلطة كلها للشعب وهذا يعني أنه يستحوذ على حق ممارسة جميع وظائفها بواسطة أدوات شعبية تنبثق عنه ، وتتولي ممارسة السلطة الشعبية في مجال التشريع والتنفيذ وفق الكيفية التي حددها المنبع الفكري والأصل النظري الذي يستند إليه النظام والذي جاء فيه لا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة وهو المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، يقسم فيها الشعب إلي مؤتمرات شعبية أساسية ويختار كل مؤتمر أمانة له ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير أساسية ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية .

وإن ما تناولته المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية[2].

والملاحظ أن الإعلان عندما حدد كيفية ممارسة السلطة الشعبية المباشرة قد جاء فيه ممارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب ، ويحدد القانون أختصاص كل اتحاد ونقابة حسب اختصاصها حيث إنها احدي أدوات ممارسة السلطة السياسية داخل المؤتمرات المهنية في المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وحدد العلاقة فيما بينها بشكل تصير فيه

---

1 – عويدات غندور قنوبي المرجع السابق ، ص 51 .

2 – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، ص 48 ص.

اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة وبهذا تصبح الإدارة الشعبية والرقابة الشعبية[1].

و جعلت ممارسة السلطة السياسية في المؤتمرات الشعبية الأساسية وهي التي تختار من بين أعضائها لجانا شعبية تتولى تنفيذ ما يصدر عنها سواء كان في صورة تشريعات أو قرارات ولا سيما أن المنبع الفكري للنظام السياسي الليبي – الكتاب الأخضر – قد تحدث عن الإنسان بصفته عضواً في وظيفة أو في مهنة ، وهي تسوغ وجود مصالح مشتركة لأصحاب الوظيفة الواحدة أو المهنة الواحدة فأورد نصاً جاء فيه " أن الموظفين جميعاً _الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية _ ينتمون وظيفياً أو مهنياً إلى فئات مختلفة لذا عليهم أن يشكلوا مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم ، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية[2].

و يتضح لنا أن ممارسة السلطة الشعبية المباشرة تكون عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية ، أما الاتحادات والنقابات والروابط المهنية فهي تجمعات أصحاب الوظيفة الواحدة أو المهنة الواحدة والغاية من تكوينها الدفاع عن المصلحة المشتركة للمنتمين إليها بصفتهم أعضاء في المؤتمرات مهنية أو وظيفية يكونوها[3]وهذا ما أكدته لاحقاً عليه الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان الصادرة ، وهذا يتميز النظام السياسي الليبي القائم على سلطة الشعب من الأنظمة السياسية التي توجد فيها منظمات

---

1 – عويدات غدور المنوبي المرجع السابق ص 52 .

2 – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، ص 48.

3 – عبد السلام المزوغي ، النقابات والاتحادات والروابط المهنية دورها في الحياة السياسية ، طرابلس، منشورات جامعة ناصر ، 1995م ، ص 100 .

كالنقابات والجمعيات . يلاحظ أنها تتوجه مباشرة إلي الحكومة لعرض مطالبها أو التفاوض معها ، بدلاً من أن تتوجه إلي البرلمان للتداول مع البرلمان .

إن الشعب ليس مصدراً للسلطة فقط بل يمارسها لأنه إذا كان للسلطة أن تنقل إلي الشعب فإن المطلب الديمقراطي يقضي بأن يمارسها الشعب فعلاً وفقاً للأهداف التي يحددها ويمارس الشعب السلطة بواسطة أدوات شعبية هي المؤتمرات الشعبية الأساسية التي ستتولى مهمة التشريع ، واللجان الشعبية التي ستتولى مهمة التنفيذ ، والاتحادات والنقابات والروابط المهنية والتي ستلتقي جميعها بعد ذلك في مؤتمر الشعب العام[1].

وتمتع الإعلان عن قيام سلطة الشعب بخصائص عامة حيث تميز عن بقية الإعلانات الدستورية وهي خصائص ينبغي البحث فيها لتبين الأثر الذي تتركه في طبيعة هذه الوثيقة وفي طبيعة النظام السياسي الذي يستند في وجوده إليها وهذه الخصائص هي :

أولاً : وثيقة ذات طبيعة موجزة تعد الوثيقة من أكثر الوثائق تركيزاً وإيجازاً – مقدمة وأربع مواد – وقد صدرت عن مؤتمر الشعب العام بالرغم من أن مقترح الإعلان الذي عرض على المؤتمرات الشعبية الأساسية احتوي على الكثير من الأحكام التفصيلية[2] وهذا يؤكد رغبة المؤتمرات الشعبية الأساسية في توفير المرونة لتفاعل النظام السياسي المثبت في الإعلان مع الواقع الذي سيطبق فيه وترك تنظيم عمل مؤسسات سلطة الشعب ، وتحديد العلاقة بينها إلي المؤتمرات الشعبية الأساسية لتضع في ذلك القوانين بحكم اختصاصها ، بوصفها سلطة تشريعية مع احتفاظها بحق تعديلها كلما وجدت لذلك موجباً .

---

1 – عويدات غدور الشنوبي ، المرجع السابق ، ص 53 .

2 – السيد الصديق الشيباني ، المرجع السابق ، ص 185 .

ثانياً : خلو الوثيقة من النص على إجراءات تعديلها : لما كانت القاعدة هي أن الدساتير التي تخضع للتعديل وفقاً لآلية محددة وضمن منظومة من الإجراءات موصوفة ، هي الدساتير الجامدة[1]وكان إعلان سلطة الشعب يحتوي على نص لا يمكن تعديله إلا إذا رأت المؤتمرات الشعبية ضرورة لذلك ويتم تعديله وفقاً للطريقة نفسها التي أصدرته بها ، ولا سيما أن إعلان سلطة الشعب هو فعل ذو طبيعة تشريعية قامت به المؤتمرات ، ولا موجب لأن تمنع المؤتمرات نفسها من تعديله ، لأنها لم تتنازل عن الاختصاص التشريعي لجهة أدنى منها ، لكن المؤتمرات الشعبية الأساسية قد اتجهت إلى إضفاء صفة الثبات على الإعلان عندما أصدرته موجزاً وقصرت دوره السياسي والدستوري على إقامة سلطة الشعب ، وبينت فيه صورة النظام السياسي بسيادة الشعب وأنه يتمتع بهذه السيادة من خلال ممارسة السلطة ثم خلق أدوات ممارسة هذه السلطة وهي المؤتمرات واللجان الشعبية وملتقاها العام على مستوى الدولة (مؤتمر الشعب العام)[2].

كذلك أشار نص الإعلان على المصدر المادي الذي تستمد القوانين شرعيتها منه وهو القرآن الكريم ، تراسم الدولة الذي يستند في دلالته إلى الأسس والمبادئ التي احتواها الإعلان ، وجميعها أركان يقوم عليها النظام السياسي الذي أعلن عن قيامه بموجب هذه الوثيقة مما يجعل تعديله بمنزلة تراجع إلى نظام آخر ، وذلك يتعارض مع نص الإعلان نفسه الذي جاء فيه " أن الشعب العربي الليبي وهو يجسد الحكم الشعبي إقراراً لسلطة

---

1 - إبراهيم أبو خزام ومبلود المهدبي ، شروح في قانون الدستور الليبي ، جـ1، طرابلس ، مكتبة طرابلس العالمية ، 1996م ، ص 335.

2 - عويدات غدور المتوبي ، المرجع السابق ، ص 55 .

الشعب الذي لا سلطة لسواه يعلن قطع الطريق نهائياً على أنواع أدوات الحكم التقليدية كافة[1].

ثالثاً : سمو وثيقة إعلان سلطة الشعب إن ما تتمتع به وثيقة إعلان سلطة الشعب من سمو لا يرجع إلي أسباب شكلية بالنظر إلي تشابه الإجراءات التي صدرت بموجبها مع الإجراءات التي تتبعها المؤتمرات الشعبية الأساسية في إصدار القوانين العادية فمناط سموها إنما يكون بالاحتكام إلي المعيار الموضوعي ، وذلك من خلال النظر إلي الموضوعات التي تنظمها ، فهي ذات طبيعة دستورية لتعلقها بنظام الحكم فمقدمة الوثيقة حددت التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام ، ثم بينت بنود الوثيقة الأربعة شكل الدولة ومصدر المشروعية ونظام الحكم وحددت كيفية ممارسة السلطة السياسية والدفاع عن الوطن ، أما المسائل التي تتأثر بتطور الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً فقد بقيت خارج هذا الإعلان وبقي الشعب مختصاً عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية بتنظيمها بواسطة قوانين تصدر عنها ولها حق تعديلها كلما تبين لها ضرورة لذلك[2]ممارستها وطريقة الممارسة حددت بموجب الإعلان ، فهي تستمد وجودها منه وتمارس وظيفتها حسب نصوصه . ووفقاً لهذا الأساس ينتهج أسلوب الديمقراطية الشعبية المباشرة والمؤسسة على ما جاء بالنظرية العالمية الثالثة.

رابعاً : علاوة على النظام السياسي فإن النظام الاقتصادي ينتهج أسلوب الاشتراكية وفقاً للمفاهيم التي جاءت بها في الكتاب الأخضر أساساً للعلاقات الاقتصادية .

---

1 – خليفة صالح لعواس ، النظام السياسي في ليبيا بعد الثورة وأثره على النظام الإداري ، بيروت ، جامعة بيروت ، كلية الحقوق ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م ، ص 299 .

2 – المرجع نفسه ، ص 299 .

خامساً : أن هذه الوثيقة وانطلاقاً من الأساس الفلسفي الذي يعتمد عليه فإنها تدعو إلى تحطيم الاحتكارات في كل المجالات وعلى الأخص عوامل القوة التي تؤدي إلى إيجاد خلل في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وبالتالي فإنها تدعو إلى المجتمع الذي يسيطر فيه الشعب بكل أفراده على السلطة من خلال ممارسة الشعب لسلطة وكذلك الثروة من خلال تحقيق الاشتراكية الجديد[1] .

---

1 - فرج مفتاح طلوبه ، المصادر النظرية لتنظيم الدستوري في الجماهير ، بنغازي – ليبيا ، جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2000م ، ص 79 .

الهيكلية التنظيمية لسلطة الشعب

استناداً إلي وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب وتمشياً مع مقولات الفصل الأول من الكتاب الأخضر أصبحت المؤتمرات الشعبية في ليبيا هي الوسيلة للديمقراطية الشعبية[1] .

وكما ذكرت سابقاً الكيفية التي تمت فيها تقسيم ليبيا وذلك إلي مؤتمرات شعبية أساسية حيث يختار كل مؤتمر لجانه القيادية وتتكون من مجموع اللجان مؤتمرات غير أساسية لكل منطقة ، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات لجاناً إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية وتعتبر هذه اللجان التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي عليها تنفيذ السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة واعتبرت المؤتمرات في الجماهيرية هي الأداة الوحيدة التي يحكم من خلالها الشعب نفسه بنفسه .

وبهذا يتضح لنا معالم السياسة الجديدة التي رسمت منذ إعلان سلطة الشعب والتي تعتبر مغايرة تماما للفترة السابقة وهي سياسة المؤتمرات الشعبية[2]، فمن مهامها رسم السياسة الداخلية والتي عادة ما تشمل القضايا العامة ومشروعات القوانين ومشروعات الميزانيات وخطط المجتمع التنموية وسياسته العامة ورسم وإقرار السياسة الخارجية وفق توجيهات المجتمع وأهدافه الوطنية والقومية والعالمية وللمؤتمرات أمانات ولهذه الأمانات مهام هي :

أولاً : الإعداد لانعقاد المؤتمر الشعبي الأساسي في دورته العادية ، والاستشارية .

ثانياً : ضبط جلسات المؤتمر الشعبي الأساسي عند الانعقاد .

---

[1] - السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1976م – 1977م) ، ص 324 .

[2] – صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص 136 .

ثالثاً : صياغة قرارات و توصيات المؤتمر الشعبي الأساسي .

رابعاً : المتابعة المستمرة لتنفيذ قرارات المؤتمر الشعبي الأساسي[1].

كما حددت وثيقة – إعلان قيام سلطة الشعب – عن هيكل سلطة الشعب حيث تضمنت المادة الثالثة منها " السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية .

ومع تنظيم الشعب في مؤتمرات شعبية مع مراعاة في تحديد النطاق الجغرافي لكل مؤتمر شعبي أساسي وتحديد الحدين الأدنى والأعلى المقررين لسكان المؤتمر باستثناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في المناطق النائية وتكون العضوية في المؤتمر الشعبي الأساسي مفتوحة لكل المواطنين الذين أكملوا سن السادسة عشر[2]حيث على كل عضو أن يسجل عضويته في المؤتمر الذي يقيم بدائرته إقامته الفعلية وتكون لكل مؤتمر أمانة إدارية تختار بطريق التصعيد المباشر[3] من قبل أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي وتنعقد هذه المؤتمرات مرة كل أربعة شهور ويجوز دعوتها للانعقاد في دورات غير عادية بدعوة من أمانة مؤتمر ، أو بطلب من معظم أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي ، أو بدعوة من مؤتمر الشعب العام .

وجاء تعريف المؤتمرات الشعبية في الكتاب الأخضر بأنها الوسيلة الوحيدة لتحقيق الديمقراطية الشعبية المباشرة[4]وتطرق الفقه الدستوري الليبي وكذلك الباحثون في النظرية العالمية الثالثة إلى محاولة تعريف المؤتمرات الشعبية باعتبارها مصطلحاً جديداً يدخل

---

[1] – وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ، الجريدة الرسمية ، ص 65 .

[2] – قانون رقم (1) لسنة 1984م . الجريدة الرسمية ، الجماهيرية العربية الليبية ، طرابلس ، أمانة العدل ، العدد 18 ، 1984م ، ص 3 .

[3] – عملية يجتمع فيها أعضاء المؤتمر الشعبي الأساسي في مكان للتجمع ويتم اختيار أعضاء الأمانة عن طريق الترشيح أولاً ثم يتم تصعيدهم برفع الأيدي ويتم حصر الأصوات مباشرة في قاعة الاجتماع .

[4] – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول ، ص 45 .

القاموس السياسي والدستوري لأول مرة وعرف البعض أن المؤتمرات الشعبية بأنها التنظيم السياسي الوحيد الذي يجمع كل الجماهير الشعبية دون استثناء[1]كما عرفها آخرون بأنها الوسيلة السياسية لممارسة السلطة[2]ومنهم من يرى بأنها الوسيلة العلمية لممارسة الديمقراطية المباشرة أو هي الوسيلة العلمية لتطبيق مبدأ الشورى[3]ويرى آخرون بأن المؤتمرات الشعبية هي بناء تنظيمي ذو طابع سياسي يضمن للمواطنين ممارسة السلطة العليا في المجتمع بصورة مباشرة دون نيابة أو تمثيل[4]وعرف المعجم الجماهيري للمؤتمرات الشعبية بأنها " وسيلة السلطة الشعبية في المجتمع الجماهيري وهي البناء التنظيمي الذي يضم كل أفراد الشعب ليتم من خلاله مناقشة الآراء كافة وصولاً إلى اتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية[5].

وكان الطابع السياسي للمؤتمرات الشعبية هو أن هذه المؤتمرات عبارة عن تجمع كافة جماهير المؤتمر الشعبي الأساسي ، وتمارس وظيفة سياسية تشريعية تتمثل في اتخاذ القرارات السيادية في العديد من المجالات ، فهي تتولى إصدار القوانين ، كما تتولى اتخاذ القرارات في القضايا العامة والتقارير العامة ، السياسة الخارجية ، كما تصدر القرارات المتعلقة بمتابعة الميزانية العامة لدولة ، وكذلك مراجعة القرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية في الدورة السابقة ، و تمارس السلطة بالكامل عن طريق المؤتمرات الشعبية

---

[1] – حسنى الرحيبي الصادق ، النظام الجماهيري ونظم الديمقراطيات التقليدية في العالم ، سلسلة كتاب الزحف الأخضر ، 1997م ، ص 169 .

[2] – الصديق الشهباني ، المرجع السابق ، ص 203 .

[3] – سليمان صالح الغزال ، حق الأفراد في المشاركة في الشئون العامة دراسة القانونية مقارنة في ضوء التشريع الليبي ، الإسكندرية ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، 1996م ، ص 68.

[4] – إبراهيم أبو خزام ، المرجع السابق ، ص 337 .

[5] – مجموعة باحثين ، المعجم الجماهيري مصطلحات النظرية العالمية الثالثة طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989م ، ص 127 .

واللجان الشعبية ، ثلاثة أرباع الجماهير المنظمة للمؤتمر ، وهي صاحبة السلطة كل السلطة في الجماهيرية ولا سلطة لسواه ، ولها القرار ، ولها وحدها حق إصدار القوانين ولها وحدها سلطة تشكيل اللجان الشعبية في كل مكان من الجماهيرية ، من لجان المحلات حتى الجنة الشعبية العامة[1] .

وكان الطابع الإداري للمؤتمرات الشعبية هي تولي أعمال إدارية تنظيمية تتعلق بتصعيد اللجان الشعبية وكذلك القيام ببعض أعمال الاعداد للمؤتمر قبل الانعقاد من قبل بعض أعضاء المؤتمر ، وكذلك المشاركة الشعبية فيما يتخذه المؤتمر من قرارات كالأعمال التطوعية المختلفة وأعمال الحراسة الذاتية ، المناوبة الشعبية والقيام بحملات التشجير الجماعية ، وكذلك أعمال الإدارة الذاتية وذلك من أجل تنفيذ القرارات التي أتخذها ، والمبادئ التي اعتنقها من أجل خلق المجتمع النموذجي مثل المدرسة يخدمها طلابها والجامعة يخدمها طلابها والمؤسسة يحرسها المنتجون بها ، والبيت يخدمه أهله ، كل ذلك في إطار العمل الجماعي المنظم[2]وللمؤتمر الشعبي دور رقابي ويشكل ركيزة أساسية فيما يتعلق بالرقابة ، والرقابة الشعبية تختلف عن الرقابة في الأنظمة النيابية ، والتي تعرف بأنها رقابة الشعب على الحكومة ، وإنما يقصد بالرقابة الشعبية هنا هي رقابة الشعب على نفسه[3] .

وكانت أهم اختصاصات المؤتمرات الشعبية الأساسية هي :-

أولاً : إقرار القوانين في مختلف المجالات بالجماهيرية .

---

1 - صبيح بشير مسكوني ، في مفهوم الإدارة الشعبية ، ج 8، مجلة الدراسات القانونية ، بنغازي ، جامعة قاريونس ، 1979م ، ص 136 .

2 - محمد الفلاح ، الإدارة الذاتية بين النظرية والتطبيق ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1992م ، ص 97 .

3 - صبيح بشير مسكوني ، في مفهوم الإدارة الشعبية ، ص 163 .

ثانياً : وضع إقرار الخطط الاقتصادية والميزانيات العامة .

ثالثاً : وضع السياسات العامة في مختلف المجالات .

ولهذا نجد أن المؤتمرات الشعبية تمارس اختصاصات متعددة فلها اختصاص تشريعي و سياسي واختصاص تنفيذي إداري و مالي واختصاص رقابي[1] وتختص المؤتمرات الشعبية من الناحية التشريعية بمناقشة مشروعات القوانين الواردة من مؤتمر الشعب العام وإبداء الرأي النهائي فيها باعتبارها ستطبق على أعضاء المؤتمر بعد صياغتها بشكل نهائي ويتخذ المؤتمر الشعبي السياسي جملة القرارات والتوصيات المحلية حيث أن القرارات الصادرة عنه ذات الطابع المحلي ترتقي إلى مرتبة الصيغة القانونية وتكون واجبة التنفيذ حيث أنها لا تكون بهذه الصفة إلا بعد صياغتها وتلاوتها في مؤتمر الشعب العام ونشرها في الجريدة الرسمية وذلك فيما عدا ما يكون منها ذو طابع محلي ولا يتعارض مع قوانين أو قرارات نافذة للمؤتمرات الشعبية الأساسية ، أو مع الاختصاصات المسندة قانوناً للجان الشعبية[2] .

أما بالنسبة للمؤتمر الشعبي بالشعبية فهو ، ملتقى أمناء المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق الشعبية وما في حكمها من التقسيمات الإدارية وأهم اختصاصاتها هي :

أولاً : تجميع القرارات للمؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في نطاق الشعبية .

ثانياً : متابعة الإجراءات التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق الشعبية واقتراح الحلول المناسبة لما يعترض تنفيذها من صعوبات .

---

[1] – هانز بيتر ماتس ، مشكلة الديمقراطية وإمكانية تطبيقها في ألمانيا الاتحادية انطلاقاً من دستورها ، بحث مقدم ضمن كتاب قضايا سياسية ، طرابلس ، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1984م ، ص 133 .

[2] – قانون رقم (1) لسنة 1996م ، الجريدة الرسمية ، الجماهيرية العربية الليبية ، مطابع أمانة العدل ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد 18 ، 1996م ، ص 7 .

ثالثاً : متابعة أعمال اللجان الشعبية ، وعقد اجتماعات تقابلية معها .

رابعاً : مسألة أمين وأعضاء اللجان الشعبية والمشاركة في اختيار أمينها وفي اختيار الأمناء المساعدين للجان الشعبية العامة النوعية .

خامساً : قبول استقالة أو إبقاء أمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية أو إعفائهم من مسؤولياتهم .

سادساً : متابعة اجتماعات المؤتمرات الشعبية الأساسية الواقعة في دائرة اختصاصه.

سابعاً : التنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام في الأمور التنظيمية المتعلقة بالمؤتمرات الشعبية الأساسية في نطاق الشعبية[1] .

أما النقابات والاتحادات والروابط المهنية تتكون من المواطنين المنتمين إلي مهنة ما أو وظيفة ما وتكون عضوية الفرد فيها إلي جانب عضويته في المؤتمر الشعبي الأساسي الذي ينتمي إليه بحكم إقامته السكنية ، ويعقد المؤتمر المهني جلساته ، ويختار أمانة له عن طريق التصعيد المباشر كما يحدث في المؤتمرات الشعبية الأساسية ، ويختص المؤتمر المهني بمناقشة الأمور والقضايا المهنية ومشاكل المنتمين للمهنة وتتم فيه صياغة التوصيات المطلوبة لتنقل بعد ذلك إلي المؤتمرات الشعبية لتناقشها وتتخذ فيها القرارات تراها مناسبة[2] .

أما اللجان الشعبية حيث إنه في ظل سلطة الشعب فلابد من وجود أداة تنفيذ فعالة ، وذلك لتنفيذ القوانين والقرارات التي أقرتها الجماهير في المؤتمرات الشعبية

---

[1] – قانون رقم (9) ، لسنة 1989م ، الجريدة الرسمية ، أمانة مؤتمر الشعب العام ، مطابع أمانة العدل ، العدد 25 ، السنة السابعة والعشرون ، 1989م ، ص 7 .

[2] – مسعود حسن خليفة النائب ، المرجع السابق ،167 .

وصـــدرت بصياغة موحدة عن مؤتمـــر الشعب العام ، وهـــذه الأداة التنفيذية الشعبيـــة هي اللجان الشعبية والتي يتم انتخابها بشكل مباشر من قبل الجماهير ولكل مؤتمر شعبي لجنة شعبية مسؤولة أمامه عن تنفيذ قراراته ، وهذه اللجان هي الجهة الفنية المتخصصة والقادرة من حيث الأهلية على تنفيذ قوانين وقرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية تحت إشراف ورقابة هذه المؤتمرات دون أن تتجاوز مهمتها[1].

وتنقسم اللجان الشعبية إلي مستويين يتمثل الأول في اللجان الشعبية على مستوي المؤتمرات الشعبية ، حيث تكون هناك لجنة شعبية لكل قطاع -التعليم ،الزراعة ، الصحة .. الخ - ومن بين هذه اللجان جميعاً تتشكل اللجنة الشعبية للمؤتمر ، وأما المستوي الثاني فهي اللجان الشعبية العامة للأمانات - الوزارات - على مستوي الجماهيرية فاللجان الشعبية للتعليم مثلاً على مستوي المؤتمرات الموجودة في البلاد كلها تكون لها أمانة عامة على المستوي الدولة تسمي أمانة اللجنة الشعبية العامة للنوعية - وزارة - للتعليم ويتم اختيار أمينها - وزيرها - في مؤتمر الشعب العام[2].

وهناك اللجنة الشعبية العامة- مجلس الوزراء :- وتتكون اللجنة الشعبية العامة من أمناء اللجان الشعبية النوعية للأمانات المختلفة -التعليم ،الصحة ،الخارجية .. وغيرها ويقوم مؤتمر الشعب العام باختيار أمين لها من بين أعضائها ، وتمارس مهام - مجلس الوزراء سابقاً- ويقتصر نشاطها على تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية على مستوي ليبيا وتكون مسؤولة أمام مؤتمر الشعب العام على ذلك وتعد اللجنة الشعبية العامة

---

[1] - عصام سليمان ، الديمقراطية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1988م ، 143 .

[2] - عبد الله حسن الجوهر ، الأنظمة السياسية المقارنة ، طرابلس ، الجامعة المفتوحة ، 1997م ، ص 359 .

أعلى جهة تنفيذية في ليبيا ، وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة في كل القطاعات وفق ما حددته المؤتمرات الشعبية وتختص كذلك بإصدار اللوائح التنفيذية[1] .

أما مؤتمر الشعب العام : هو ملتقى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية تتلى وتصاغ فيه قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشكل نهائي ، ولا يملك أعضاء مؤتمر الشعب العام سلطة اتخاذ القرار ، بل هم مجرد أشخاص مصعدين من تلك المؤتمرات تحدد مهمتهم في نقل قرارات وتوصيات الجماهير ، ثم إيجاد صيغة موحدة لها في مؤتمر الشعب العام الذي هو مجرد حلقة من حلقاته النهائية لممارسة سلطة الشعب – وفق النظام السياسي القائم في ليبيا – وتصاغ فيه قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المتضمنة رسم السياسة العامة الداخلية والخارجية على مستوى ليبيا[2] فما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية والنقابات والاتحادات المهنية وما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع دورياً وسنوياً ويطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ، ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية[3] .

ويعرف البعض مؤتمر الشعب العام بأنه ليس سلطة تشريعية كالأنظمة التقليدية ، وإنما الشعب هو صاحب السلطة الحقيقية التي يباشرها عن طريق المؤتمرات الشعبية السياسية فالجماهير وحدها هي سلطة التشريع وليس لجهة أخرى أن تشرع نيابة عنها

---

1 – مسعود خليفة الثلب ،المرجع السابق ، ص 78 .

2 – عبد السلام علي المزوغي ، مفهوم الإدارة الشعبية وعلاقتها بالسلطة الشعبية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط 2 ، 1987م ، ص 78 .

3 – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، الفصل الأول، ص 49 .

فالشعب صاحب القرار ومؤتمر الشعب العام ليس إلا ملتقى يفرضه تعدد المؤتمرات الشعبية الأساسية تتلى فيه قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية .

أما البيانات التي يتلوها أمناء اللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية بأنها تدخل ضمن متابعة تنفيذ القرارات وما تواجهه صعوبات التنفيذ بما يساعد في الوصول إلى الصياغة النهائية وفقاً للمعطيات العلمية التي تتمثل في القرارات والإمكانيات البشرية والمادية المتاحة لتنفيذ بحيث يصاغ القرار بصورة تتفق مع المعطيات العلمية[1].

وعلى هذا فإن مؤتمر الشعب العام جاء لمهمة محدودة جزئية فرضتها الضرورة العلمية القائمة نتيجة لتعدد المؤتمرات الشعبية الأساسية وانتشارها على رقعة الدولة من هنا انبسط به مهمة التنسيق والتوفيق بين القرارات الصادرة عن الإدارة التشريعية وهي المؤتمرات الشعبية لذا فإن مؤتمر الشعب العام عبارة عن لجنة صياغة عليا لقرارات المؤتمرات الشعبية[2] .

فمؤتمر الشعب العام ليس بهيئة تشريعية ولا يمارس أي قسط من السيادة فهو مجرد لجنة صياغة عليا تنحصر مهمتها في تنسيق وبلورة قرارات الجماهير في المؤتمرات الشعبية الأساسية ، التي تعد وفقاً لديمقراطية المباشرة والأداة الوحيدة للممارسة السلطة في البلاد ، يعني أن مؤتمر الشعب العام ليس مصدراً لسلطة أو محطاً لسيادة ، إذ يجب أن تثبت السيادة في النظام الاجتماعي والسياسي الجماهيري للشعب وحده ، وما يصدر عن المؤتمر من أعمال سياسية أو قانونية هي بلورة القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية ، ومن ثم لا يعتبر المؤتمر مفوضاً عن المؤتمرات الشعبية الأساسية في

---

[1] – محمد مختار عثمان ، المبادئ والأحكام القانونية للإدارة الشعبية بالجماهيرية ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1978م ، ص 296 .

[2] – عبد الرضا الطعان ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة ، ج 2، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 2000م ، ص 284.

إصدار القرارات لتتعارض في ذلك مع مبدأ سلطة الشعب ، وإنما هو أداة لتسجيل الاتجاهات العامة للمؤتمرات المذكورة وصياغتها واقتراحاتها وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة لكل الشعب[1]، وهكذا نرى أن مؤتمر الشعب العام لا يتمتع بوجود قائم بذاته وإنما يستمد وجوده من المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات الروابط المهنية التي تكونه[2].

ونلاحظ أن مؤتمر الشعب العام وفي هيكليته هذه لا يشابه لا من ناحية الوظيفة أو التركيب البرلمان أو المجلس النيابي التقليدي ؛ لأن مؤتمر الشعب العام وهو ليس اجتماع لأفراد كما هو الحال في الأنظمة الرئاسية والبرلمانية ، بل أنه ملتقى للمؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكل الروابط المهنية[3].

وبهذا فإن النظام السياسي في ليبيا قام على ثلاثة أسس متكاملة هي الديمقراطية المباشرة ، والاشتراكية والشعب المسلح[4].

أما الديمقراطية المباشرة فتعد هي المرتكز الرئيسي لممارسة الحكم في ليبيا وفق النظرية العالمية الثالثة ، وهي تقضي بإعادة السيطرة النهائية على عملية اتخاذ القرار إلي أعلى سلطة في المجتمع إي الشعب[5]وتقوم الديمقراطية المباشرة من خلال نظام المؤتمرات الشعبية التي يتخذ من خلالها الشعب القرار ، ويشرف علي تنفيذه ويوجهه ، ويمارس العمل

---

[1] - محمد عبد الله قلاح ، المشاركة في أعمال السلطة التنفيذية دراسة مقارنة في ضوء التشريع الليبي ، ج 1، القاهرة ، جامعة ناصر ، 1997م ، ص 348 .

[2] - محمد عبد الله الحرقوي ، أصول القانون الإداري الليبي ، تنظيم الإدارة الشعبية ووظائفها ، ج 1، طرابلس ، منشورات جامعة ناصر ، 1993م ، ص 50 .

[3] - أ من بشوداوي ، الديمقراطية ، بحث مقدم بعنوان نموذج القذافي لنظام حكم ديمقراطي ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1987م ، ص 112 .

[4] - المسعودي الهادي بالحاج ، أسس النظام الجماهيري ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط 2 ، 1987م ، ص 73 .

[5] - عصام سليمان ، المرجع السابق ، ص 117 .

السياسي ، ويسيطر على كل مؤسسات الحكم[1] فالمؤتمرات الشعبية وحسب ما ورد في – الكتاب الأخضر– المطبق في ليبيا هي الوسيلة السياسية الوحيدة للديمقراطية الشعبية ويرى العقيد معمر القذافي أن أي نظام خلافاً لهذا الأسلوب يعد نظاماً غير ديمقراطي[2].

أما الاشتراكية :- هي تحقيق ملكية الشعب وذلك بهدف توزيع الثروة توزيعاً عادلاً بين كافة أفراد المجتمع حيث يأتي تنظيم المجتمع على أساس من الاشتراكية الحقة التي تنتفي فيها علاقات الاستغلال ومظاهر الرق الاقتصادي ، بحيث لا يوجد طرف قوي مستغل بحكم ، وطرف ضعيف مسيطر عليه من قبل الطرف الأخر وبالإضافة إلي ما سبق ، وبصورة عامة فإنه يمكن إيضاح هذه الأسس الاقتصادية والاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع الجماهيري في المبادئ التالية[3]:

أولاً : لا يجوز في ظل المجتمع الاشتراكي الجديد لأي فرد أن يستحوذ من ثروة المجتمع على أكثر مما ينتج وفي حدود إشباع حاجاته الأساسية دون استعمال لجهد الغير .

ثانياً : تحديد جميع حاجات الإنسان الأساسية من كل مظاهر التبعية والاستغلال والرمز الاقتصادي عملاً بمبدأ في الحاجة تكمن الحرية ، ومن هنا جاءت مقولات " البيت لساكنه ، والأرض ليست ملكاً لأحد ، والبيت يخدمه أهله " .

ثالثاً : تطبيق مبدأ شركاء لا أجراء ، ووفقاً لهذا المبدأ فلا توجد في العمل علاقة أجرة وإنما علاقة مشاركة بحيث يكون لكل من أسهم في العملية الإنتاجية نصيب يتعادل والجهد المبذول.

---

[1] – أحمد مبارك الخالدي ، الحرية والديمقراطية في العالم الثالث تجربة الجماهير ، طرابلس ، منشورات المركز القومي للبحوث ودراسات الكتاب الأخضر ، 1997م ، ص 144 .

[2] – معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، المرجع السابق ، ص 95.

[3] – المدني علي الصديق ، نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة ، القاهرة ، مطابع الشـــــروق ، ط الثانيـــة ، 990)م ، ص 168.

رابعاً : حماية الحقوق الثقافية والاجتماعية عن طريق تأمين المجتمع لجميع أفراده الحق في التعليم وحريته وهذا لا يكون إلا بتقديم كل شيء على حقيقته دون تعصب[1] .

أما الشعب المسلح :- فهي ظاهرة عسكرية بدأت تتحقق في ليبيا عن طريق أداء الخدمة الوطنية وتشكيلات المقاومة الشعبية وكتائب المجاهدين وتجييش المدن والمدارس[2] وقد جاء ذلك تطابقاً واستكمالاً لمبدأ الديمقراطية المطبقة من خلال سلطة الشعب والاشتراكية عن طريق توزيع العادل للثروة وكان لا بد بالتالي من حل المؤسسة العسكرية التقليدية وإحلال الشعب المسلح كبديل لها ، لأن ذلك من مقتضيات النظام الجماهيري[3] فإلغاء احتكار السلاح وجعله حقاً عاماً وواجباً على جميع فئات الشعب لا يقضي فقط على محاولات سلب السلطة الشعبية ولا يحمي حرية الشعب فحسب ، بل أنه يكرس هذه السلطة ، ويحمي حرية الشعب أيضاً[4].

وإثر إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977م بدأ الشعب الليبي يمارس الحكم وفق الصورة التي حددها ذلك الإعلان ، وكان ذلك إيذاناً بفصل الثورة عن السلطة ، وقد صعد العقيد معمر القذافي أميناً عاماً للمؤتمر الشعب العام ومع هذا النظام الجديد وقد أسس العقيد معمر القذافي حركة اللجان الثورية[5] وطبيعة هذه اللجان هي : تقوم بتحريض الشعب على ممارســة السلطة فاللجان الثورية هي أداة تنظيم الجماهير ، وليس من مهامها تولي

---

[1] – السعداوي الهادي بالحاج ، المرجع السابق ، ص 104 .

[2] – مسعود حسين خليفة للتائب ، المرجع السابق ، ص 70 .

[3] – المدني علي الصديق ، المرجع السابق ، ص 198 .

[4] – عبد السلام المزوغي وحبيب وداعة السماوي ، مجموعة باحثين ، نقد الفكر السياســي ، طـرابلس ، المركـز العـالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط4 ، 1984م ، ص 404 .

[5] – صبحي قنوص وآخرون ، المرجع السابق ، ص 170 .

السلطة ، و إلا كانت احدي أدوات الحكم الدكتاتورية[1]حيث أنه وبعد صدور إعلان سلطة الشعب ببضعة أشهـــــر في 7 نوفمبر 1977م تم الإعلان عن تشكيل أول لجنة ثورية في ليبيا[2] .

واللجان الثورية ليست ضرورة نظرية تفرضها طبيعة النظام السياسي في ليبيا ، ولكنها ضرورة مرحلية فرضتها الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية عن النظام السابق لقيام سلطة الشعب ، وتسهم اللجان الثورية بفاعلية في تحقيق ممارسة السلطة الشعبية وهي بعيدة عن السلطة التي يمارسها الشعب من خلال مؤتمراته الشعبية وليست لها بالتالي أية سلطة إدارية أو تنفيذية أو تشريعية[3] ويقوم عمل اللجان الثورية على الحوار ، وليس لها تنظيم هرمي ، والعضو المنضم إليها يناضل من أجل سلطة الجماهير ، وهو قدوة في الالتزام والسلوك[4].

ويشرح العقيد معمر القذافي في طبيعة اللجان الثورية قائلاً: "إنها قوة سياسية ثورية ليس من مهامها استلام السلطة" ، ولأن كافة الحركات السياسية في العالم التي عرفها الإنسان تكافح من أجل الوصول إلي السلطة ، وتعمل لتمثل الشعوب ، فإنه لأول مرة تظهر على مسرح السياسة الدولية قوة سياسية ثورية ليس من مهامها الوصول إلي السلطة[5] وتفرق اللجان الثورية بين السلطة الثورة ، وبما أن السلطة للشعب يمارسها في

---

1 – الفرق الحاسمة بشعبة المناهج والتنظيمات ، النظام الجماهيري ، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط الثانية ، 1969م ، ص335 .

2 – حبيب أوداعة الحسناوي ، اللجان الثورية ودورها في تأكيد وترسيخ سلطة الشعب في مجموعة " باحثين " الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظرية العالمية الثالثة ندوة "بنغازي" من 19:23 إبريل1982 م ، طرابلس ، منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1982م ، ص 121 .

3 – عصام سليمان ، المرجع السابق ، ص 145 .

4 – عبد الله حسين الجوجر ، المرجع السابق ، ص 361 .

5 – السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1978م – 1979م) باريس ، المكتب الشعبي بباريس، ط الثانية ، 1983م ، ص 321 .

المؤتمرات الشعبية فإن اللجان الثورية تمارس الثورة ، وتناضل من أجل ترسيخ سلطة الشعب وكشف الممارسات الخاطئة[1] فاللجان الثورية هي أداة الثورة الشعبية ، ويرتبط وجودها بتأكيد وتحقيق سلطة الشعب وعليها أن تكون بعيدة عن السلطة ، وإلا تحولت إلى حزب أو مجموعة من الناس تمارس دكتاتوريتها على الجماهير ، وتكون بالتالي مسئولة أمام سلطة الشعب وليس أداة لها بالقدر الذي تنتشر فيه اللجان الثورية بين جموع الشعب تكون درجة الوعي والاستيعاب لمفهوم ، سلطة الشعب وأطروحتها أكثر ، ويوصف عضو اللجنة الثورية بأنه مثال الإنسان النموذجي الجديدة والمبشر بعصر الجماهير[2] ومن مهام اللجان الثورية تحريض الجماهير على ممارسة السلطة وترسيخ سلطة الشعب ، وممارسة الرقابة الثورية وتحريك المؤتمرات الشعبية وترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات الشعبية وحماية ثورة الفاتح والدفاع عنها والدعاية لها .

وتحددت علاقة اللجان الثورية بالمؤتمرات الشعبية من خلال كون اللجان الثورية محركاً للمؤتمر الشعبي سواء أكان أساسياً أم مهنياً فهي التي تمارس الثورة لكي تمارس الجماهير السلطة[3]مع مراعاة أن المؤتمر الشعبي هو صاحب السيادة ولا يجوز أن تتعالى اللجنة الثورية عليه لأنها لن تصرفت على هذا النحو ولم تخضع للمؤتمر الشعبي فإنها تمارس دوراً دكتاتورياً معادياً للجماهير وتكون تهديداً لسلطة الشعب .

ومهمة اللجان الثورية تنحصر في حث أعضاء المؤتمرات الشعبية لممارسة السلطة بحيث يعتادون على ذلك ، ويدركون أهمية هذا العمل بالنسبة لهم ، بالإضافة إلى التعاون في

---

1 – عبد الله بلال ، اللجان الثورية أداة ثورة الغد ، طرابلس ، مجلة ثقافية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير 1980م ، ص 20 .

2 – رجب أبو دبوس ، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة ، طرابلس ، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1984،1م، ص 179 .

3 – السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد القذافي 1979م – 1980م ، ج11 ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1983م ، ص 116 .

إعداد جدول الأعمال وشرح القضايا المطروحة على جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية بهدف إصدار القرارات الواعية والناضجة في شأنها.

الخاتمة

من خلال دراستنا للأوضاع السياسية والإدارية في ليبيا 1969م_1977م يتبين لنا التغير الذي حدث في النظامين السياسي والإداري في ليبيا والتخطيط لهذا التغير لم يأتي بصورة سريعة وإنما كانت هنالك فترة من التخطيط والعمل المتواصل الذي قاده العقيد معمر القذافي منذ عام (1959م_1969م) وذلك من أجل القيام بالثورة فقد تنقل قائد التنظيم بين المدن الليبية خلال مرحلة التخطيط والإعداد للثورة وكان التنقل قد لازمه منذ صغره وذلك حسب الظروف الخاصة بعائلته إلي أن انخرط في العمل السياسي من خلال قيادته للمظاهرات الطلابية وما سببته هذه المظاهرات من إزعاج للسلطات في ذلك الوقت مما أدى إلي طرده من مدينة سبها إلي مدينة مصراته وبعد أن أكمل دراسته الثانوية وانظم إلي الكلية العسكرية عام 1961م والتي بدأ منها الطالب معمر القذافي بتكوين حركة الضباط الوحدويين الأحرار والتي تعرضت لمصاعب عديدة منها بعد المسافة بين أعضاء الحركة وكذلك قلة الموارد المالية لديهم وقد دللت هذه المصاعب بالتبرعات من أعضاء التنظيم ،وكذلك تفشي أمر الحركة لدي الحكومة الأمر الذي أدى لتوقفهم عن العمل خشية اكتشاف أسمائهم ،وكذلك تأجيل مواعيد الثورة لأسباب عديدة كسفر الملك إدريس السنوسي إلى خارج البلاد وجود حشود من الجماهير في مكان التنفيذ ومع العمل المتواصل كان الموعد النهائي هو 1 سبتمبر 1969م لقيام الثورة حيث كان هذا التاريخ نهاية العهد الملكي في ليبيا ودخولها فترة جديدة من حياتها السياسية والإدارية.

وقد كان لتغير النظام السياسي أثراً مباشراً علي الإدارة العامة في ليبيا وقد شهد النظام الإداري في ليبيا تطورات عديدة خلال الفترة 1969م-1977م والتي نحن بصدد

دراستها ، وكانت هذه التطورات في الجانبين السياسي والإداري وفقاً للمبادئ التي نادت بها الثورة وهي الحرية والاشتراكية والوحدة ،و مع صدور الدستور المؤقت في ليبيا 11ديسمبر1969م، كانت معالم الحياة السياسية والإدارية فبدأت في الظهور وقد نادي الدستور إلى التضامن الاجتماعي باعتباره أساس الوحدة الوطنية وكذلك إخراج ليبيا من التبعية الأجنبية المتمثلة في القواعد الأجنبية أولاً والاقتصاد ثانياً وكذلك حرية الرأي وتكون في حدود مصلحة الشعب ، وكذلك تعيين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي قاد العملية السياسية في هذه الفترة لكونه الطليعي للقيادة الجماعية بهدف الانتقال إلى الديمقراطية الشعبية ،ووفقاً لتخويل الدستور لمجلس قيادة الثورة في العملية السياسية فقد أصدر المجلس قراراً بتعين رئيس الوزراء والوزراء ونوابهم .

ومع دخول الثورة شهرها الرابع حتى بدأت المفاوضات علي إجلاء القواعد الأجنبية من ليبيا والمتمثلة في القاعدة الأمريكية والبريطانية وكذلك تم إجلاء المستوطنين الطليان واسترداد الشعب حقه .

ومع صدور قرار مجلس قيادة الثورة في 11 يونيو1971م بإقامة الاتحاد الاشتراكي العربي الذي تمثل في تنظيم سياسي شعبي للجمهورية العربية الليبية وكان سبب قيامه ليكون الوعاء السليم الذي يجب أن تلتقي فيه مطالب وآمال الجماهير وقد تم اختيار صيغة الاتحاد الاشتراكي بعد دراسة وتقييم الواقع العربي والتنظيمات السياسية التي تعمل في الساحة العربية وأخذ العبر منها ، وكانت سياسة الثورة هي أن التجزئة والتفرقة وظهور الأقلية (الأحزاب) هي سبب الضعف .

وأما التنظيم الإداري فكان يهدف إلى رسم الاتجاهات العامة للنظام السياسي ومع صدور القانون رقم 62 _1970م ارسي قواعد الإدارة المحلية لليبيا الصادر عن مجلس

قيادة الثورة وكانت الإدارة المركزية المتمثلة في مجلس الوزراء تعمل علي مستوى الدولة وقد شهدت البلاد العديد من الهيئات و المؤسسات العامة كالسياحة والدعوة الإسلامية والمؤسسة العامة للموانئ والمؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية

أما الإدارة المحلية ونتيجة لتطور الأوضاع والتوسع في مجالات عديدة ومع ظهور بروز الاهتمام إلى تطبيق اللامركزية ،فقد عمدت الدولة إلى تقسيم أقاليمها إلى عدد من الوحدات الجغرافية وكان للثورة الإدارية _الثورة الشعبية 1973م _ آثارها علي النظام الإداري حيث كان هدفها الأساسي هو القضاء علي روح البيروقراطية المكتبية ،وتوجيه الجماهير لمشاركة فعليه في الأجهزة الإدارية وكانت هذه التوجهات هي المدخل الرئيسي للنظرية العالمية الثالثة .

وكانت لهذه التطورات آثارها علي الاتحاد الاشتراكي وعلي تنظيماته ومؤسساته وشل حركتها وكشفت عجز هذه المنظمات عن مسايرة هذه التطورات مما أدى إلى إجراء تقويم شامل لهذه المؤسسات وتم وضع مقترح لتعديل هيكل الاتحاد الاشتراكي بما ينسجم والتطورات الجديدة ، وتمثلت هذه المقترحات في أن الحرية ق طبيعي لكل فرد وتضمن التعديل إنشاء المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية للبلديات وكذلك المؤتمر القومي ،وبهذه التطورات جاء صدور الفصل الأول من الكتاب الأخضر والذي تضمن حل لمشكل السياسي الذي كفل المشاركة السياسية لكل أفراد الشعب فوق السن الثامنة عشر ذكور و إناث وأخذ التوجه السياسي في ليبيا حسب ما جاء به الكتاب الأخضر إلى أن تم إعلان سلطة الشعب في 2 مارس 1977م وبهذا الإعلان تنتهي الجمهورية في ليبيا متحولة إلى الجماهيرية (الديمقراطية المباشرة) وهي تجسيد للحكم الشعبي ، وتم تقسيم ليبيا إلى مؤتمرات شعبية لتدير شؤونها ، وكان لكل مؤتمر لجنة شعبية تدير الإدارة داخل المؤتمر

وتعتبر هذه اللجان مسؤولة أمام المؤتمر الشعبي الأساسي في تنفيذ السياسة العامة ، وعليه فإن المؤتمرات الشعبية الأساسية تمارس وظيفة سياسية تشريعية والرقابة على اللجان الشعبية ، وتأتي الأمانات العامة للجان الشعبية وهي تمثل المستوي العام للوبيا وتنفذ السياسة العامة علي مستوي الدولة كل وفق اختصاصها ، ويأتي مؤتمر الشعب العام وهو ملتقي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ، وتصاغ في مؤتمر الشعب العام قرارات وتوصيات المؤتمرات الشعبية الأساسية بشكل نهائي.

وبهذا فإن الإدارة الشعبية امتداد طبيعي للديمقراطية المباشرة واستجابة للتغير الحاصل في النظام السياسي الذي أوجد تنظيماً شمولياً للمجتمع وبهذا نستوضح أن الإدارة الشعبية تستمد مشروعيتها من السلطة الشعبية المباشرة .

وبهذا فإن الفترة من (1969م_1977م) كانت فترة تطور لأجهزة الدولة حسب ما تتطلبه الديمقراطية المباشرة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : الوثـــائق الغير المنشورة

1- برقيـــة إلى حضـــرة السيـــد ناظـــر الداخلـــية المحترم، رئاسة قـــوة بـــوليس فزان، برقية رقم 61/1290 ، 1961م .

2- برقية بعنوان حضرة السيد حكمدار بوليس المباحث الجنائية المحترم ، رئاسة قوة بوليس فزان ، برقية رقم أ/61 ، 1291 ، 1961م.

3- برقية بعنوان حضرة سيد ناظر الداخلية المحترم ، بوليس فزان ، ولايـــة فـــزان برقية رقم أ/69 ، 61/129129 م ، 1961م .

4- -جامعة الدول العربية ، المسألة الليبية ، تقرير مقدم من الأمين العام إلى مجلس جامعة الدول العربية ، الدورة الثانية عشر ، 1950م .

5-الدستور الليبي ، الجريدة الرسمية ، مطابع وزارة العدل ، 1953م .

6- مراسلة من دائرة المعارف إلى مدير مدرسة سبها الثانوية ، ولاية فزان ، سبها، مراسلة رقم 61/517 ، 1961م .

الوثائق المنشورة الجريـدة .

1- الإعلان الدستوري ، مجموعة تشريعات مالية ، 1969م .

2- إعلان قيام الثورة، عدد خاص، السنة السابقة ، 1969م .

3- بيـــان إقـــامة التنظـــيم الشعـــبي للجمهورية العربية الليبية ، العدد 32 ، السنة التاسعة ،1971م .

4 – سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم ، عدد خاص ، السنة السابقة ، 1969م.

5- قانون رقم 51 لسنة 1970 بشأن تأسيس هيئة عامة للسياحة ، العدد23 ، السنة الثامنة ، 1970م .

6- قانون رقم 51 لسنة 1970م بشأن هيئة عامة للدعوة الإسلامية ، العدد23 ، السنة الثامنة .

7- قانون 62 لسنة 1972م ، بشأن الإدارة المحلية ، العدد 52 ، السنة العاشرة ، 1970م.

8- – قانون رقم 77 لسنة 1970م بشأن إنشاء المؤسسة العامة للإصلاح الزراعي وتعمير الأراضي، العدد 24 ، السنة الثامنة ، 1970م .

9- – قانون رقم 77 لسنة 1970م بشأن إنشاء المؤسسة العامة للموانئ والمنافذ، العدد 74 ، السنة الثامنة ، 1970م .

10- قانون رقم 62 لسنة 1970م بشأن الحكم المحلي ، العدد 35 ، السنة الثامنة ، 1970م.

11- قانون 130 لسنة 1970م بشأن نظام الإدارة المحلية ، العدد 53 ، السنة العاشرة ، 1972م .

12- قانون 78 لسنة 1973م بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الإدارية ، العدد 46 ، السنة الحادية عشر ، 1973م .

13- قانـــون 9 لســـنة 1989م ، العدد 25 ، السنة السابعة والعشرون ، 1989م.

14- قانـــون لعام 1996م بشـــأن المؤتمرات الشعبية ، العدد 183 ، السنة الرابعـــة والثلاثون ، 1996م .

15- قرار إنشاء المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية ، العدد 47 ، السنة الثامنة ، 1970م .

16- قرار مجلس قيادة الثورة بتشكيل الوزارة ، العدد42 ، السنة العاشرة ، 1972م.

17- قرار مؤتمر الشعب العام لاختيار أمين لمؤتمر الشعب العام ، العدد 1 ، الســـنة الخامسة عشر ، 1977م.

18- قرار مؤتمر الشعب العام لتشكيل أمانة المؤتمر الشعب العام ، العدد 1 ، الســـنة الخامسة عشر ، 1977م .

19- قرار مؤتمر الشعب العام لتشكـــــيل اللجنة الشعبية العامة ، العدد 1 ، الســـنة الخامسة عشر ، 1977م .

20- وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب ، العدد 51 ، السنة الخامسة عشر، 1977م .

21- وثيقة تنازل نائب الملك السابق، عدد خاص، السنة السابقة ، 1969م.

22-كينلسب . هـــل ،الأمم المتحـــدة ، تقـــرير للاقتـــصاد الليبي ، 1/1 ج ، 32 مجلـــس ،143 ، 1951م .

ثالثاً المصـــادر والمراجـــع العـــربية والمعربة

1- أبوخزام إبراهيم وميلود ، المبادئ في القانون الدستوري ، ج1 ، طـرابلس ، مكتبـة طرابلس العالمية ، 1996م .

2- أبو عز الدين حليم سعيد ، تلك الأيام مذكرات وذكريات ،ج1 ، بيروت ، منشـورات دار الأفاق الجديدة ، 1982م .

3- أبو النصر عمر ، الثورات الثلاث عبد الناصر والقذافي والنميري ، بيروت ، مكتب عمر أبو النصر للتأليف والترجمة والصحافة ، 1970م .

4- اوراسيو كالد يون ، القذافي وعملية القدس ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر ،1982م.

5- بدر الدين عباس ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربيـة الليبيـة ، طرابلس ، مطابع الثورة العربية ، 1983م .

6- بـن إسماعيـل ، عيـاد طاهـر، علاقة النظـام السياسي بالنظـم الإداري في ليبيـا 1969م ، 2000م ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحـاث الكتـاب الأخضـر ، 2005م .

7- بن لامة، فرج نصر ، المؤتمر العلمي الأول لطلاب الدراسات العليا حول مساهمة معمر القذافي في الفكر الإنساني المعاصر ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1992م .

8- تيم فوزي أحمد و صـالح عطاء محمد ، النظم السياسية العربية المعاصرة ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الجزء الثاني ط2 ، 1999م .

9- التومي عويدات غندور ، تنظيم السلطة السياسية في ليبيا وممارستها ، بغداد ، كليـة القانون جامعة بغداد ، أرطوحة ماجستير ، 2002م .

10- التونسي عبد السلام ، دراسات في الحرية والديمقراطية والاستغلال في ضوء فكر معمر القذافي، بنغازي، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1989م .

11- جوهر حسن محمد ، مصطفى شرف ، ليبيا ، القاهرة ، دار المعارف،1960م .

12- الجمهورية العربية الليبية للاتحاد الاشتراكي العربي ومرحلة التحول الثوري، ج14 ، طرابلس ، مطابع الجمهورية العربية الليبية ، 1972م .

13- الجوهر عبد الله حسن ، الأنظمة السياسية المقارنة ، طرابلس، الجامعة المفتوحة، 1997م .

14- حكيم سامي ، حقيقة ليبيا ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، طالثانية ، 1970م.

15- ـــــــ ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، القاهرة ، دار ال

16- حمدان، جمال ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافية السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1973م .

17- الحراري، محمد عبد الله ، أصول القانون الإداري الليبي، ج1، طرابلس ، منشورات جامعة ناصر ، 1993م .

18- الحصي، عبد الرحمن محمود ، المملكة الليبية في عهد استقلالها الملك إدريس الأول المعظم ، بيروت ، دار النشر والآداب ، 1965م .

19- الخالدي أحمد عبد الحميد ، أسس التنظيم السياسي في النظرية العالمية الثالثة ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، العدد 3 ، 1983م .

20- الخالدي احمد مبارك ، الحرية والديمقراطية في العالم الثالث تجربة الجماهيرية ، طرابلس ، منشورات المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1997م .

21- دبيري أحمد ، القوانين واللوائح والقرارات ذات العلاقة بالوظيفة العامة والموظف، الجماهيرية ، رابطة الموظفين ، 1978م .

22- الديب فتحي ، عبد الناصر وثورة ليبيا ، القاهرة ، دار المستقبل العربي، 1986م .

23- رابطة الأدباء والكتاب والفنانين الليبيين ، 7 أكتوبر قراءة في الوقائع الليبية ، د.ت.

24- رجب أبو دبوس ، محاضرات في النظرية العالمية الثالثة ، طرابلس ، المنشأة الشعبية لنشر التوزيع والإعلان ، 1984م .

25- سامي حكيم ، ثورة ليبيا ، طرابلس، مكتبة الفرجاني ، 1971م :

26- السعداوي العماري بالحاج ، أسس النظام الجماهيري ، طرابلس ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط2، 1987م .

27- الدليمي، سليمان ،و محمد عبد المحسن ، التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي ، طرابلس ، تالة للطباعة والنشر ، 2001م .

28- سليمان محي الدين وسليمان فتوح ، الحركات السنوسية ، المهدية دراسة مقارنة مع الإشارة لدور كل منهما في مقاومة الاستعمار الأجنبي ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، رسالة ماجستير ، 1994م.

29- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1969م – 1970م)، ج1 منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

30- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1970م – 1971م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

31- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1971م – 1972م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

32- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1972م – 1973م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

33- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1973م – 1974م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

34- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1974م – 1975م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

35- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1975م – 1976م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

36- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي(1976م – 1977م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

37- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1977م – 1978م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

38- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1978م – 1979م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، ط الثانية ، 1983م .

39- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1979م – 1980م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

40- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1980م – 1981م)، منشورات المكتب الشعبي بباريس ، 1983م .

41- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1988م ، 1989م) ،ج 20 ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989م .

42- السجل القومي بيانات وخطب وأحاديث العقيد معمر القذافي (1999م – 2000م) ، ج1، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتب الأخضر ، 2001م .

43- شعبة التثقيف بملتقى رفاق القائد ، القذافي ورحلة 4000 يوم من العمل السري، السري ، الشركة العامة للورق 2001م .

44- الشيباني الصديق محمد ، أزمة الديمقراطية العربية المعاصرة دراسة تحليلية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1989م .

45- الشيباني عمر محمد التومي ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، طرابلس ، منشورات جامعة الفاتح ،2001م .

46- الشيباني عمر محمد التومي ، التربية والتنمية الريفية ، طرابلس ، مكتبة طرابلس العالمية ، ط2 ، 1995م .

47- شعيب علي ، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا ، طرابلس ، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ،العدد3 ، ط2 ، 1982م .

48- شعيب علي ، أسرار القواعد البريطانية في ليبيا ، طرابلس ، منشورات إدارة التوجيه الثوري ، مطابع إدارة التوجيه المعنوي ، 1976م .

49- شوقي الجمل ، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر ، القاهرة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 1997م .

50- الصادق حسن الوحيشي ، النظام الجماهيري ونظم الديمقراطيات التقليدية في العالم، سلسلة كتب الزحف الأخضر ، ج2 ، 1997م .

51- قنوص صبحي وآخرون ليبيا في 30 عاماً من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من (1969م-1999م) بنغازي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط2 ، 1439 .

52- مسكوني صبيح بشير ، مبادئ القانون الإداري الليبي ، بنغازي ، الشركة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، 1977م .

53- الطعان، عبد الرضا ، التنظيم الدستوري في ليبيا بعد الثورة ، بنغازي منشورات جامعة قاريونس ، ط 2 ، 2000م .

54- الحص عبد الرحمن محمود ، المملكة الليبية في عهد بطل استقلالها الملك إدريس الأول المعظم ، بيروت ، دار نشر الأدب ، 1965م .

55- المبار عبد الحفيظ ، الثورة الليبية المعاصرة ، القاهرة ، مطابع سجل العرب ، ط 2 ، 1973م .

56- عتيقة ،علي أحمد ،و جمال حمدان، أثر البترول على الاقتصاد الليبي (1956م ،1969) ، الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا بيروت، دار الطباعة والنشر ، 1972م .

57- عصام سليمان ، الديمقراطية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1988م .

58- شعيب علي ، أسرار القواعد الأمريكية في ليبيا ، طرابلس ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ط الثانية ، 1976م .

59- مطر فؤاد ، الثورة الثانية في ليبيا ، بيروت ، دار القضايا للنشر، 1982م .

60- الفروق العلمية بشعبة المناهج والتعليمات النظام الجماهيري ، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ط 2 ، 1969م .

61- الفقي محمد فرج ، الأمة العربية على طريق الوحدة العربية ،القاهرة ، دار الفكر العربي ،1998م .

62- الفنيش احمد على ، المجتمع الليبي ومشكلاته ، طرابلس ، دار النور ، 1967م .

63- الفيتوري احمد علي ، سلطة الشعب ، الجماهيرية ، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان ، العدد 3 ، 1980م .

64- القذافي معمر ، الكتاب الأخضر ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،الفصل الأول ، 1984م .

65- القذافي معمر، ثورة الطلاب الذكرى التاسعة ج1،، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1985م .

66- القذافي معمر، شرح التجربة الجديدة لبناء الاتحاد الاشتراكي العربي ، الجماهيرية ،1975م .

67- القذافي معمر، شروح الكتاب الأخضر،ج2 ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 2005م .

68- القذافي معمر، صفحات من قصة الثورة ، طرابلس ، دار مكتبة الفكر ، 1974م .

69- القذافي معمر ، قصة الثورة ، مطابع الثورة العربية ، 1976م .

70- لسن برج ، الأمم المتحدة ، تقرير عام للاقتصاد الليبي ، بعثة لمساعدة فنية لليبيا ، ج 32 / مجلس 143 ، 1951م .

71- كزار، لطيف هاشم ،و عبد السلام محمد الحشاني ، الجماهيرية العظمى دراسة في قوة الدولة ، بنغازي ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،2005م.

72- مبارك حجير ، الاقتصاد الليبي دراسة عربية مقارنة ، بنغازي ، دار مكتب الأندلس ، 1973م .

73- مجموعة باحثين ، المعجم الجماهيري مصطلحات النظرية العالمية الثالثة ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر 1989م .

74- شحات محمد ، ليبيا تبدأ عصر الجماهيريات ، بيروت ، دار الأندلس للطباعة ، 1978م.

75- الفلاح محمد عبد الله ، الإدارة الذاتية بين النظرية والتطبيق ، مصراته ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 1992م .

76- الفلاح محمد عبد الله ، المشاركة في أعمال السلطة التنفيذية دراسة مقارنة في ضوء التشريع الليبي، ج1 ، القاهرة ، جامعة ناصر ، 1997م .

77- المهدوي محمد المبروك ، جغرافية ليبيا البشرية ، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس ، 2001م .

78- عثمان محمد مختار ، المبادئ والأحكام القانونية للغدارة الشعبية بالجماهيرية ، بنغازي ، منشورات جامعة قاريونس ، 1978م .

79- المقريف محمد يوسف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج2، بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ، 2004م .

80- المقريف محمد يوسف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ج3 ، بيروت ، الفرات للنشر والتوزيع ، 2004م .

81- الغرابي محمد يونس ، محمد عبد الله المبد ، نشأة وتطور الطبقة العاملة فـي ليبيـا ، دمشق ، دار العلم ، 1985م.

82- المدني علي الصديق ، نقد الفكر السياسي من خلال النظرية العالمية الثالثة ، القاهرة ، مطابع الشروق ، ط3 ، 1990م .

83- المزوغي عبد السلام علي و الحسناوي حبيب أوداعة ، مجموعة باحثين نقـد الفكـر السياسي ، طـرابلس ، المركـز العالـمي لدراسـات وأبحـاث الكتاب الأخضـر ، ط الرابعة ، 1984م.

84- المزوغي عبد السلام علي ، مفهوم الإدارة الشـعبية وعلاقتهـا بالسـلطة الشـعبية ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ط2 ، 1987م.

85- المزوغي عبد السلام علي ، النقابات والاتحادات والروابط المهنية ودورها في الحيـاة السياسية ، طرابلس ، منشورات جامعة ناصر ، 1995م.

86- بن حليم مصطفى أحمد ، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة ، ألمانيا منشـورات الجمـل ، 2003م.

87- زيدان مصطفى محمد ، أيدلوجية الثورة الليبيـة ، بنغـازي ، دار مكتبـة الأنـدلس ، 1973م.

88- موسكات فريديريك ، رئيسي إيني، مالطا ، مؤسسة أدم للنشر والتوزيع ، 1982م.

89- مير يلا بيانكو ، القذافي رسول الصحراء ، بيروت ، دار الشورى ، 1984م .

90- ن.أ. بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر وحتى عام 1969م ، ت عمـاد حاتم ، طرابلس ، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 1988م.

91- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، خطب وأحاديث الأخ قائد الثورة عن النظرية العالمية الثالثة ، ج 1 ، الجماهيرية ، 1976م.

- رابعاً الرسائل الجامعية

1- أطلوبة، فرج مفتاح ،المصادر النظرية لتنظيم الدستوري في الجماهيرية ، بنغازي ، جامعة قار يونس ، أطروحة ماجستير ، 2000م .

2- احواس، خليفة صالح ، النظام السياسي في ليبيا بعد الثورة وأثره على النظام الإداري ، بيروت ، جامعة بيروت ، رسالة دكتوراه ، 2002م .

3- الغويل، سليمان صالح ، حق الأفراد في المشاركة في اشنون العامة دراسة قانونية مقارنة في ضوء التشريع الليبي ، الإسكندرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 1996م .

4- الشيباني الصديق محمد ،القويري ، تطور الفكر السياسي للدستور في ليبيا ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، رسالة ماجستير ، 1997م .

5- الشيباني الصديق محمد ، تطور الفكر السياسي للدستور في ليبيا ، القاهرة ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه في الحقوق ، 1997م .

6- صميدة عبد العظيم مهيدي أحمد ، العلاقات المصرية الليبية ،(1945م- 1973م) ، جامعة المنيا ، رسالة دكتوراه ، 1998م .

7-عثمان عادل محمد العلاقات المصرية الليبية في الفترة (1951م – 1969م) ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، غير منشور ، 1997م

8-الفقي محمد فرج ، الرقابة على دستورية القوانين في ليبيا ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 1998م .

9-النائب مسعود احسين خليفة ، معالجة الصحف الليبية وقضايا التنمية الاجتماعية في الفترة من إبريل (1992م إلى 1996م) دراسة تطبيقية ، جامعة الزقازيق ، رسالة ماجستير ، 1999م .

10-المقيرحي عبد الله عبد العزيز ، أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا خلال الفترة (1990م - 1999م) بنغازي ، رسالة دكتوراه ، د.ت .

11-الربيعي مي فاضل ، التطورات السياسية في ليبيا (1951م - 1963م) ، بغداد جامعة بغداد ، رسالة ماجستير ، 2000م .

12-نازك زكي إبراهيم احمد ، ليبيا والغرب (1945م - 1957م) ، القاهرة جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، 1981م .

خامساً الدوريـــات

1- بشـــودارى أس ، الديمقراطية ، بحث مقدم بعنوان نموذج القذافي لنظام حكم ديمقراطي ، طرابلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1987م .

2- الحسناوي حبيب أوداعة ، اللجـــان الثورية ودورها في تأكيد ترسيخ سلطة الشـــعب ، مجموعة (باحثين) الأسس السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية للنظرية العالمية الثالثة ، ندوة بلغراد من 19- 23 إبريل 1982م ، طرابلس ، منشـــورات المركـــز العـــالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1982م .

3- سكوني صبيح بشير ، مفهوم الإدارة الشعبية ، مجلة الدراسات القانونية ، بنغـــازي ن جامعة قاريونس ، ج8 ، عدد خاص ، 1979م .

4- بلال عبد الله ، اللجان الثورية أداة دورة الغد ، طرابلس مجلة ثقافية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير ، 1980م .

5- أيبس كوني ، الديمقراطية ، بحث بعنوان الديمقراطية هي الحكم وليست مجرد التعبيـــر الشعبي ، طرابـــلس ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1987م .

6- ماتس هانز بيتر ، بحث بعنوان مشكلة الديمقراطية وإمكانيـــة تطبيقهـــا فـــي ألمانيـــا الاتحادية انطلاقا من دستورها ن مقدم في كتاب قضايا سياسية ، طرابلس ، المركـــز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، 1984م .

7- الصواني يوسف محمد ، قضايا الجنود في النظرية العالميـــة وإشـــكالات المشـــاركة السياسية للمرأة ، مجلة دراسات ، العدد 7 ، 2001م .

المراجع الأجنبية:-

1- J.L .Ailab , libya since independence Ecomic And political Development London , 1982 .

2-MARTIN , Yoland , Lalibyade 1912 a 1969 en Le Libya Nouvelle , Rupture et continuite , C . N . R . S . Paris . 1975.

3- Salah El . sadahy , Egypt and Libya from inide 1968-1976 , 10 don , mcfarlad , 1994 .

4- T.N sheet qr , An extensive technical programme: Areport on reorganization of Education in Libya , Unesco .

الملاحق

ملحق رقم (١)

الدستور الليبي لعام ١٩٥١

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن ممثلي شعب ليبيا من برقة وطرابلس الغرب وفزان المجتمعين بمدينة طرابلس قمدينة بنغازي في جمعية وطنية تأسيسية بإرادة الله.

بعد الاتفاق وعقد العزم على تأليف اتحاد بينها تحت تاج الملك محمد ادريس المهدي السنوسي الذي بايعه الشعب الليبي ونادت به هذه الجمعية الوطنية التأسيسية ملكاً دستورياً على ليبيا.

وعلى تكوين دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة تؤمن بالوحدة القومية وتصون الطمأنينة الداخلية وتهيء وسائل الدفاع المشتركة وتكفل اقامة العدالة وتضمن مبادئ الحرية والمساواة والإخاء وترعى الرقي الاقتصادي والاجتماعي والخير العام.

وبعد الاتكال على الله مالك الملك وضعنا وقررنا هذا الدستور للمملكة الليبية المتحدة.

الفصل الأول

شكل الدولة ونظام الحكم فيها

مادة-١-

ليبيا دولة حرة مستقلة ذات سيادة. لا يجوز النزول عن سيادتها ولا عن أي جزء من أراضيها.

مادة-٢-

ليبيا دولة ملكية وراثية شكلها اتحادي ونظامها نيابي وتسمى ((المملكة الليبية المتحدة)).

مادة-٣-

تتألف المملكة الليبية المتحدة من ولايات برقة وطرابلس الغرب وفزان.

مادة-٤-

حدود المملكة الليبية المتحدة هي:

شمالاً البحر المتوسط، شرقاً حدود المملكة المصرية والسودان المصري الإنجليزي.

جنوباً السودان المصري الإنجليزي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية وأفريقيا الغربية الفرنسية وصحراء الجزائر.

غرباً حدود القطر التونسي وقطر الجزائر.

مادة-٥-

الإسلام دين الدولة.

مادة-٦-

يعين شعار الدولة ونشيدها الوطني بقانون اتحادي.

مادة-٧-

يكون العلم الوطني على الشكل والأبعاد الآتية:

طوله ضعفا عرضه ويقسم إلى ثلاثة ألوان متوازية أعلاها الأحمر فالأسود فالأخضر على أن تكون مساحة اللون الأسود تساوي مجموع مساحة اللونين الآخرين وأن يحتوي في وسطه على هلال أبيض بين طرفيه كوكب أبيض خماسي الأشعة.

الفصل الثاني

حقوق الشعب

مادة-٨-

يعتبر ليبياً كل شخص مقيم في ليبيا وليس له جنسية أو رعوية أجنبية إذا توفر فيه أحد الشروط الآتية:

١-أن يكون قد ولد في ليبيا.

٢-أن يكون أحد أبويه ولد في ليبيا.

٣-أن يكون قد أقام في ليبيا مدة لا تقل عن عشر سنوات إقامة عادية.

مادة-٩-

مع مراعاة أحكام المادة الثامنة من هذا الدستور تحدد بقانون اتحادي الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الليبية وتمنح به تسهيلات للمغتربين الذين هم من أصل ليبي ولأولادهم ولأبناء الأقطار العربية

٦-الثروات الموجودة في باطن الأرض والتنقيب عنها والتعدين.
٧-الموازين والمكاييل والمقاييس.
٨-التأمين بأنواعه.
٩-إحصاء السكان.
١٠-السفن والملاحة البحرية.
١١-الموانئ الكبرى التي ترى الحكومة الاتحادية ان لها أهمية تتعلق بالملاحة الدولية.
١٢-الطائرات والملاحة الجوية وإنشاء المطارات وتنظيم تحركات الطائرات والأعمال الخاصة بإدارة المطارات.
١٣-المنارات والسفن التي تعمل أنواراً للتحذير والشمندورات وغير ذلك مما يعد ضرورياً لسلامة الملاحة البحرية والجوية.
١٤-وضع النظام القضائي العام مع مراعاة أحكام الفصل الثامن من هذا الدستور.
١٥-القانون المدني والتجاري وقانون العقوبات والإجراءات المدنية والجنائية والمحاماة.
١٦-الملكيات الأدبية والفنية والصناعية والمخترعات وتسجيلها والعلامات الصناعية والتجارية.
١٧-الصحف والكتب والمطابع والإذاعة اللاسلكية.
١٨-الاجتماعات العامة والجمعيات.
١٩-نزع الملكية.
٢٠-جميع المسائل الخاصة بعلم البلاد والنشيد الوطني والعطلات الرسمية.
٢١-شروط مزاولة المهن الحرة العلمية والفنية.
٢٢-شؤون العمال والضمان الاجتماعي.
٢٣-النظام العام للتعليم.
٢٤-الآثار والأماكن الأثرية والمتاحف ودور الكتب والمؤسسات الأخرى التي يقرر بقانون تصدره الحكومة الاتحادية ان لها أهمية وطنية عامة.
٢٥-المحافظة على الصحة العامة وتنسيق الأعمال الخاصة بها.
٢٦-الحجر الصحي والمستشفيات الخاصة به.
٢٧-شروط الترخيص بمزاولة مهنة الطب وغيرها من المهن الصحية.

مادة-٣٩-

تتولى الولايات جميع السلطات المتعلقة بالمسائل التي لم يعهد بها هذا الدستور للحكومة الاتحادية.

الفصل الرابع

السلطات العامة الاتحادية

مادة-٤٠-

السيادة للامة والامة مصدر السلطات.

مادة-٤١-

السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلس الأمة ويصدر الملك القوانين بعد ان يقرها مجلس الامة على الوجه المبين في هذا الدستور.

مادة-٤٢-

السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور.

مادة-٤٣-

السلطة القضائية تتولاها المحكمة العليا والمحاكم الأخرى التي تصدر أحكامها في حدود الدستور وفق القانون وباسم الملك.

الفصل الخامس

الملك

مادة-٤٤-

سيادة المملكة الليبية المتحدة للامة وهي بإرادة الله وديعة الشعب للملك محمد إدريس المهدي السنوسي ثم لأولاده الذكور من بعده الأكبر فالاكبر طبقة بعد طبقة.

مادة-٤٥-

عرش المملكة وراثي وتنظم وراثة العرش بأمر كريم يصدره الملك إدريس الأول في بحر سنة من تاريخ إصدار هذا الدستور، ولا يعتلي أحد العرش إلا إذا كان سليم العقل ليبياً مسلماً وولداً لوالدين

فاكثر، ولا يجوز ان يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام من يوم تقديمه ولا تؤخذ الأراء عنه إلا بعد يومين من تمام المناقشة فيه.

مادة-٨٨-

للوزراء أن يحضروا جلسات المجلسين،ويجب ان يستمعوا كلما طلبوا الكلام ولا يجوز لهم ان يشتركوا في التصويت إلا إذا كانوا أعضاء ولهم الاستعانة بمن يختارون من موظفي وزاراتهم أو أن ينيبوهم عنهم، ولكل مجلس ان يطلب من أي وزير حضور جلساته عند الضرورة.

مادة-٨٩-

في حالة إقالة رئيس الوزراء أو استقالته يعتبر جميع الوزراء مقالين او مستقيلين.

مادة-٩٠-

لا يجوز للوزراء أن يتولوا أية وظيفة أخرى في إثناء الحكم أو ان يمارسوا أية مهنة أو أن يشتروا أو يستأجروا شيئا من أملاك الدولة ولا يدخلوا بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التعهدات والمناقصات التي تعقدها الإدارة العامة او المؤسسات الخاضعة لادارة الدولة او مراقبتها كما لا يجوز لهم ان يكونوا أعضاء في مجلس إدارة أية شركة أو ان يشتركوا اشتراكا فعليا في عمل تجاري أو مالي.

مادة-٩١-

تحدد مرتبات رئيس الوزراء والوزراء بقانون اتحادي.

مادة-٩٢-

تحدد بقانون اتحادي مسؤوليات الوزراء المدنية والجزائية،وطريقة اتهامهم ومحاكمتهم فيما يقع منهم من جرائم في تأدية وظائفهم.

الفصل السابع

مجلس الأمة

مادة-٩٣-

مجلس الأمة يتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

الفرع الأول

مجلس الشيوخ

مادة-٩٤-

يؤلف مجلس الشيوخ من أربعة وعشرين عضواً ويكون لكل من ولايات المملكة الليبية الثلاث ثمانية أعضاء.

مادة-٩٥-

يعين الملك نصف الأعضاء، وتقوم مجالس الولايات التشريعية بانتخاب الباقين.

مادة-٩٦-

يشترط في عضو مجلس الشيوخ ان يكون ليبياً وقد أتم الأربعين سنة من عمره بحساب التقويم الميلادي وان تتوفر فيه الشروط الأخرى المبينة في قانون الانتخاب الاتحادي. ويجوز تعيين أعضاء البيت المالك في مجلس الشيوخ ولكن لا يجوز انتخابهم.

مادة-٩٧-

يعين الملك رئيس مجلس الشيوخ، وينتخب المجلس وكيلين وتعرض نتيجة الانتخاب على الملك للتصديق عليها ويكون تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيين الرئيس وانتخاب الوكيلين.

مادة-٩٨-

مدة العضوية في مجلس الشيوخ ثماني سنوات ويجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل أربع سنوات. ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه او تعيينه.

مادة-٩٩-

يجتمع مجلس الشيوخ عند اجتماع مجلس النواب وتوقف جلساته معه.

ملحق رقم (2)

قوة بوليس فزان

مركز بوليس سبها

سجل البلاغات

انا بالغ من العمر ٤٥ سنه الساكن حالياً بسبها والمولود

بزويلة حيث ان الاول كان واكبا دراجته عادية اصطدم بها

الا خير الذى كان يسوق على رجليه وعندما راى هذا الحادث اصيبه

الدعر طبه بن محمد على بكر فى بعض اعضائه وعلى اثر

ذلك نقل المصاب إلى المستشفى ولم يستجوب بعد وقوع هذا

الحادث بسوف اجديد والتحقيق جاري

٢٥٨/٢/١٠ مرزق بلغ المدعو عثمان محمد عاكيا بمهر سعيد بن السعيدى بالرقم

ما يخالف المادة ٢٥٨ ع.

٢٥٨/٢/١ ابوالشعا بلغت المسماة عائشه بنت صالح ابوزيد شاكية ضد

المسماة فاطمة صالح ابوزيد حيث قالت اعتدت علينا بالضرب

كما جا فى البلاغ ان المرأه المعتدى عليها مختلة الشعور وتخلن

كل الناس ولازالت القضية تحت التحقيق

٢٥٨/٢/٧ سبها الساعة ٢٠٠٠ الفن الفنيش على خيمة من خيام المدرسة

بنصه النظام واخلاق الفرنجى فى البلاد وسعى ابتزالهم لمواطن

رجال الأمن ورمى رجال الأمن بالجبارة ممانتج عن ذلك اصابة ....

السيد بدير ابلبا حنث (الرقيب عبدالسلام عبدالله جرح

تابع ملحق رقم (2)

وقد كان عدد التلاميذ الثابته واربعين تلميذا بهذا
المركز حتى الساعة ١١٠٠ ساعة وعند ذلك حضر السيد
مدير البوليس والسيد ناظر المعارف
تابع واطلقوا سراح التلاميذ ماعدا اثنان منهم وهما عبد السلام
سليمان الشامي المتهم بالاعتداء على السيد مدير البوليس حيا
بالحجارة والقان محمد محمد عبد السلام الذي حضر امام المركز
انر اصطفان التلميذ وبهما بالاخلاء سبيل التلميذ والتلميذ
معهم بمعرفتي بمغادرة المركز .

٢٥٨/٣/١٤ سببها : الساعة ١٠٠٠ مواجأ حضر لهذا المركز المدعو حسن
علي ابو زعيب الحفير بكامب الحرايطيه بسببها قد بلغ شاكيا ضد
المدعو محمد ابو القاسم الدكتور حيث انه اخبرني ان محمد ابو القاسم
سرق من منزل المبلغ المذكور عنان رجاء التعرف على سرقه
من عدمه والتحقيق جاري .

٢٥٨/٣/١٤ سببها : بلغت المراه عائشه بنت عبد الله الجانيه بالسجون
السجون شاكيه ضد زوج ابنتها المدعو محمد بن امنور الشويهدي
حيث قالت بانه شوه سمعتها بقوله انها نامت مع خمسين فرد من
البوليس على زوجها ما نتج عن ذلك فساد حالها وجرحها باعتباره
كما بلغ السيد محمد الزدام مدير مديرية البوليس شاكيا ضد المتهم
المسمى احمد بن مختار عبد السلام الحضري حيث ان هذا المتهم سب

ملحق رقم (3)

مراحل الثورة

أن مرحلة الثورة في حياة اي بلد تحتم بعد المرحلة التي تكون التشويه والانحراف قد طرأ على مختلف الاوضاع مما ليجعلها متعارضة مع مصالحة الجماهير متعارضة مع التقدم والنهوض وامتناع الحكومة وعجزها ان حالة الامة قد بلغت حدا من السوء أصبح معه تركها للظروف والتطور أمرا يعرضها للهلاك وأنه لابد من ظهور الحركة الثورية التي تقوم بتعديل الاوضاع السياسية قبل فوات الأوان.

إن تمكن الفساد والتشويه والانحراف وانتشارها يحدث هزات في حياة الشعب ويخلق نوعاً من الاضطراب والشعور بالحاجة إلى تعديل هذه الاوضاع وتطويرها ولكن هذا الشعور لا يتبلور بشكل واضح إلا عند أقلية من ابناء هذا الشعب تدرك الواقع وتشعر بضرورة تعديله وتتقدم الصفوف للنضال في سبيل قلب هذه الاوضاع وتغييرها وتوعية الامة بواقعها لتسير بالشعب نحو الهدف الذي تريده وتعمل عاملة على تنبيهه وتثقيفه من خصائص مرحلة الاعداد للثورة.

ممتازة إذ لا بد من العمل الجدي لتعديل الاوضاع السياسية إذا لما كانت الحاجة إلى هذه الطلائع الثورية وما كانت البلاد بحاجة إلى الثورة في حياتها ولذا ضاعوا للفوضى بل لسارت إليه وتقدمت من طريقها الطبيعي ولكن مع هذا الوعي الشعبي العام ما زال غير كاف لاحداث الثورة بل لابد من وجود أقلية واعية مستعدة للتضحية والفداء تعمل على إيصال الشعب إلى مرحلة الثورة تتزعم أقليه ثورية أقليه من نوعية خاصة أقليه واعية لواقع شعبها مؤمنة بقضية بلدها وبحقوقها متقربة من الجماهير تفريقاً مرحباً بهذا التعبير وهذه الاقلية تتقدم من لتتقبل الشعب قبل أن يعطيها حقوقه وتكون في طليعة الثورة وهي التي تبدأ بالتعبئة نحو الشعب لتوقظه على واقعه وتنظم صفوفه وتكون في طليعة الثورة ولا بد لكي تستطيع هذه الأقلية الصغيرة أن تكون قوة وأن تتمكن بالتعاون مع النضال الثوري الذي يقوم به الشعب من القضاء على الفساد وإقامة الحكم الصالح ولا بد من توفر عدة شروط في هذه الأقلية الثورية.

تابع ملحق رقم (3)

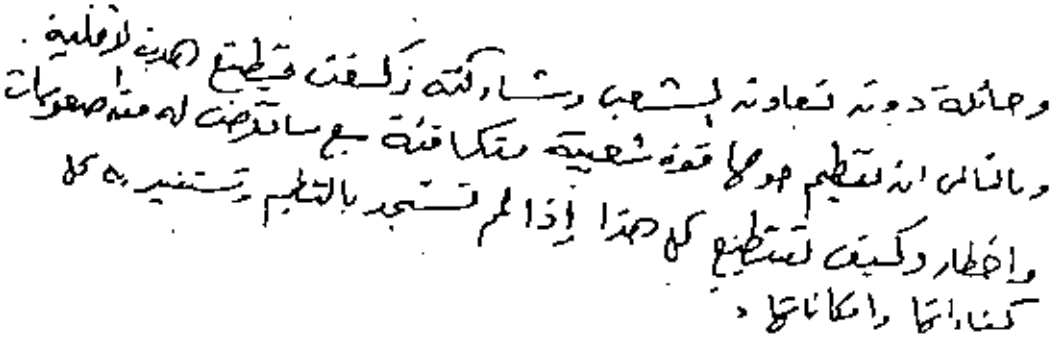

رئاسة مجلس الوزراء

رقم ١٢٩٠/٦١ م.

الموضوع : حفية السيد ناظر الداخلية السابق

بعد التحية ،،

أتشرف برفع طيه لسيادتكم :

١ ـ طي الساعة ٢,٤٥ صباح اليوم بينما كنت في منزلي أصلي سمعت الخادم أنيس طي صالح حكمدار مجلس مدينة طنطا وأبلغني بخروج ظاهرة من مدرسة أحمدي البركية وفي الحال توجهت للرياسة وجمعت القوة اللازمة ووزعتهم على الخطوط الواجب حراستها وأصلت بسيادتكم تلفونيا وأبلغتكم الخبر وحضرتكم كلفتني بسترك الظاهرة تسير بعض الوقت ثم انصرافهم لأن الحكومة الاتحادية معايدة بين مشاكل الدول العربية الخ ؛

ـ وصلت الظاهرة للجديد وأنا راقبتها من كثب ثم رجعوا في الطريق العام وساروا في شارع رياسة المجلس متوجهين للمدرسة الا أنهم رجعوا مرة أخرى وشوا للقرعة وأصلت بنظارة المعارف فلم أجد أحدا الا بعض المدارس القرآنية البركاوي وطلبت أن يبلغ المسؤول في المعارف لتوجيه النصح للظاهرين بالرجوع لمدرستهم وأبناء الظاهرة وقال لي أن مدير المدرسة البركاوي الاشتاط الباقي القاهرة بوجود هذه وأنكم بأن يعمل على نصح تلاميذه وأبناء الظاهرة قال أنه سيعمل فورا بتنبيهاتكم وأسف الشديد لتجمع الظاهرة بعد ذلك ثم سألوا الذين قرب منزل سيادة أنيس واحتكوا بالمجلس يرجعوا رجال المجلس والظاهرة اليـــــــــــ :

وعند ما سمعت الخبر توجهت بنفسي للظاهرين وطلبت منهم التوجه لمدرستهم وأبناء الظاهرة وأبلغني المدعو احمد سعد أبو خيار التلاني أحد زعماء الظاهرين بأنه سيعود التوجه الى المدرسة الثانية ولكني رفضت وطلبت منهم التوجه في الحال للمدرسة البركاوية وأبناء الظاهرة وفعلا ترددت الساعة ٢,١٠ صباح اليوم .

٢ ـ اسماء متزعمي حركة الظاهرة من طلبة بعض المواطنين :ـ

١) احمد سعد أبو خيار	٢) نعمه سالم السطم موظف
٣) ـ كم ظاهر السعيري	٤) علي أحمد السعيد السعيري
٥) حامد عبدالقادر سعد السعيري	٦) السيد ابوصالح الزيدي
٧) يوسف موسى فتاح	٨) بكير علي عبدالقادر
٩) توفيق موسى فتاح	١٠) أحمد طايع حليه عثمان
١١) الشريف جمعه السايح	١٢) الباب سعيد احمد الخرس
١٣) عبدالمحسن علي الجديد الزيدي	١٤) سعد بالقاسم الزيدي
١٥) عز المطاعين	١٦) عمران الفدادسه
١٧) سعيد ابراهيم حامد السعيري	موظف بالمطبعة
١٨) السنوسي السيد ابوسعدة	موظف بالمطبعة
١٩) حسن بيومي	موظف بالمطبعة

اشارى/ أ/ ٦١

رقم ٢٩٤/ ٦١

رئاسة
مديرية أمن القاهرة
٥ أكتوبر ١٩٦١

حضرة السيد حكمدار بوليس العاصمة المحترم :

في الساعة ٧٫٣٠ صباح اليوم خرجت مظاهرة صاخبة من طلبة المدارس الثانوية والاعدادية والابتدائية من مبنى مدرسة بيبها الحربية والقسم الداخلي بمعسكر الموظفين وأفراد من الجمهور الخ :

وكان المتظاهرون يحملون علم الجمهورية العربية المتحدة ولافتات كبيرة الخ :

وقد بدأت المظاهرة في الساعة ٧٫٤٥ من العلازم أول طي صالح حكمدار بوليس الجيزة وضابط للرياسة في الحال الخ :

ان صنع علم للجمهورية العربية المتحدة وكتابة اللافتات وتدبير المظاهرة ليست بالمدة يوم أو يومان بل هي بمدة مدة لا تقل عن اسبوع ولم يكن لديكم أية معلومات عما تم من هذه المظاهرات بل من واجب المباحث أن تكون ملمة بما يجري في الخفاء من تدبير المظاهرات أو الجرائم أو أي شيء يمس المباحث العليا والأمن العام والعمل على احباطها وكشفها الخ :

ولكن للأسف الشديد لم يكن لديكم أية معلومات عن هذه المظاهرة أين رجال المباحث وماذا يعملون وهذا من أهم واجباتهم واختصاصهم .

لذلك يجب عليكم أن تشددوا على رجال المباحث في العمل بأن يكونوا ملمين بما يجري وجب أن يبحثوا ويعرفوا الخبر بالأمن والنظام قبل وقوعه الخ .

تحياتي

خدام

محمد [illegible]

مدير عام الدوائين بالنيابة

ملحق رقم (٥)

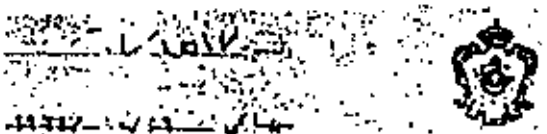

المملكة الليبية المتحدة

الرقم ١٧٥ ص ١

التاريخ ١٩٦٢/٧/٢

الموضوع

السيد مدير مدرسة سبها الثانوية المحترم

سبها

بعد التحية

بالاشارة الى التقرير الذى تقدم به السيد ناظر مدرسة سبها الثانوية والذى يتضمن اسماء الطلبة الذين تخلفوا عن الامتحان الدراسى بالقسم الداخلى بسبب المرض ، نحيط سيادتكم علما بأن الطلبة الذين تخلفوا عن امتحان الدور الاول بالقسم الداخلى بسبب المرض هم :

١) محمد أبو ضياء الدائس يعفى من الحرمان من الدخول فى الدور الثانى بالمدرسة الثانوية .

٢) السيد على الصديق الحرمان من الاقامة الداخلية بمدارس الحكومة بالبلاد .

٣) مصطفى النعيل الحرمان من الاقامة الداخلية بمدارس الحكومة بالبلاد .

٤) رجب على أبو ثيلة الحرمان من الدراسة والاقامة بالاقسام الداخلية لمدة سنة دراسية واحدة واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

٥) ابراهيم اسعاد الحرمان من الدراسة والاقامة بالاقسام الداخلية لمدة سنة دراسية واحدة واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

٦) عبد الرحمن السعيد الحرمان من الدراسة لمدة سنة دراسية واحدة واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

٧) الهادى فاضل الحرمان من الدراسة والاقامة بالقسم الداخلى لمدة ثمانية أسابيع واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

٨) عبد الرزق الحرمان من الدراسة والاقامة بالقسم الداخلى لمدة أسبوع واحد واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

٩) فرج محمد بشير الحرمان من الدراسة والاقامة بالقسم الداخلى لمدة أسبوع واحد واخطار ولى الامر بتعهده بتنفيذه .

وقد راعينا فى ذلك تطبيق المواد التى يقررها القرار الوزارى رقم (٥) بشأن الامتحانات التاريخية لطلاب المدارس على جميع المدارس الثانوية وجميع القسم الداخلى بها وتفضلوا بقبول هذا بالمشورة المكتوبة .

ملحق رقم (٣)

اعلان قيام الثورة

البيان الأول لمجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم ،

أيها الشعب الليبى العظيم :

تنفيذاً لارادتك الحرة وتحقيقاً لامانيك الغالية واستجابة صادقة لنداءك المتكرر الذى يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرض على الثورة والانقضاض ، قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعى المتخلف والمتعفن الذى ازكمت رائحته النتنة الأنوف واقشعرت من رؤية معالمة الأبدان ، وبضربة واحدة من جيشك البطل تهاوت الأصنام وتحطمت الأوثان فانقشع فى لحظة واحدة من لحظات القدر الزهيبة ظلام العصور ، من حكم الأتراك الى جور الطليان الى عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر ، وكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم «الجمهورية العربية الليبية» صاعدة بعون الله ، الى العمل الى العلا ، سائرة فى طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية ، كافلة لابنائها حق المساواة فاتحة امامهم أبواب العمل الشريف ، لامهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود ، بل أخوة احرار فى ظل مجتمع ترفرف عليه انشاء الله راية الرخاء والمساواة ، فهاتوا ايديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا احقادكم وقفوا صفاً واحداً ضد عدو الأمة العربية عدو الاسلام عدو الانسانية الذى احرق مقدساتنا وحطم شرفنا ، وهكذا سنبنى مجداً ونحيى تراثاً ونثأر لكرامة جرحت وحق أغتصب ، يامن شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من أجل ليبيا والعروبة والاسلام ويامن قاتلتم مع أحمد الشريف قتالا حقاً ، ياأبناء البادية ياأبناء الصحراء ، ياأبناء المدن العريقة ،

يأبناء الأرياف الطاهرة، يأبناء القرى، قرانا الجميلة الجبيبة ها قد دقت ساعة العمل قالى الامام وانه يسرنا فى هذه اللحظة ان نطمئن اخواننا الأجانب بأن ممتلكاتهم وأرواحهم سوف تكون فى حماية القوات المسلحة وانها بالعمل غير موجهة ضد دولة أجنبية أو معاهدات دولية أو قانون دولى معترف به، وانما هو عمل داخلى بحت يخص ليبيا ومشاكلها المزمنة والى الامام والسلام عليكم ورحمة الله .

سقوط المؤسسات الدستورية ونظام الحكم

اذاع مجلس قيادة الثورة البيان التالى يعلن فيه سقوط المؤسسات الدستورية التى كانت قائمة فى ظل النظام السابق ، ويحدد فيه المعالم الاساسية لنظام الحكم خلال هذه المرحلة التاريخية الحاسمة فى حياة البلاد .

وفيما يلى نص هذا البيان :

اولا :

تلغى جميع المؤسسات الدستورية التابعة للعهد البائد من مجالس وزارية وتشريعية وتعتبر هذه المجالس مجردة من جميع سلطاتها ، لاغية من فجر اليوم الأول من سبتمبر ؛ وان أية محاولة قد يبذلها بعض الساسة القدامى يشم منها معاداة الثورة سوف تقابل برد عنيف لن يكون فى حسبانهم .

ثانيا :

أن امر جمهورية ليبيا العربية يعود اولا وأخيراً الى سلطة مجلس قيادة الثورة ، وهو يمثل السلطة الوحيدة فى هذا القطر ؛ وعليه فان جميع ادارات الدولة وموظفيها وقوة الأمن فيها هم تحت تصرف قيادة الثورة منذ الآن ؛ وان أى تدخل بهذا الأمر سوف يعرض نفسه لسؤال القانون .

ثالثا :

ان مجلس قيادة الثورة يريد أن يوضح لجميع المواطنين أنه يسعى بعزم أكيد وارادة صلبة لبناء ليبيا الثورة ليبيا الاشتراكية النابعة من صميم وطننا والبعيدة كل البعد عن التقويم الخائدى والمؤمنة بحتمية التطور التاريخى الذى لايرد والذى سوف يحول ليبيا من بلد متخلف مريض الارادة والمسلك

الى بلد تقدمي ، يناهض الاستعمار والعنصرية ويسعى لتحرير الشعوب المظلومة التي تعاني نفس قضايا التخلف والظلم الاجتماعي .

رابعا :

ان مجلس قيادة الثورة يؤمن بوحدة قضايا العالم الثالث والى تضافر جهود هذا العالم من أجل تحطيم نير التخلف الاجتماعي والاقتصادي .

خامسا :

ان مجلس قيادة الثورة يؤمن ايماناً عميقاً بقدسية الأديان وبقيمة المثل الروحية النابعة من صميم كتابنا المقدس القرآن الكريم وسوف يواصل الدعم للمثل الدينية النيرة ، والعمل على تحطيم النفاق الديني المزيف .

فيا شعب ليبيا هنيئاً لك بثورتك المظفرة ويحق لك الآن أن تطرب فرحاً وان تؤيد بكل قواك قوى الثورة الظافرة والى الأمام .

ملحق رقم (8)

قرار من مجلس قيادة الثورة

باسم الشعب ، بالاعلان عن أسماء مجلس قيادة الثورة

مجلس قيادة الثورة ،

مادة (١)

يتكون مجلس قيادة الثورة من :ـ

١) العقيد معمر القذافى رئيساً لمجلس قيادة الثورة .
٢) الرئيس عبد السلام جلود عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٣) الرئيس مختار عبد الله القروى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٤) الرئيس بشير الصغير هوادى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٥) الرئيس عبد المنعم الطاهر الهونى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٦) الرئيس مصطفى الخروبى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٧) الرئيس الخويلدى الحميدى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٨) الرئيس محمد نجم عضواً لمجلس قيادة الثورة .
٩) الرئيس عوض على حمزه عضواً لمجلس قيادة الثورة .
١٠) الرئيس ابوبكر يونس جابر عضواً لمجلس قيادة الثورة .
١١) م/أول عمر عبد الله المحيشى عضواً لمجلس قيادة الثورة .
١٢) م/أول احمد ابوبكر المقريف عضواً لمجلس قيادة الثورة .

مادة (٢)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

التوقيع

مجلس قيادة الثورة

صدر فى ٢ ذو القعدة ١٣٨٩ هـ

الموافق ١٠ يناير ١٩٧٠ م .

ملحق رقم (10)

الجمهورية العربية الليبية

اعلان دستـــورى [1]

مجلس قيـــادة الثورة ،
باسم الشعـــب العربي في ليبيـــا :

وقد آلى على نفسه أن يسترد حريته ، وأن يستمتع بخيرات أرضه وأن يعيش في مجتمع تكون فيه الرفاهية والرخاء حقاً لكل مواطن مخلص وقد صمم وعقد العزم على أن يحطم كل القيود التى كانت تحد من حركته وانطلاقه ، وأن يقف في الصف مع اخوانه في جميع اجزاء الوطن العربى مناضلا لاسترداد كل شبر من الأرض التى دنسها الاستعمار ، وأن يزيل العوائق التى تقف حائلا دون وحدته من الخليج إلى المحيط .

وهو يؤمن بأن السلام لا يقوم إلا على العدل ؛ ويقدر أهمية تدعيم العلاقات التى تربطه بجميع شعوب العالم المناضلة ضد الاستعمار وهو يدرك أن تحالف الرجعية والاستعمار هو المسئول عن التخلف الذى يعانيه رغم وفرة ثرواته الطبيعية وعن الفساد الذى استشرى في جهاز الحكم وهو يدرك مسئولياته عن اقامة حكم وطنى ديمقراطى تقدمى وحدوى .

وباسم الارادة الشعبية التى عبرت عنها القوات المسلحة في الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ م والتى اطاحت بالنظام الملكى وأعلنت الجمهورية العربية الليبية وحماية لثورته وتدعيماً لها حتى تسير نحو تحقيق أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة .

يصدر هذا الاعلان الدستورى ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ، وحتى يتم اعداد دستور دائم يعبر عن الانجازات التى تحققها الثورة ويحدد معالم الطريق أمامها .

---

[1] الجريدة الرسمية ، عدد خاص ، فى ٦ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١٥ ديسمبر ١٩٦٩م .

الباب الأول

الدولة

مادة (١)

ليبيا جمهورية عربية ديمقراطية حرة ، السيادة فيها للشعب وهو جزء من الأمة العربية ، وهدفه الوحدة العربية الشاملة واقليمها جزء من افريقيا وتسمى الجمهورية العربية الليبية .

مادة (٢)

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية . وتحمى الدولة حرية القيام بشعائر الأديان طبقاً للعادات المرعية .

مادة (٣)

التضامن الاجتماعى اساس الوحدة الوطنية ،والأسرة اساس المجتمع ، قوامها الدين والاخلاق والوطنية .

مادة (٤)

العمل في الجمهورية العربية الليبية حق وواجب وشرف لكل مواطن

تقدر

والوظائف العامة تكليف للقائمين بها ، ويهدف موظفو الدولة في أداء اعمالهم ووظائفهم إلى خدمة الشعب .

مـــادة (٥)

المواطنـــون جميعاً سواء أمام القانـــون

مـــادة (٦)

تهدف الدولة إلى تحقيق الاشتراكية وذلك بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال .

وتعمل الدولة ــ عن طريق اقامة علاقات اشتراكية في المجتمع ــ على تحقيق كفاية في الانتاج وعدالة في التوزيع ، بهدف تذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات والوصول إلى مجتمع الرفاهية مستلهمة ، في تطبيقها للاشتراكية تراثها الاسلامي والعربي وقيمه الانسانية وظروف المجتمع الليبـــي .

مـــادة (٧)

تعمل الدولة على تحرير الاقتصاد القومي من التبعية والنفوذ الاجنبيين وتحويله إلى اقتصاد وطني انتاجي يعتمد على الملكية العامة للشعب الليبي والملكيات الخاصة لأفراده .

مـــادة (٨)

الملكية العامة للشعب أساس تطوير المجتمع وتنميته وتحقيق كفاية الانتاج والملكية الخاصة الغير مستغلة مصونة ؛ ولا تنزع إلا وفقاً للقانون. والإرث حق تحكمه الشريعة الاسلامية .

مـــادة (٩)

تضع الدولة نظاماً للتخطيط القومى الشامل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ويراعى في توجيه الاقتصاد الوطنى التعاون بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

مـــادة (١٠)

انشاء الالقاب والرتب المدنية محظور وتعتبر ملغاة جميع الالقاب التى كانت ممنوحة لأفراد الاسرة المالكة السابقة وحاشيتها .

مـــادة (١١)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور .

مـــادة (١٢)

للمنازل حرمة ، ولا يجوز دخولها أو تفتيشها الا في الأحوال المبينة القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مـــادة (١٣)

حرية الرأى مكفولة في حدود مصلحة الشعب ومبادئ الثورة .

مـــادة (١٤)

التعليم حق وواجب على الليبيين جميعاً وهو الزامى حتى نهاية المرحلة الاعدادية ، وتكفله الدولة بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافيـة والتربوية ويكون التعليم فيهـا مجانا ؛ وتنظم بقانون الحالات التى يجوز فيـهـا انشاء مدارس خاصـة .

وتعنى الدولة خاصة برعاية الشباب بدنياً وعقلياً وخلقيـاً .

مـــادة (١٥)

الرعاية الصحيـة حق تكفله الدولة بانشاء المستشفيات والمؤسسات العلاجيـة الصحيـة وفقاً للقانون .

مـــادة (١٦)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس وأداء الخدمة العسكرية شرف لليبيين .

مـــادة (١٧)

لا يجوز فرض ضريبـة أو تعديلهـا أو الغاؤهـا إلا بقانون ، ولا يجوز اعفاء احد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينـة في القانون .

كما لا يجوز تكليف أحد بتأدية الرسوم إلا في حدود القانون .

الباب الثانى
نظام الحكم

مادة (١٨)

مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها ، وتكون هذه التدابير في صورة اعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات ولا يجوز الطعن فيما يتخذه مجلس قيادة الثورة من تدابير أمام أى جهة .

مادة (١٩)

يعين مجلس قيادة الثورة مجلساً للوزراء يتكون من رئيس للوزراء ووزراء ويجوز له تعيين نواب لرئيس الوزراء ووزراء بدون وزارة .

ولمجلس قيادة الثورة أن يقيل رئيس الوزراء والوزراء ، وأن يقبل استقالتهم من مناصبهم .

ويترتب على استقالة رئيس مجلس الوزراء استقالة مجلس الوزراء ، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق مايرسمه مجلس قيادة الثورة وهو مسئول عن أعماله امام مجلس قيادة الثورة دون اخلال بالمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء يكون كل وزير مسئولا عن أعمال وزارته أمام رئيس مجلس الوزراء .

مـــادة (٢٠)

يقوم مجلس الوزراء بدراسة واعداد كافة مشروعات القوانين وفق السياسة التى يرسمها مجلس قيادة الثورة وتعرض عليه للنظر فيها واصدارها

مـــادة (٢١)

تصدر الميزانية العامة للدولة بقانون ويعتمد مجلس قيادة الثورة بقرار منه الحساب الختامى لميزانية الدولة .

مـــادة (٢٢)

يعقد مجلس قيادة الثورة اجتماعاً مشتركا مع مجلس الوزراء بناء على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو عضوين من اعضائه كلما رأوا ذلك .

مـــادة (٢٣)

مجلس قيادة الثورة هو الذى يعلن الحرب ويعقد المعاهدات ويصدق عليها إلا ماقد يرى تفويض مجلس الوزراء في عقده والتصديق عليه .

مـــادة (٢٤)

في الخارج وبقبلهم ، وهو الذى يقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية وهو الذى ينشئ المصالح العامة ويعين كبار الموظفين وبعزلهم على النحو المبين في القانون .

مـــادة (٢٥)

يكون اعلان الأحكام العرفية أو حالة الطوارئ بقرار من مجلس قيادة الثورة كلما تعرض أمن الدولة الخارجى أو الداخلى للخطر ، وكلما رأى ان ذلك ضرورى لحماية الثورة وتأمين سلامتها .

مـــادة (٢٦)

الدولة وحدها هى التى تنشئ القوات المسلحة .

والقوات المسلحة في الجمهورية العربية الليبية ملك للشعب ، وهى عدته لحماية البلاد وأمنها وسلامة أراضيها ونظامها الجمهورى والحفاظ على وحدته الوطنية وتخضع القوات المسلحة للاشراف الكامل لمجلس قيادة الثورة .

مـــادة (٢٧)

يهدف القضاء فيما يصدره من احكام إلى حماية مبادئ المجتمع وحقوق الأفراد وكرامتهم وحرياتهم .

مـــادة (٢٨)

القضـــاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون والضمير

مـــادة (٣٤)

يستمر العمل بجميع الأحكام المقررة في القوانين والتشريعات القائمة فيما لايتعارض مع أحكام هذا الاعلان الدستورى .

وكل اشارة في هذه القوانين والتشريعات إلى اختصاصات الملك ومجلس الأمة تعتبر اشارة إلى مجلس قيادة الثورة ، وكل اشارة فيها إلى الملكية تعتبر اشارة إلى الجمهورية .

مـــادة (٣٥)

يكون للقرارات والبيانات والأوامر الصادرة من مجلس قيادة الثورة منذ سبتمبر ١٩٦٩ م وقبل صدور هذا الاعلان الدستورى قوة القانون .

ويلغى كل ما يتعارض مع أحكامها من نصوص القوانين النافذة قبل صدورها ولا يجوز الغاؤها أو تعديلها إلا بالطريقة المبينة في هذا الاعلان الدستورى .

مـــادة (٣٦)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها إلا إذا نص على خلاف ذلك .

مـــادة (٣٧)

يبقى هذا الاعلان الدستورى نافذ المفعول حتى يتم اصدار الدستور

ولا يعدل إلا باعلان دستوري آخر من مجلس قيادة الثورة إذا رأى ضروريا وفق مصلحة الثـــورة .

ينشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثـــورة

تاريخ ٢ شوال ١٣٨٩ هـ
الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م

من وثائق المفاوضات
بشأن جلاء القوات الانجليزية والامريكية
عن اراضي الجمهورية العربية الليبية

خطاب العقيد معمر القذافي
في مفاوضات جلاء القوات الانجليزية

بدأت في تمام الساعة التاسعة من مساء الاثنين 28 من رمضان 1389 هـ الموافق 8 من ديسمبر 1969 م المفاوضات الليبية البريطانية بشأن الجلاء وتصفية القواعد البريطانية من ليبيا وذلك بقاعة الاجتماعات ببلدية طرابلس .

وقد افتتح جلسة الافتتاح الاخ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة بالكلمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب الليبي افتتح الجلسة الاولى من مفاوضات جلاء القوات الانجليزية عن اراضي الجمهورية العربية الليبية ، ويطيب لي في هذه المناسبة ان احيي جميع السادة المفاوضين اعضاء الوفدين .. وارحب اجمل ترحيب بالسادة اعضاء الوفد البريطاني باعتبارهم ضيوفا في بلادنا .. واحيي رئيس الوفدين ، السفير ميتلاند والرئيس عبد السلام جلود ، كما استأذن المفاوضين في ان اذكر بالنقاط التالية ولا اريد ان اضيع من وقتكم الثمين ولكني اعتبرها نقاطا على الحروف وهي :

تابع ملحق رقم (11)

1 ــ ان الجمهورية العربية الليبية غير المملكة الليبية المتحدة ، وان المملكة المتحدة غير الامبراطورية البريطانية التي لا تغرب عنها الشمس وان عام 1389 هـ يختلف عن عام 1373 هـ وعام 1969 م يختلف عن عام 1953 م .

2 ــ ان الاحتلال العسكري شيء مكروه ومرفوض منذ بدء الخليقة ، ويفسر التاريخ ان جميع الحروب والاقتتال كانت مقاومة ورفضا للاحتلال والاغتصاب بواسطة القوة .

3 ــ ان جميع المعاهدات والصداقات والتعاون امر لا يمكن ان يبنى في ظل السيف وتحت الطائرات وهو امر يقوله القانون الدولي قبل ان نقوله نحن هنا .

4 ــ ان حرية ليبيا لا زالت ناقصة ما دام هناك جندي اجنبي فوق ارضها ، وان مطلب الحرية وضعته ثورة الفاتح من سبتمبر في مقدمة مبادئها ، ومن اجل الحرية قاتل الشعب الليبي طيلة ربع قرن من الزمان وهو أعزل ضد الغزو الايطالي الفاشي ، وان الشعب الليبي الذي حرك قواته المسلحة في ليلة الفاتح من سبتمبر المجيدة لا يقبل ان يقف على الطريق بعد ان دمر الرجعية وحكم العمالة والتخلف الا بعد ان يستكمل سيادته فوق ارضه .

5 ــ انا على ثقة من ان الشعب الانجليزي الذي اكتسب تجارب كبيرة من مختلف الشعوب يقدر قضية الحرية ويقدسها ، وما انتم الا ممثلين عن ذلك الشعب العظيم .

6 ــ اذا كان دخول القوات الانجليزية لليبيا اول مرة لمساعدة ليبيا ضد الاستعمار الايطالي حقا ، فان على الانجليز ان ينسحبوا عندما يقول لهم الشعب الليبي الذي ساعدوه وساعدهم انسحبوا الى بلادكم .. واذا لم يتحقق هذا فتصبح العملية كلها مشكلة استبدال استعمار باستعمار وغاصب بغاصب والفرصة متاحة امامكم الان ايها الانجليز لتتجنبوا المحظور .. انا على ثقة من ذلك .

7 ــ اؤكد ان بداية دخول القوات الانجليزية لليبيا كان من الامور المستساغة ، بل عند الكثيرين من الامور الحسنة ، ولكن بقاءها بعد ذلك فهو من الامور غير المقبولة على الاطلاق .

8 ــ ان الجمهورية العربية الليبية اعلنت مبدأ الحياد المطلق الايجابي .. وعليه لا يوجد اي مانع يعيق اقامة صداقات وعلاقات مفيدة بين الشعب الليبي والشعب الانجليزي الا وجود القاعدة الانجليزية بليبيا بصورة مباشرة .

تابع ملحق رقم (١١)

9 ــ أنصح المفاوضين بأن لا يضيعوا الوقت في مناقشة القضية من الناحية القانونية والرجوع الى نصوص المعاهدة ، فالمسألة المطروحة اليوم مسألة وجود قوات اجنبية تحتل جزءا من ليبيا وليست مسألة معاهدة على الاطلاق . ويكفي ان الرجل الذي صادق عليها هو الآن في المنفى ، والرجل الذي اعدها هو الآن في المعتقل .. والدستور الذي اجاز لهم هذا التصرف هو الآن في سلة المهملات .

اؤكد للسادة ، رئيس واعضاء الوفد الانجليزي المحترمين انه على اسوأ الاحوال لا سمح الله ، فالقاعدة ستكون عديمة المنفعة وخاصة من الناحية العسكرية التدريبية والتموينية بصورة خاصة بالنسبة للانجليز ، علاوة على انعكاساتها الضارة على جميع المصالح الانجليزية في ليبيا والعالم العربي بل العالم الثالث بأكمله .

اكرر املي في الوصول الى اتفاق سريع بروح عسكرية علمية وبروح الرغبة في بناء علاقات جديدة نافعة للطرفين والمزيد من التعاون بين الشعوب ، كما اتمنى للوفد البريطاني اقامة طيبة في الجمهورية العربية الليبية .

خطاب العقيد معمر القذافي
في مفاوضات جلاء القوات الامريكية

افتتح العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة عند الساعة الثامنة والنصف من مساء الاثنين 6 من شوال 1389 هـ الموافق 15 من ديسمبر 1969 م الجلسة الأولى للمفاوضات الليبية الامريكية بخصوص الجلاء عن القواعد العسكرية الامريكية بالجمهورية العربية الليبية .

وكان في استقبال الاخ القذافي ، الذي كان يرافقه الرئيس الخويلدي الحميدي ، عضو مجلس قيادة الثورة عند وصوله الى مقر المفاوضات ، الاخوة رئيس واعضاء الوفد الليبي في المفاوضات .

وقد افتتح الاخ العقيد القذافي الجلسة الاولى للمفاوضات الليبية الامريكية بالكلمة التالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم ارادة الشعب الليبي التي فجرت ثورة الفاتح من سبتمبر المجيدة ، تحقيقا للحرية الكاملة ، افتتح الجلسة الاولى لمفاوضات جلاء القوات الامريكية عن ارض الجمهورية العربية الليبية ، محييا الوفد الامريكي ورئيسه السفير جونيف بالمر والوفد الليبي ورئيسه الاخ الرئيس عبد السلام جلود مستأذنا في ان الخص الموقف في الآتي :

تابع ملحق رقم (12)

1 ــ انا اسمع ان امريكا تقول انها زعيمة العالم الحر . ونحن نؤمن ان الحر هو الذي يقدس قضية الحرية في كل مكان ، فعلى امريكا ان تبرهن الان على مدى ايمانها بحرية الشعوب عندما تسحب قواتها فورا دون قيد او شرط .

2 ــ اني احيي الشعب الامريكي ، صانع الحضارة الامريكية وغازي الفضاء ورائد عصر التكنولوجيا .

3 ــ اذا كان دخول القوات البريطانية لليبيا له ما يبرره في ذلك الوقت ، فان اقامة القاعدة الامريكية فوق الارض الليبية لا مبرر له على الاطلاق ، سوى خيانة حكام ليبيا السابقين من جهة وجهلهم المطبق من جهة اخرى . والشيء الذي بني على باطل فهو باطل والمعطيات الخاطئة تؤدي الى نتائج اخطأ ، وحين ان القاعدة لا مبرر لها من البداية ، فكيف يكون لها مبرر البقاء في النهاية ، وشعب ليبيا رفض حكامه الخونة ، ليلة الفاتح من سبتمبر ويرفض القاعدة هذه الليلة ، ليلة السابع من شوال 1389 هـ .

4 ــ ان الجمهورية العربية الليبية اعلنت مبدأ الحياد المطلق وعدم الانحياز ، وهذا يتعارض مع وجود قاعدة عسكرية لدولة متورطة في حرب دامية مع شعب كشعب فيتنام .

5 ــ نحن نؤمن بالسلام القائم على العدل ، ولهذا لا نرضى ان تكون بلادنا قاعدة انطلاق وعدوان للحلف الاطلسي وغيره من الاحلاف .

6 ــ ان الشعب الليبي لا يذكر تاريخ القاعدة الامريكية بأي خير وانما يذكر مأساة الفتاة البريئة « معيتيقة » ويتهم القاعدة ، مهما كان مدى صحة الاتهام او عدمه ، بتدريب الاسرائيليين والهجوم الجوي على الدول العربية الشقيقة ويتعرض سلامة الشعب الليبي للدمار بوجود القنابل الذرية في هذه القاعدة ، او عند مواجهة ساخنة بين الاطلسي ووارسو ، كما يتهمها حتى باعمال التخريب والتهريب . وما تهريب اليهودي الليبي في صندوق بعد الثورة ببعيد .. وما اخراج بنادق القناصة وقضية اخوان فالزون بخافية .

7 ــ لكن مع هذا كله ، انني اشكر الولايات المتحدة الامريكية فيما قدمته من مساعدات لنا بعيدة عن القاعدة وقضيتها من تدريب عسكريين ومساهمة خبراء ومساعدة اخرى كان الشعب الليبي في حاجة اليها في يوم ما . وعلى العموم فنحن امة قد تغفر ولكنها لا تنسى .

8 ــ رغبة منا في اقامة علاقات سليمة مع الشعب الاميركي العظيم ، وايمانا منا ايضا بأن كافة المعاهدات والاتفاقيات والعلاقات التي اقيمت بين ليبيا وامريكا في ظل القاعدة العسكرية تنقضي الشرعية من جهة ، ومرفوضة الان من جهة اخرى ، فاننا نطلب اخلاء القاعدة فورا دون اي قيد ليصفو بعد ذلك الجو بين البلدين لبناء علاقة نافعة على اساس من الصداقة والمساواة ، لا على اساس الاكراه او التهديد بالقوة .

9 ــ ان الشعب الليبي الذي يطالب بالجلاء التام الناجز الان يملك بكل تأكيد حق الدفاع عن نفسه وارادة تحقيق حريته فوق ارضه ، لانه قادر ان يتحول الى جيش قوامه مليون ونصف مليون مقاوم ، وان امريكا ادرى من غيرها بفعالية المقاومة الشعبية وعجز الاساطيل والجيوش النظامية مهما كانت قوتها .

10 ــ اخيرا اننا على ثقة من ان روح التفاهم والود والاحترام المتبادل متوفرة اليوم وهذه الثقة يؤيدها ما سمعته سلفا من السفير جوزيف بالمر بوصفه ممثلا عن الحكومة الاميركية .

قرار مجلس قيادة الثورة بشأن استعادة الشعب لاملاكه التي اغتصبت ايام الحكم الطلياني

بعد الاطلاع على المادة 18 من الاعلان الدستوري الصادر بتاريخ 2 شوال 1389 هـ الموافق 11 ديسمبر 1969، وايمانا من الشعب العربي في ليبيا بانه قد حان الوقت الذي يسترد فيه ثروة ابائه واجداده التي اغتصبت ايام الحكم الطلياني الغاشم، الذي جثم على البلاد في فترة حالكة السواد من تاريخها المجيد، كان القتل والتشريد والعدوان على الحرمات والمقدسات هو الأساس الوحيد لاستيلاء المستعمرين الطليان على املاك الشعب في مقدراته.

قرر

مادة (1)

تعود للشعب الليبي جميع املاك الطليان العقارية عند العمل بهذا القرار سواء أكانت اراضي زراعية او قابلة للزراعة او اراضي بور او صحراوية او اراضي فضاء او مباني ايا كانت، وذلك مع عدم الاخلال بما للدولة من حق المطالبة بالتعويض نيابة عن الشعب عما لحقه من اضرار ابان الاحتلال الطلياني، وتعود هذه العقارات الى الدولة بما عليها من الغراس والمنشآت والآلات الثابتة والمنقولة ووسائل النقل والحيوانات وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد في تطبيق احكام هذا القرار بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه الا اذا كانت صادرة لأحد الليبيين ومثبتة في محرر رسمي قبل 16 نوفمبر ما

لم تكن قد تمت بعد ذلك بناء على اذن من السلطات المختصة.

مادة (2)

يجب على كل مالك خاضع لأحكام هذا القرار او من يمثله قانونا وكذلك على واضع يد على عقار مملوك لشخص طلياني خاضع لأحكام هذا القانون ولو كان وضع يده بغير سند ان يقدم لوزارة الاسكان والمرافق او الى المؤسسة العامة للاصلاح الزراعي وتعمير الأراضي بحسب الأحوال خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار اقرارا بما يملكه او يضع يده عليه وسند ذلك ان وجد.

مادة (3)

تسلم وزارة الاسكان والمرافق المباني والأراضي الفضاء وتتولى ادارتها نيابة عن الشعب وتتسلم المؤسسة العامة للاصلاح الزراعي وتعمير الأراضي - الأراضي الزراعية او القابلة للزراعة والأراضي البور او الصحراوية - المشار اليها في المادة 1 من هذا القرار وتتولى ادارتها نيابة عن الشعب.

مادة (4)

تبقى العقارات المنصوص عليها في المادة(1) مثقلة لحقوق الرهن او الامتياز المحملة عليها اذا كانت هذه الحقوق مقيدة قبل 16 نوفمبر 1969 م.

مادة (5)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 1000 جنيه ولا تزيد على ثلاثة الاف جنيه كل من امتنع عن تقديم الاقرار المنصوص عليه في المادة(2) او ضمنه بيانات مخالفة للحقيقة وكل من يقوم بعمل يكون من شأنه احداث تخريب او احداث ضرر بالمبنى او المرفق ويعاقب بالسجن كل من تعمد من الملاك او وضع اليد اضعاف تربة الأرض او افساد المزرعة او تخريب ملحقاتها وكل من اتخذ

جراءات بقصد التهرب من تنفيذ هذا القرار ويعفى من العقوبة كل
ن بادر من تلقاء نفسه بالرجوع عن المخالفة.

مادة (6)

على وزيري الاسكان والمرافق والزراعة والاصلاح الزراعي اصدار
القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ
صدوره وينشر في الجريدة الرسمية (222).

صدر في 18 جمادى الأولى 1390 هـ
الموافق 21 يوليه 1970 م.

مجلس قيادة الثورة
العقيد: معمر القذافي
رئيس مجلس الوزراء

بيان

من مجلس قيادة الثورة

استرداد حقوق الشعب المغتصبة

ايام الاستعمار الايطالي

عاش الشعب العربي في ليبيا عهدا مظلما من البطش والطغيان غربت فيه شمس الحرية،وجرحت فيه كرامة الفرد الليبي،واهين فيه الشرف،يوم اجتاحت تراب الوطن جحافل الاستعمار الطلياني تشيع الدمار وتنشر الارهاب في كل شبر داسته اقدامها؛وقد لاحقت بالبطش كل يد ارتفعت بالمقاومة وقمعت بالبغي كل صوت ارتفع مناديا بحق وطنه في الحياة والحرية،ونصبت المشانق في كل مكان من ليبيا العزيزة لمن رفض الخضوع لحكم الطليان وتمرد على سياط الجلادين. وعانت البلاد من ويلات خرب الابادة التي شنها الاستعمار ورزحت تحت نير سطوته،ولم يكف هذا الاستعمار ما عمله من تنكيل وابادة بل امتدت ايديه بالنهب والسلب في ثروات البلاد واغتصاب املاك ابنائها ظلما وعدوانا.

ولقد اتسم الاستعمار الطلياني بطابع استيطاني خبيث سعى من ورائه الى تغيير وجه ليبيا العربي الاسلامي عن طريق نصب الكنائس العالية في كل مكان لتطغى على المساجد وبيوت الله،وفرض لغته الاجنبية والاستهتار بلغة الضاد لغة الوحي والقرآن،وعن طريق اقطاع الزاحفين وراء جيوشه من رعاياه الملكيات والأراضي التي اغتصبها من ابناء البلاد اصحاب الحق الشرعي في ثرواتها وخيراتها؛لا لشيء الا لأنهم طالبوا بحرية بلادهم والحفاظ على عروبتها واسلامها. وتراكمت على مر السنين تلك الملكيات حتى لم يعد لابناء الشعب نصيب يذكر في ثروات ارضه بجوار ما تملكه المستعمرون والطليان غصبا وقهرا حتى اذا ما

... شكا استقلال البلاد وتحررها من ربقة الاستعمار تلقفتها ايدي العملاء، وصنّاع الاستعمار فاستولوا على السلطة ليقيموا نظاماً متهالكا ارادوا به ان يترروا وجه الاستعمار الذي كان يسيّر سياسة البلاد ويقبض على مقاليد الحكم فيها. وكبلوا باتفاقيات ومعاهدات ارادوا بها أن يضفوا ثوب الشرعية على الغصب والنهب الاستعماري. وكان ان تفجرت ثورة الفاتح من سبتمبر لتعيد لليبيا وجهها العربي الاسلامي ولترسي دعائم استقلالها السياسي والاقتصادي على اسس من الحرية والكرامة، وآلت على نفسها منذ فجر انطلاقها ان تحطم الأغلال وتزيل القيود لينطلق الشعب في طريقه يبني مستقبله بارادته الحرة المستقلة، ولم يكن من المقبول ان يترك الغاصب بما اغتصب وان يفلت جلادو الشعب وناهبو ثروته بما غنموا. بل كان حقاً وعدلاً ان تسترد الثورة للشعب حقه، وليس ظلماً ان يستعيد ثروته. لذلك كان القرار الذي اصدره الآن مجلس قيادة الثورة رفعاً لظلم استمر سنين طوال واخذاً بالثأر واقراراً لعدل كان ينبغي ان يسود منذ اليوم الأول لاستقلال البلاد.. وبمقتضاه اعيدت الى الشعب الأملاك العقارية التي اغتصبها الزعايا الطليان أيام سطوة جيوشهم الغازية وارهاب الحكم الطلياني الغاشم، وعليه اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بشأن استرداد حقوق املاك الشعب المغتصبة ايام الحكم الطلياني.

وبهذا تكتمل الحرية لشعب ليبيا العربي التي اغتصبت خلال فترة حالكة السواد من تاريخه، ظن فيها المستعمر ان هذا الشعب قد فقد القدرة على ان يستعيد حقه من جديد وعلى ان يرفع الرأس..

واليوم اخي المواطن يحق لك ان ترفع رأسك عاليا لتتحدى الغزاة وتتحدى المستعمرين وتأخذ بالثأر، ويعيش في عروقنا ثأر الحقد المقدس على اولئك الذين نصبوا المشانق في كل مكان، على أولئك الذين نصبوا

المشانق لعمر المختار، على اولئك الذين نصبوا المشانق لسعدون، على اولئك الذين بثوا الدمار والرعب في كل شبر من ارضنا الطاهرة.

اليوم اخي المواطن تضيف انتصارا جديدا من انتصارات ثورتك، اليوم تضيف نصرا من انتصارات ثورة الفاتح من سبتمبر.

ايها الشعب الليبي اليوم تؤكد لك انك انت صانع الحرية وانت صانع العزة، وانت صانع الكرامة وانت ملهم الثورة. ان هذه الانتصارات اليوم تحققها ايها الشعب العظيم انت. الذي انجبت عمر المختار وانت الذي انجبت رمضان السويحلي، وانت الذي انجبت سعدون وانت الذي انجبت الضباط الوحدويين الأحرار الذين فجروا باسمك ثورة الفاتح من سبتمبر، وانني في هذه المناسبة اقول للايطاليين الذين في ليبيا انهم بين ايدي شعب عريق في حضارته يعرف كيف يأخذ حقه من غاصبيه، ولكنه لا يستخدم الوسائل البربرية والهمجية التي استخدمها اولئك الغزاة الفاشيست عندما اتوا للبلاد من وراء البحار ظلما وعدوانا ليقهروا ولينصبوا فيها المشانق في كل مكان وليدمروا تدميرا، فانني اطمئن هذه الجالية الايطالية التي اتت من اجل غاية استعمارية. ولكننا اليوم نحن نعلو على ما فات ونؤكد لهذه الجالية ان ارواحهم سوف لن تمس وان حرماتهم سوف لن تمس وان هذا الشعب العظيم يعرف كيف يأخذ حقه وكيف يحفظ كرامة الذين وقعوا بين ايديه اليوم عزلا بدون سلاح، والله اكبر والعزة للشعب، والله اكبر والعزة للعرب..

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية

بعد الاطلاع على المواد ٦٤ و ١٧٦ و ٢٠١ من الدستور ،

وعلى قرار مجلس الوزراء بشأن التنظيم الاداري للمملكة الصادر في ٢٩ أبريل ١٩٦٣

وبناء على ماعرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأي مجلس الوزراء •

رسمنا بما هو آت

الباب الاول

الوحدات الادارية ورؤساؤها

مادة ـ ١ ـ

تقسم المملكة الليبية الى وحدات ادارية هي :

المحافظات والمتصرفيات والمديريات •

مادة ـ ٢ ـ

تتكون المملكة الليبية من عشر محافظات هي :

طرابلس ـ بنغازي ـ سبها ـ مصراته ـ البيضاء ـ غريان ـ الزاوية ـ درنه ـ الخمس اوبساري •

مادة ـ ٣ ـ

تقسم كل محافظة الى متصرفيات تسمى ويحدد نطاقها بقرار من وزير الداخلية •

مادة ـ ٤ ـ

تقسم كل متصرفية الى مديريات تسمى ويحدد نطاقها بقرار من وزير الداخلية •

مادة ـ ٥ ـ

يكون لكل محافظة « محافظ » يصدر بتعيينه واعفائه من منصبه ونقله قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الداخلية •

مادة ـ ٦ ـ

يقسم المحافظ أمام وزير الداخلية قبل مباشرة مهام وظيفته اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم ان أكون مخلصا للوطن والملك وان أحافظ على الدستور وقوانين البلاد ، وان أرعى مصالح الشعب وسلامة الوطن وأن اؤدي أعمالي بالذمة والصدق »

ملحق رقم (16)

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٠م
بشأن نظام الحكم المحلى

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م ،

وعلى المرسوم بقانون فى شأن الادارة المحلية الصادر فى ٢٧ جمادى الاولى ١٣٨٧ هـ الموافق ١ سبتمبر ١٩٦٧ م .

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن البلديات المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٩ ؛ وبقرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ٢٢ ذى القعدة ١٣٨٩ هـ الموافق ٣١ يناير ١٩٧٠ م ،

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية والحكم المحلى ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

اصدر القانون الآتى

قانون نظام الحكم المحلى

الجزء الأول

وحدات الحكم المحلى ومجالسها واختصاصاتها

الباب الأول

الوحدات المحلية واللجنة العليا للحكم المحلى

الفصل الأول

الوحدات المحلية

مادة (١)

وحدات الحكم المحلى هى المحافظات والبلديات ، ويكون لكل منها الشخصية المعنوية .

ويتم انشاء المحافظات والبلديات والغاؤها وتحديد نطاقها وتعيين مقارها بقرار من مجلس قيادة الثورة .

مادة (٢)

يجوز تقسيم المحافظات الى متصرفيات بقرار من مجلس الوزراء .
ويجوز تقسيم المتصرفيات الى مديريات بقرار من وزير الداخلية والحكم المحلى .
ويصدر بتنظيم المتصرفيات والمديريات قرار من وزير الداخلية والحكم المحلى .

مادة (٣)

يمثل المحافظة مجلس المحافظة ، ويمثل البلدية المجلس البلدى .

الفصل الثانى

اللجنة العليا للحكم المحلى

مادة (٤)

تنشأ بقرار من مجلس قيادة الثورة لجنة عليا للحكم المحلى برئاسة وزير الداخلية والحكم المحلى ، وعضوية الوزراء الذين تتصل أعمال وزاراتهم باختصاصات المجالس المحلية ، وتختص بالأمور الآتية :

أ) وضع السياسة التخطيطية لتطبيق نظام الحكم المحلى ولنشاط المجالس المحلية فى نطاق السياسة العامة للدولة ،وفى حدود الاختصاصات الموكولة للمجالس .

ب) وضع الأطار العام لخطة الخدمات المحلية فى ضوء الخطة العامة للدولة .

جـ) نقل الاختصاصات والخدمات التى تمارسها الوزارات المختصة الى مجالس المحافظات بما فى ذلك الأجهزة اللازمة والموظفون

والاعتمادات المقررة لها فى الميزانية العامة للدولة ، وذلك فى نطاق الاختصاصات التى عهدها اليها هذا القانون ولائحته التنفيذية .

د) ابداء الرأى فيما يعرضه وزير الداخلية والحكم المحلى من مشروعات الحكم المحلى أو مشروعات أية تشريعات أخرى تتصل باختصاصات وحدات الحكم المحلى .

هـ) التنسيق بين المشروعات الحكومية وبين المشروعات التى تقوم بها المجالس المحلية بما يحقق التعاون فى تنفيذ هذه المشروعات بين مختلف فروع الوزارات والمصالح الحكومية ومجالس الحكم المحلى .

و) وضع القواعد والقيود التى تتبع فى تحضير ميزانيات وحدات الحكم المحلى فى ضوء القواعد العامة لميزانية الدولة .

ز) أية اختصاصات أخرى ينص عليها هذا القانون .

الباب الثانى
فى المحافظات
الفصل الاول
تشكيل مجالس المحافظات

مادة (٥)

يكون لكل محافظة مجلس يطلق عليه اسمها : ويكون مقره عاصمتها ويؤلف المجلس من : ـ

أ) المحافظ وتكون له الرئاسة .

ب) عدد من الأعضاء المنتخبين انتخاباً مباشراً بطريق الاقتراع السرى لعضوية لجنة أو لجان التنظيم الشعبى بالمحافظة ويحدد عددهم بقرار من مجلس الوزراء . ويصدر بتعيينهم قرار من وزير الداخلية والحكم المحلى : بناء على اقتراح التنظيم الشعبى .

قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣م
بشأن ممارسة اللجان الشعبية لمسئولياتها الادارية

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى ،
وعلى قانون الادارة المحلية رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٢ م ،
وعلى القوانين المنظمة للهيئات والمؤسسات العامة ، وتحقيقاً لارادة الجماهير فى تحمل مسئولية العمل الادارى الثورى ، وتأكيداً لسيطرة السلطة الشعبية على الجهاز الادارى للدولة وتطويعه لتنفيذ مطالب الجماهير والانطلاق نحو تحقيق اهداف الثورة الشعبية لبناء مجتمع الكفاية والعدل ، على هدى مبادئ الشريعة الاسلامية .
وتنفيذاً للمبادئ المعلنة فى خطاب زوارة التاريخى .

أصدر القانون الآتى :

مادة (١)

تقوم اللجان الشعبية بممارسة الادارة الثورية فى الجهات والمرافق المشكلة فيها ، على الوجه المبين فى هذا القانون ، وذلك دون اخلال بالمهام والمسئوليات الأخرى المنوطة بها كاداة لتنفيذ مطالب الجماهير الشعبية فى مختلف المجالات وتطهير الجهاز الادارى بصورة مستمرة ، ويكون لكل لجنة رئيس تختاره من بين اعضائها أو من غيرهم يتولى ممارسة الاختصاصات المنصوص عليها فى هذا القانون .
وعند غياب الرئيس أو قيام مانع به يتولى عمله بصفة مؤقتة من تنتدبه اللجنة لذلك من بين أعضائها أو من غيرهم .

مادة (٢)

تقوم اللجان الشعبية فى المحافظات والبلديات بممارسة السلطات والصلاحيات المقررة فى القوانين واللوائح لمجالس المحافظات والمجالس البلدية . ويكون لرؤساء اللجان الشعبية اختصاصات المحافظين اوعمداء البلديات كما تتولى اللجان الشعبية فى فروع البلديات والمديريات والمحلات الاختصاصات المخولة لرؤساء الفروع والمديرين ومختارى المحلات حسب الاحوال .

هذا القانون الى رؤسائها ، ويجوز ان يحدد القرار الذى يصدر بالتفويض مدته .

مادة (٨)

تحدد المعاملة المالية لرؤساء اللجان الشعبية وامنائها ومساعديها بقرار من مجلس الوزراء .

مادة (٩)

مدة عضوية اللجان الشعبية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اعتماد مجلس قيادة الثورة تشكيل اللجنة ، وتقوم الجماهير الشعبية بتشكيل لجان جديدة ورفعها الى مجلس قيادة الثورة لاعتمادها قبل انتهاء مدة العضوية ، وللشعب الحرية فى الابقاء على نفس اللجان أو بعض اعضائها .

مادة (١٠)

اذا اتضح ان احد الاعضاء فقد الثقة أو الاعتبار اللذين تتطلبهما العضوية جاز انهاء عضويته بقرار من اللجنة باغلبية ثلثى عدد اعضائها .

ويجوز للجنة لاسباب قوية ان تقرر وقف احد اعضائها بناء على قرار يصدر باغلبية ثلثى عدد الاعضاء الحاضرين الى ان تتخذ اللجنة قرارا فى شأنه .

مادة (١١)

يقدم العضو استقالته من عضوية اللجنة الى رئيسها الذى يعرضها على اللجنة فى أول جلسة تالية ، وتعتبر الاستقالة مقبولة اذا وافقت عليها اللجنة أو لم يبت فى امرها خلال شهرين من تاريخ تقديمها وعندئذ تقرر اللجنة خلو المحل .

مادة (١٢)

لمجلس قيادة الثورة اذا راى ضرورة لذلك ان يحل احدى اللجان أو يسقط العضوية عن عضو أو اكثر من اعضائها وان يدعو الجماهير الشعبية لتشكيل لجنة جديدة أو شغل محل من سقطت عضويته بحسب الأحوال .

مادة (١٣)

فى حالة حل اللجنة ، أو خلو محل احد الاعضاء لأى سبب كان يتم تشكيل اللجنة الجديدة أو شغل المحل خلال ثلاثين يوما من تاريخ حل اللجنة أو خلو محل العضو بالكيفية التى تم بها تشكيل اللجنة السابقة . وتكمل اللجنة الجديدة أو العضو الجديد مدة سلفه .

مادة (٣)

تتولى اللجان الشعبية المشكلة فى الهيئات والمؤسسات والشركات العامة الاختصاصات المقررة لمجالس ادارة تلك الهيئات والمؤسسات والشركات ، ويكون لرؤساء اللجان المذكورة اختصاصات رؤساء مجالس الادارة و ذلك كله على النحو المبين فى القوانين والقرارات المنظمة للهيئات والمؤسسات والشركات المذكورة .

فاذا كان رئيس مجلس الادارة هو المدير العام فى ذات الوقت ، تولى رئيس اللجنة اختصاصاته .

مادة (٤)

تمارس اللجنة الشعبية للجامعة الاختصاصات المخولة لمجلس الجامعة فى القوانين واللوائح ، ويتولى رئيس اللجنة الاختصاصات المقررة لرئيس الجامعة ، كما تمارس اللجان الشعبية فى الكليات الجامعية الاختصاصات المقررة لمجالس الكليات ويكون لرؤساء اللجان اختصاصات عمداء الكليات .

وتختص اللجان الشعبية بالمعاهد والمدارس على اختلاف مراحلها بممارسة الصلاحيات المقررة لمديرى ورؤساء المعاهد والمدارس المذكورة او الاجهزة القائمة على ادارتها .

مادة (٥)

يكون للجان الشعبية الاخرى المشكلة فى المديريات والمستشفيات ودور العلاج والمطابع الحكومية والوحدات الادارية والانتاجية الاخرى الاختصاصات المقررة لمديرى او رؤساء تلك الجهات و للجان التنفيذية او الاجهزة القائمة على ادارتها .

مادة (٦)

تتولى اللجان الشعبية فى وحدات الادارة المحلية وفى الهيئات والمؤسسات والشركات العامة ، وفى الوحدات الادارية الأخرى ، سلطة وضع اللوائح والقرارات المنظمة للادارة الشعبية الجديدة ، وذلك بذات الشروط ، ووفقاً للقواعد المحددة فى القوانين واللوائح التى تبقيها اللجان الشعبية ، وللجان الشعبية وفقاً لذلك اقتراح القوانين واللوائح واقتراح تعديل او حذف حكم أو اكثر من احكامها أو اضافة احكام اخرى وصولا الى خلق الادارة الثورية والتشريعات التى يضعها الشعب بنفسه ورفع هذه الاقتراحات الى الجهات المختصة ومجلس الوزراء لدراستها والعمل على اتخاذ اجراءات استصدارها .

مادة (٧)

للجان الشعبية ان تعهد من وقت لاخر لبعض الاختصاصات المخولة لها بموجب

ويجوز بقرار من مجلس قيادة الثورة دعوة الجماهير لتشكيل لجنة او لجان جديدة في الاماكن التي يرى ضرورة تشكيل لجان بها ؛ تكون لها نفس الاختصاصات والصلاحيات الواردة وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (١٤)

مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية والمدنية يكون اعضاء اللجان الشعبية ورؤساؤها مسئولين تأديبياً عما يقع منهم من اهمال او أخلال بواجباتهم ، وذلك وفقاً للقواعد وبالشروط المقررة في القوانين واللوائح المنظمة للعمل في الجهات التي يتولون مسئولية ادارتها .

مادة (١٥)

يلغى كل حكم مخالف لأحكام هذا القانون .

مادة (١٦)

على الوزراء وجميع الجهات المعنية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة
الرائد / عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

الرائد / الخويلدي الحميدي وزير الداخلية	محمد علي الجدي وزير العدل	الدكتور مفتاح الاسطى عمر وزير الصحة
عبد العاطي العبيدي وزير العمل	عز الدين المبروك وزير النفط	محمد علي تبر وزير الزراعة والاصلاح الزراعي

المهندس محمد أحمد المنقوش المهندس طه الشريف بن عامر عبد العاطي العبيدي
وزير الاسكان والمكلف بالمرافق وزير المواصلات والمكلف بالكهرباء وزير الخارجية بالوكالة

ابوبكر علي الشريف وزير الاقتصاد	جاد الله عزوز الطلحي وزير الصناعة والمعادن	محمد الزروق رجب وزير الخزانة

الدكتور محمد أحمد الشريف وزير التعليم والتربية	ابو زيد عمر دوردة وزير الاعلام والثقافة	عبد الكريم فتح الله بلاو وزير التخطيط
عبد الحميد المهيد الزنتاني وزير الشباب والشئون الاجتماعية	محمد بن يونس وزير الخدمة المدنية	المهندس عبد المجيد القعود وزير الدولة لشئون التنمية الزراعية

صدر في ٢٠ رمضان ١٣٩٣ هـ
الموافق ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ م

اعلان قيام الثورة

البيان الأول لمجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم ،

أيها الشعب الليبى العظيم :

تنفيذاً لارادتك الحرة وتحقيقاً لامانيك الغالية واستجابة صادقة لنداءك المتكرر الذى يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرض على الثورة والانقضاض ، قامت قواتك المسلحة بالاطاحة بالنظام الرجعى المتخلف والمتعفن الذى ازكمت رائحته النتنة الأنوف واقشعرت من رؤية معالمة الأبدان ، وبضربة واحدة من جيشك البطل تهاوت الأصنام وتحطمت الأوثان فانقشع فى لحظة واحدة من لحظات القدر الرهيبة ظلام العصور ، من حكم الأتراك الى جور الطليان الى عهد الرجعية والرشوة والوساطة والمحسوبية والخيانة والغدر ، وكذا منذ الآن تعتبر ليبيا جمهورية حرة ذات سيادة تحت اسم «الجمهورية العربية الليبية» صاعدة بعون الله ، الى العمل الى العلا ، سائرة فى طريق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية ، كافلة لابنائها حق المساواة فاتحة امامهم أبواب العمل الشريف ، لامهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود ، بل أخوة احرار فى ظل مجتمع ترفرف عليه ان شاء الله راية الرخاء والمساواة ، ـ فهاتوا ايديكم وافتحوا قلوبكم وانسوا احقادكم وقفوا صفاً واحداً ضد عدو الأمة العربية عدو الاسلام عدو الانسانية الذى احرق مقدساتنا وحطم شرفنا ، وهكذا سنبنى مجداً ونحيى تراثاً ونثأر لكرامة جرحت وحق أغتصب ، يامن شهدتم لعمر المختار جهاداً مقدساً من أجل ليبيا والعروبة والاسلام ويامن قاتلتم مع أحمد الشريف قتالا حقاً ، يأبناء البادية يأبناء الصحراء ، يأبناء المدن العريقة ،

يا أبناء الأرياف الطاهرة ، يا أبناء القرى ، فرادا الجميلة الحبيبة ها قد دقت ساعة العمل قال الامام وانه يسرنا فى هذه اللحظة ان نطمئن اخواننا الأجانب بأن ممتلكاتهم وأرواحهم سوف تكون فى حماية القوات المسلحة وانها بالعمل غير موجهة ضد دولة أجنبية أو معاهدات دولية أو قانون دولى معترف به ، وانما هو عمل داخلى بحت يخص ليبيا ومشاكلها المزمنة والى الامام والسلام عليكم ورحمة الله .